

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتهنا الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

أهلاً رمضان.. مع الاعتذار عن الجيوب التي تزداد خواءً..



الافتتاحية

نحو توجه اقتصادي

يقره المجتمع

مع انتهاء العام بعد أشهر قليلة، تنتهي آجال تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة.. ويجب أن تنطلق الخطة الخمسية الحادية عشرة...

والواقع، إذا تجاوزنا مكابرة البعض، أن الخطة العاشرة لم تحقّق أهدافها الأساسية المعلنة، بل في بعض الحالات جرى تراجع عوضاً عن التقدم المطلوب..

والسؤال الذي يتطلب الجواب هو: ما السبب العميق والحقيقي لعدم تنفيذ الخطة لأهدافها؟

هل السبب الأخطاء البشرية في التنفيذ؟ أم السبب هو الظروف الموضوعية، وخاصة الخارجية المتعلقة بالسوق الدولية والمناخ؟ أم أن السبب هو بعض الثغرات في بناء الخطة السابقة؟

لا يمكن إنكار دور الأسباب السابقة مجتمعة، ولكنها تبقى غير كافية لتفسير الفشل الذي أصاب الخطة في تنفيذ أهدافها، وخاصة في مجال أرقام النمو المستهدفة، ومكافحة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين. لسنا في مجال إثبات كم هو البون شاسع بين الأهداف المطلوبة والمحققة، فقد أصبحت معروفة، ويلمس نتائج هذا الفارق الاقتصاد والمجتمع... والمطلوب إعطاء إجابات واضحة، ليس لتحميل مسؤوليات لأحد مع أهمية ذلك، بقدر وضع الأساس للانطلاق من جديد نحو الخطة الحادية عشرة، التي يجب أن تكون قادرة على مواجهة التحديات المنتصبة أمام البلاد، فالوقت لا يرحم، ولسنا بحاجة للانتظار خمس سنوات أخرى لإثبات ما أثبتته الحياة وحسم أمره.

إن المشكلة في الخطة العاشرة، هي مشكلة معرفية، بنيوية فهي قد بنيت بمنطق يشوبه الكثير من الليبرالية الاقتصادية، والأنكى أن جرعتها قد زادت أثناء التنفيذ...

فهي حينما أرادت الوصول إلى أرقام نمو محدد، يمكن النقاش حتى اليوم حول فعاليتها وصلاحياتها لحل المشاكل الحقيقية أمام الاقتصاد والمجتمع السوري، لم تستطع إيجاد أكثر الموارد الفعلية لتحقيق هذا النمو إلا من خارج إطار الدولة وقطاعها.. فاعتمدت بالدرجة الأولى على مصادر تمويل خارجية مفترضة، على أمل أن مجيئها، بغض النظر عن القطاعات التي ستوضع فيها، سيحل المشكلة، وسيسمح بالوصول إلى الأهداف المطلوبة. وكان معروفاً منذ البدء أن تمويل الاستثمارات من خارج إمكانات الدولة إن كان محلياً أو خارجياً، هو مغامرة كبيرة وأمر غير مضمون البتة.. حتى ولو لم تتغير الظروف الاقتصادية وتعتقد بسبب الأزمة العالمية..

هو مغامرة كبيرة وأمر غير مضمون لسببين: الأول: أنها ستتجه بحكم طبيعة أي رأسمال نحو القطاعات الأكثر ربحاً، إذ بسبب تشوه البنية الهيكلية للاقتصاد السوري، تبقى القطاعات الربعية، التي لا علاقة لها بالإنتاج السلعي المنتج الأساسي لأية ثروة جديدة، هي الأكثر ربحاً.

الثاني: أن حركة الرساميل الخاصة الخارجية والمحلية يتحكم بمدها وجزرها إلينا، الوضع في السوق العالمية، وكان واضحاً لكل متابع جدي أن السوق العالمية ذاهبة إلى أزمة جدية، ستقلّ من عوامل جزر تدفق الرساميل الخاصة إلى الاقتصاد السوري...

بكل الأحوال لم تتحقق آمال ورغبات وتوقعات واضعي ومنفذي الخطة، الأمر الذي يحمل في طياته خللاً بنيوياً في منطق التفكير، وخللاً بنيوياً آخر، ليس أقل خطراً في منطق التنفيذ.

وأهم درس يجب الاستفادة منه هو أنه لامناص من الاعتماد على الموارد الداخلية وتعبئتها، وهي موجودة، ولكنها مبعثرة ومفرط بها عبر النهب والفساد اللذين يتعرض لهما قطاع الدولة، والدولة ومواردها، والمجتمع. ومن المفيد هنا أن نتذكر أن المرحلة التي حوصرت بها سورية اقتصادياً في ثمانينيات القرن الماضي قد شهدت بالذات أرقام نمو عالية نسبياً بسبب الاتجاه نحو الموارد الداخلية وتعبئتها بكل الأشكال.. وللمفارقة فإن أرقام النمو تلك أعلى من تلك التي تتحقق اليوم في مرحلة ما يسمى بالانفتاح... فما المطلوب اليوم؟

إن الإطار العام للخطة الجديدة واستهدافاتها الجديدة هو أمر هام وخطير، يتعلق بمصير البلاد وخاصة في هذه اللحظة الانعطافية الخطرة التي تمر بها منطقتنا والعالم، والحل الوحيد أمامنا هو نجاح الخطة الحادية عشرة صياغةً وتنفيذاً، الأمر الذي يتطلب أوسع نقاش ديمقراطي، شفاف وعلني، في المجتمع حول إطارها العام وأهدافها، وتفعيله إلى الحد الأقصى عبر وسائل الإعلام المختلفة بحيث تستطيع كل الشرائح الاجتماعية أن تعبر عن طموحاتها..

لذلك يجب أن يقدم الإطار العام لمشروع الخطة وأهدافها بشكل مفهوم وبسيط إلى النقاش الشعبي العام، وأن تتحدد وسائله وآجاله، وأن يتوج كل ذلك بمؤتمر وطني يضع التصورات العامة النهائية للإطار المطلوب، يشارك فيه ممثلو كل الفعاليات الاجتماعية والاختصاصيون، وبعد ذلك يصبح ممكناً الوصول إلى توافقات اجتماعية تضمن استقرار الاقتصاد ورضا أكثرية المجتمع..

أما إبقاء صياغة الخطة الجديدة حبيس جدران بعض الموظفين، مع إيماءات توشي بنقاش ما حولها، فهو أمر لا يمكن أن يصب جدياً في اتجاه تعزيز كرامة الوطن والمواطن..

■ ■

الانقطاعات الكهربائية تستمر..

خلل في الكهرباء.. أم خلل في الحكومة؟ .. 3

بيروت مدينة المخالفات والتواطؤات

تحريف في المخطط التنظيمي.. وتشجيع للتجاوزات .. 6

قمح أمريكي في سورية.. يا للإنجاز!!

ينبغي على السوريين جميعاً أن يحشدوا جموعهم، وينتظموا جماعات جماعات، ويمضوا لتهنئة الفريق الاقتصادي الوطني، أي المحلي السوري، بمناسبة استمراره في تحطيم الأرقام القياسية وتجاوزه الخطوط «العنيدة» التي لم يسبق لأحد أن تجاوزها بمثل هذه السرعة والعزيمة والنية المبيتة.. وأن يركزوا على إنجاز العظم الأخير وليس الآخر، ونجاحه الباهر في استيراد عشرة آلاف طن من القمح الأمريكي!!

فعلاً.. «يا هيك الصفقات والإنجازات يا بلا»!! فيفضل هذا الفريق تتجح سورية أخيراً، بعد سنوات طويلة من القمح الجزراوي والحراني والغابي في تسلّم باخرة مليئة بالقمح الأمريكي الذي لم يذق المواطن السوري طعمه منذ نحو ٢٠ عاماً.

والحقيقة أن هذا الإنجاز لم يأت من فراغ، بل جرى الإعداد له بدقة وصبر وتنظيم وتخطيط وتنفيذ تهيدي لم يخل من مشاغبات وعقبات أخرت تحقيقه، خلقتها بعض القوى الناشئة وبعض وسائل الإعلام غير المرخصة.. ففي البداية جرى رفع الدعم عن المحروقات لتقديمها بسخاء لمن يستحقها من المستثمرين الجدد الفاعلين جداً في الاقتصاد، وتقديرها على الفلاحين والمزارعين الكسولين الطماعين، وهو بدوره جعل الكثير من هؤلاء الخمولين يتزحزحون من حقولهم وقراهم، ويسارعون للتواصل مع إخوانهم في مناطق أخرى، فشجعوا السياحة دون قصد وهم ينصبون الخيام على أطراف المدن الكبرى ويأكلون وأولادهم الأكل المنحف، وانخرطوا في أعمال أكثر جدوى للبلاد كالعمل أجراً لدى آخرين دون مسؤولية تذكر، أو عملوا في هش الذباب وكشّته تنظيفاً للبيئة، وحتى أولادهم أصبحوا أكثر حرية بلا تعليم أو شروط نظافة قبل النوم وعند الاستيقاظ!!.. أما من بقي منهم مصراً على الحرث والزرع، ولم «يسمع الكلمة» لأنه لا يفهم بدالوما» وليس من اللبيين الذين يفهمون من الإشارة، فترك ليواجه هجوم الجفاف والأوبئة على محصوله، وهذا عقاب قصيري النظر..

كما كانت هناك إجراءات أخرى لا تقل أهمية، ساهمت في الوصول السريع لهذا الإنجاز، منها ترك القوارض تأكل ما تشاء من القمح في الصوامع، لأنها كانت حية في النهاية وتحتاج مثلاً إلى الغذاء، وعدم تشييد صوامع جديدة تضمن تسليم كميات أكبر من المحاصيل كل موسم لأنه إصراف غير مبرر، وتحويل الاهتمام لصيانة الأرصنة وقلبها كل شهرين، وتزفيت الشوارع ونكتها كل شهر، وبناء دور للبورصة والفنادق... وأخيراً وضع العديد من الشروط القاسية على القروض الزراعية حفظاً للمال العام...

هكذا تتحقق الإنجازات الكبرى.. وهكذا نقول لبعض المسؤولين الأمريكيين الذين كانوا يتفاخرون بأننا لا نأكل من قمحهم: خستتم.. ها نحن نأكل من قمحكم رغم أنوفكم!!..

■ ■

في صفقة قيمتها ٩٠٠ مليون دولار

أمريكا تبيع الكويت أحدث «باتريوت»

أبلغت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكونغرس الأربعاء اعتزامها بيع الكويت أحدث نسخة من صاروخ باتريوت الاعتراضي، من أجل تعزيز شبكة الدفاعات المتكاملة الرامية لإحباط ما تعتبره الولايات المتحدة تهديداً للكويت.

وقالت وكالة التعاون الأمني والدفاعي التابعة لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في إخطار للكونغرس، إن الكويت تسعى للحصول على ٢٠٩ صواريخ موجهة من طراز باتريوت الاعتراضية في صفقة تصل قيمتها إلى ٩٠٠ مليون دولار.

وجاء في الإخطار أن الكويت تحتاج لهذه الصواريخ لمواجهة تهديدات راهنة ومستقبلية من أسلحة جو/ أرض معادية، والكويت ستستخدم قدراتها المعززة كقوة ردع في مواجهة التهديدات الإقليمية ولتعزيز دفاعاتها الداخلية».

واعتبر الإخطار أن هذه الصفقة «لن تغير التوازن العسكري في المنطقة»، وقالت البنتاغون إن الصفقة «ستسهم في دعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة بالمساعدة في تحسين أمن حليف كبير غير عضو في حلف شمال الأطلسي، كان وسيظل قوة مهمة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط».

وأوضحت أن المتعاقد الرئيسي في صفقة الصواريخ هو شركة «رايثيوم»، أكبر شركة لصناعة الصواريخ في العالم، ومقرها والثام بولاية ماساتشوستس.

وصمم صاروخ باتريوت لاعتراض عدد من الصواريخ المعادية، والتهديدات الجوية، ومنها الصواريخ ذاتية الدفع التي يمكن أن تحمل رؤوساً كيميائية أو نووية أو بيولوجية.

ويشترط القانون الأميركي وجود إخطار البيع المزمع، ولكنه لا يعني أن البيع تم، وأمام الكونغرس ٣٠ يوماً لمراجعة الصفقة المقترحة.

وحسب وكالة رويترز فقد قال الخبير في شؤون الشرق الأوسط بمركز بحوث تابع للكونغرس كينيث كاتسمان إن عملية البيع المقترحة تأتي في إطار «مساع أميركية لاحتواء النفوذ العسكري الإيراني المتنامي والتحضير لاحتمال امتلاك إيران لقدره نووية».

■ ■

بهراتة

حقوق مهدورة في غياب العمل النقابي

◀ عادل ياسين

في لقاء مع بعض عمال القطاع الخاص الذين يعمل معظمهم في مهنة لها علاقة بالنسيج مثل صناعة الألبسة (النسائية، الولادية، الرجالية)، وصناعة البياضات مثل (الشراشف، والمفارش... وغيرها)، تعمقت معرفتنا بظروفهم من النواحي كافة.

هؤلاء العمال لهم هموم كثيرة مع هذه الصناعات العريقة في بلدنا، والتي كانت تشغل الآلاف منهم، ومازالت إلى الآن إحدى أهم روافد الاقتصاد الوطني، ولكن مع سياسة التحرير الحكومية للأسواق وسماحها للبضائع بالدخول إلى الأسواق، تركت هذه الصناعة الوطنية تواجه مصيراً لا تحسد عليه من حيث المنافسة وسعر الأصناف الرخيصة الداخلة إلى السوق، وإن كانت جودتها لا تضاهي الصناعة الوطنية.. هذه الأوضاع المستجدة قد عكست نفسها على صناعتنا العريقة هذه، وجعلتها في حيرة من أمرها، وفي مازق لا تحسد عليه، لأنها لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات السوق واحتياجاته بسبب التكاليف الباهظة للإنتاج، والتي يعزوها الكثير من جهابذة الاقتصاد ويؤيدهم بها أرباب العمل، إلى أجور اليد العاملة، وليس إلى ارتفاع أسعار الطاقة (الكهرباء، المازوت، المواد الأولية، الضرائب، وغيرها من العناصر...) التي تدخل في حساب التكاليف، والتي تحدد في النهاية سعر المنتج النهائي الذي يدخل فيه ربح رب العمل الذي يشكل أكثر من ٥٠٪ من السعر النهائي للمنتج.

إن نسبة أجور العمال بما فيها التعويضات، لا تتجاوز في القطاع الخاص الـ١٣٪ من التكاليف مقابل عمل العامل في أغلب المعامل ١٢/ ساعة دون تعويض عن الساعات الإضافية، وخاصة في المعامل الصغيرة التي لا يتجاوز تعداد عمالها الخمسين عاملاً، ويعملون بشروط عمل قاسية، من حيث المكان الضيق الذي يتكدس فيه العمال، واستغلال رب العمل كل متر من المنشأة الصناعية التي هي بالأساس صغيرة المساحة، وتفتقر لشروط الصحة والسلامة المهنية، ومن حيث التهوية غير الكافية في فصلي الصيف والشتاء، هذا بالإضافة لانعدام المواصلات التي فرض القانون على رب العمل تأمينها للعمال.

وبالعودة إلى ما تحدث به العمال حول الكثير من الهموم، تبرز القرارات التي يصدرها أصحاب المعامل بين الحين والآخر، وهي قرارات مخالفة للقانون الذي طبل وزمر له الكثيرون بمن فيهم النقابات التي أصدرت كتبياً عددت فيه المزايا التي حصل عليها العمال في القطاع الخاص، والتي لم تكن موجودة سابقاً حسب ما أكده الكتيب.

ما نود أن نقوله بهذا السياق إن العبرة ليست فيما طرحه القانون من مزايا وحقوق للعمال، فتلك المزايا والحقوق كانت موجودة في القوانين السابقة، وبعضها كان متقدماً عما طرح في القانون ٩١/، والقانون ١٧/، مثل حق الإضراب للعمال في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع أرباب العمل بعد التفاوض على المطالب المطروحة، كما جاء في القانون ٢٤٦/ الصادر في زمن حكومة خالد العظم (البرجوازي).

وسنورد بعض الأمثلة على ما يقوم به أرباب العمل متجاوزين فيها القوانين:

١- إحدى الشركات الكبرى قام جزء من عمالها بالاحتجاج مطالبين ببعض الحقوق (يعمل العمال في صناعة تابعة لنقابة عمال الكهرباء والصناعات المعدنية)، فما كان من صاحب الشركة إلا أن أمر وكيله بتسريح العمال تسريحاً تسفياً، ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد أن تنازلوا عن حقوقهم التي يطالبون بها مع كتاب تعهد بعدم اللجوء إلى الاحتجاج أو الإضراب تحت طائلة التسريح.

٢- أحد المنشآت تقوم بتسريح عمالها سنوياً وتجدد العقود معهم للهروب من دفع التعويضات لهم في حال تسريحهم، وكذلك للهروب من تسجيلهم بالتأمينات (تابعين لنقابة عمال النسيج).

٣- أصدر بعض أرباب العمل قراراً يتم بموجبه احتساب كل ساعة تأخير بأربع ساعات، واحتساب كل يوم غياب غير مبرر بأربعة أيام، واحتساب كل يوم غياب مبرر بيومين!.

٤- أحد المعامل يعطي عماله إجازة يوم إجبارية، ودون أجر كل أسبوع، بالإضافة ليوم الجمعة، (تابعة لنقابة الصناعات الخفيفة).

هذا بالإضافة إلى أن جميع أرباب العمل لا يحولون عمالهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء إصابة العامل بإصابة عمل، بل يرسلونهم إلى أطباء متعاقدين معهم للعلاج المؤقت من الإصابة، وبالتالي فإن العامل يخسر حقه بالعلاج الضروري حتى شفائه من الإصابة كلياً، وحقه بنسبة العجز نتيجة الإصابة إن كانت إصابته بالغة كما حدث لأحد العمال في شركة (مرموقة)، حيث أصيب أثناء العمل بعينه اليمنى مما أدى إلى فقدانه البصر بهذه العين، ولم يتم تحويله للتأمينات الاجتماعية!.

إن هذه بعض النماذج على ما يحدث في معامل القطاع الخاص، التي يحتاج عمالها لأكثر من الكلام والتقارير والكتابة، إنهم يحتاجون الفعل والعمل للدفاع عن حقوقهم وليس بالنياحة عنهم، وهذه مسؤولية النقابات وكل القوى الوطنية الشريفة في وطننا.. فهل نفعل ذلك؟؟

اتحاد للفلاحين:

إعادة فكرة الغرف الزراعية مرفوض جملة وتفصيلاً



حسناً فعل المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين عندما أبدى رأيه الرافض إعادة الاعتبار للغرف الزراعية التي أكل عليها الدهر وشرب تحت حجج واهية، هذه الحجج التي رفضها التنظيم الفلاحي جملة وتفصيلاً، واعتبر في الوقت ذاته أن الاتحاد العام للفلاحين هو الممثل الوحيد والقائد للقطاع الفلاحي والزراعي ولا بديل عنه، مؤكداً عدم وجود أي تشريع نافذ في سورية ينظم عمل الغرف الزراعية، وعلى عدم وجود أي مبرر لهذه الغرف، خاصة بعد أن تم استيعاب أعضائها في اتحاد الفلاحين، وفي نقابة المهندسين الزراعيين، وليس هذا فقط، بل دعا إلى ضرورة تصفية هذه الغرف المنحلة حكماً وفق القانون.

وفي مذكرة للاتحاد العام نشرتها الزميلة «البعث» حول ملابسات اجتماع الغرف الزراعية، يوضح المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين: «إننا لسنا بحاجة إلى أن نعرّف عن الاتحاد العام للفلاحين ودوره ومكانته الاقتصادية والتنظيمية، والذي يمتد نشاطه على مساحة القطر العربي السوري من خلال نحو ٦٠٠٠ جمعية فلاحية والتي أوجب عليها القانون خدمة الفلاحين والمزارعين المنتسبين وغير المنتسبين، كما حدد القانون مهام الاتحاد العام للفلاحين وهي المشاركة والمساهمة في رسم وتنفيذ السياسة الزراعية للبلاد، وكذلك التنظيمات والتشريعات والقوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي»، وأضاف المكتب في المذكرة «إن الغرف الزراعية ليس لديها مصرح أو مناطق باسمه كما يشاع، ولم يكن ما يسمى رئيس الغرف طرفاً في أي سجل، ولم يكن موجوداً في الاجتماع الذي كتب عنه الإعلام، والتصريح الذي تم نشره هو للسيد محمد كشتو الذي انتحل صفة رئيس الغرف الزراعية، وأشار إلى تميمي برقم ٥١٩٢/ص تاريخ ١٩٩٩ يجيز عمل الغرف الزراعية، ونعلم ويعلم الجميع بأن تعميماً لمسؤول ما لا يلغي قانوناً، وهذا التعميم يؤيد رأينا القانوني، ولو كانوا موجودين بالفعل لما احتاجوا لمثل هذا التعميم أصلاً..

وقد أبدى الاتحاد استغرابه من إشارة هذا الموضوع إلى الواجهة في هذا الوقت حيث بين في المذكرة «أنه ومن المنير للدشة أن يقدم البعض على إعداد مشروع تعديل لقانون ملغى، والأكثر غرابة أنه جاء في الأسباب الموجبة لتعديل مشروع القانون أن نسبة الأراضي التي يستثمرها منتسبو الغرف الزراعية هي ٧٥٪ من الأراضي الزراعية فهل هذا صحيح؟.. هذا تضليل واضح... وبالنسبة لما أورده كشتو حول رجال الأعمال العاملين في القطاع الزراعي، فنحن نخلمهم ونحترمهم وندعوهم إلى المزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك من خلال عملهم في غرفة التجارة.

وقد قدم الاتحاد الرأي القانوني الذي تبناه المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين في مذكرته بالقول:

«إننا وقد اطلعنا على مشروع تعديل القانون

الخاص بالغرف الزراعية رقم ١٢٩/ لعام ١٩٥٨ الذي يُعدل ويقيو ويزيد من مساحة وكيان وأهداف الغرف الزراعية لتشكّل تنظيماً جديداً رديفاً ومنافساً ومضارباً، ويؤلف ازدواجية مع تنظيمنا الفلاحي رقم ٢١/ لعام ١٩٧٤ الكبير والقوي المنتشر في جميع أنحاء قطرنا الجميل والخير، والذي يعد بحق تنظيماً اجتماعياً ونضالياً وطنياً وتقديمياً وقاعدة أساسية في نظامنا السياسي، ويرعى جميع العاملين في قطاع الزراعة والإنتاج الزراعي-بشقيه النباتي والحيواني- ويضم جميع فئات وحلقات العمل والإنتاج الزراعي من عمال وفلاحين ومنتجين ومالكين للأرض الزراعية بحدود مثلي سقف ملكية المنتفع من قانون الإصلاح الزراعي التي تبلغ عشرات الهكتارات من الأراضي المروية والمشجرة وأضعافها في الأراضي البعلية، وإننا نلاحظ في قانون تنظيمنا الفلاحي رقم ٢١/ لعام ١٩٧٤ مرتعاً في هيكله التنظيمي لأصحاب العمل والمشاريع التي تحاول الغرف الزراعية تمثيلهم، فهو تنظيم مجتمعي يضم جميع الفلاحين في الأراضي الزراعية والمنتجين لخيراتها وحاصلاتها في الحقلين النباتي والحيواني، وكيف لا وقد زال كابوس الإقطاع والإقطاعيين... وغاب دون رجعة نفوذهم السياسي والاقتصادي ليحل محلهم العاملون في الأرض والمنتجون لخيراتها بجهدهم وعملهم وفنهم وفكرهم وإدارتهم ورأسمالهم وانتمائهم، وهذا ما يمثّل بتنظيمنا الفلاحي الشامخ والناجح...

إن القانون الخاص بالغرف الزراعية رقم ١٢٩/ قد ألغى وجوده نظرياً وعملياً بعد قوانين اجتماعية واقتصادية غيرت وجه المجتمع وطبيعة أنسجته الاجتماعية والاقتصادية وأنصفت العمال والفلاحين، وطوّرت ونمّت الريف والمجتمع الريفي الزراعي وأهمها قوانين الإصلاح الزراعي وسقوف الملكية الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية وقانون استصلاح الأراضي وقانون تنظيمنا الفلاحي الحالي.

إن المادة ١٣٣/ من نظامنا وأحكام قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية

واستصلاح الأراضي وغيرها قد ألغت نصاً وضمناً الغرف الزراعية» ولقد تضمنّ التشريع الجديد تعديلات جوهرية على التشريع السابق عبّرت عنها الأسباب الموجبة له وتعلّق:

١. بتطوير مفهوم التنظيم النقابي بحيث يتجاوز الأطر النقابية التقليدية الضيقة ويحقق ثورة تنظيمية في الريف تشدّ الفلاحين الكادحين إلى وحدة طبقية متلاحمة تنظم وتقود نضالهم وتحمي مصالحهم الطبقية وترعى حقوقهم وشؤونهم العامة وتسعى لرفع مستواهم في المجالات كافة.

٢. اعتبار الاتحاد العام للفلاحين الذي أحدث عام ١٩٦٤ أول تنظيم فلاحي في القطر والوطن العربي والوحيد الذي يتولى:

– الإشراف على المنظمات الفلاحية في القطر والعمل على تحقيق أهدافها.

– قيادة وتمثيل الفلاحين ومنظماتهم في المجالس واللجان والهيئات والمؤتمرات.

– المشاركة في رسم السياسة الزراعية في القطر والعمل على تنفيذ ما يخصّه منها.

– المشاركة في إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

– رعاية مصالح الفلاحين غير المنظمين في منظمات فلاحية والعمل على تنظيمهم (البنود ٢و٣و٤و٧و١١ من المادة ٨٨/ من م.ت.٢٥٣).

٣. توسيع قاعدة التنظيم النقابي الفلاحي بحيث يشمل كافة العمال الزراعيين.

٤. توحيد الهياكل التنظيمية العامة للمنظمات

الفلاحية مع مثيلاتها في التنظيم النقابي العمالي القائم على نوع الحصرية في التنظيم.

٥- منح الاتحاد العام للفلاحين اختصاصات عامة وشاملة تتعلق بالإشراف على المنظمات الفلاحية في القطر وقيادتها وتمثيلها والعمل على تحقيق وحدة نضال الطبقة الفلاحية العربية ووحدة النضال بين الفلاحين والعمال ورعاية مصالح الفلاحين المنظمين وغير المنظمين.

وبناء على ما تقدم عرضه يمكن أن نستخلص وجود تعارض بين أحكام القانون رقم ١٢٩/ لعام ١٩٥٨/ المتعلق بالغرف الزراعية التي

تعد شكلاً من أشكال التنظيم الفلاحي أو الزراعي الذي يضم المزارعين بأية صفة كانت وبين التشريعات اللاحقة له المتعلقة بالتنظيم النقابي الفلاحي (التي أكدت على وحدة التنظيم الفلاحي في الجمهورية العربية السورية)، ووجود تعارض بين وجود اتحاد الغرف الزراعية وبين تنظيم اتحاد الفلاحين الجديد، وهذا بطبيعة الحال وضع شاذ يؤدي الى ازدواجية في التنظيم لا يمكن التسليم باستمرارها مع اعتماد مبدأ وحدة التنظيم النقابي الفلاحي.

ولعله من المفيد التذكير هنا بمفهوم الإنغاء الضمني أيضاً إلى جانب الإنغاء الصريح والذي يترتب قانوناً في حال وجود تعارض صريح بين تشريع لاحق وتشريع سابق ولو لم ينص التشريع اللاحق عللاً لإنغاء التشريع السابق المخالف ككل أو في بعض أحكامه.

– كما أن القانون المذكور حدد للغرف الزراعية أهدافاً عامة تشكل عنصراً جوهرياً من الأهداف المحددة للتنظيم النقابي الفلاحي وللاتحاد العام للفلاحين بشكل عام.

إلا أن المشرع بعد ثورة الثامن من آذار قد أعاد تنظيم الفلاحين والمزارعين والمالكين في تنظيمات نقابية جديدة تختلف من حيث تسميتها وتكوينها وأهدافها والاعتبارات التي تقوم عليها وغيرها عما كان معمولاً به سابقاً، الأمر الذي جعل من التشريعات المتعلقة بالغرف الزراعية متعارضة تعارضاً كلياً مع التشريعات الجديدة اللاحقة وبخاصة مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الفلاحي في ثوبه الجديد.

وكل هذه الأمور تعني بالضرورة عدم ازدواجية التنظيم الفلاحي في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي عدم إمكان الاعتراف بأي وجود مشروح لأي منظمات فلاحية زراعية بأية تسمية (غرفة أو جمعية) غير التنظيمات القائمة حالياً بموجب القوانين النافذة والتي لا يمكن بوجودها الاعتراف بوجود أي شريك لها يقاسمها الأهداف نفسها الأعضاء أنفسهم، وخلال الفترة اللاحقة لقيام اتحاد الفلاحين تراخى الوجود الفعلي لغرف الزراعة وعدم ظهور أي دور أو نشاط لها سواء أكان سياسياً أو مهنيّاً اجتماعياً أو نقابياً على صعيد الحياة العامة وذلك بسبب غياب الغطاء التشريعي الحقيقي لها.

وعلى هذا الأساس نجد أن النصوص التشريعية المختلفة النافذة المتعلقة بالسياسة الزراعية الوطنية وأهمها قانون استصلاح الأراضي، أنها تعاملت مع الاتحاد العام للفلاحين كممثل وحيد وقائد للقطاع الفلاحي أو الزراعي، وبالمقابل غياب أي دور شكلي أو فعلي للغرف الزراعية في القوانين والأنظمة التي صدرت بعد ثورة الثامن من آذار ما يشكل تعبيراً أكيداً عن رغبة المشرع السوري في تجاهل وجود الغرف الزراعية بعد صدور التشريعات المتعلقة بالتنظيم النقابي الفلاحي.

وعلى ما تقدم يؤيد عدم وجود أي تشريع نافذ ينظم الغرف الزراعية وعدم وجود أي مبرر لوجود هذه الغرف بعد أن تم استيعاب أعضائها في الاتحاد العام للفلاحين وفي نقابة المهندسين الزراعيين.

عاجل جداً.. يرسم السيد وزير التربية متى تُصرف أذونات سفر المدرسين؟

نحيط السادة المسؤولين في وزارة التربية، وعلى رأسهم الوزير بصفته ومنصبه، علماً أنه حتى تاريخه لم تتم صرف أذونات السفر المستحقة للمدرسين والمعلمين في محافظة الحسكة عن عملية تصحيح أوراق امتحانات الشهاداتتين الثانوية العامة والتعليم الأساسي، دورة ٢٠٠٩، علماً أن مدير تربية الحسكة كان قد وعد المدرسين خلال فترة تصحيح الأوراق لهذا العام (٢٠١٠) أنه ستتم صرف مستحقاتهم للعام الفائت خلال أيام قليلة..

فهل تحتاج هذه العملية إلى كل هذا الوقت؟ ولماذا كل هذا التسويف في قضية بسيطة كهذه؟ هل الغاية الوصول عبر المماطلة والتأجيل إلى حرمان المدرسين من مستحقاتهم في نهاية المطاف؟. الكثيرون خائفون من مرور سنة على هذه العملية لأنها قد تكون حجة وسبباً لعدم صرفها بالمرة.. وبيا دار ما دخلك شر!

مسؤول «يحاكر» الحركة النقابية!

العامة وحسن سير العمل «يرجى مخاطبة الشركة العامة للصوامع بعد اعتماد أية مكافأة لم يتم توقيعها من لجنة المكافآت، مع تأكيدنا بأن الطبيب المشرف لم يداوم حتى تاريخه سوى يومين في الأسبوع، والأسبوع الماضي داوم يوماً واحداً، ونؤكد بأن العقد تم توقيعه مع هذا الطبيب اعتباراً من ٢٠١٠/٧/٨ وليس ٢٠١٠/٧/٢٢ كما ادعت مديرية الفرع لكي لا تتفضح الوصفات التي أعطيت من التاريخ المذكور ٢٠١٠/٧/٨.. كما نستغرب كيف يصرف أربع ساعات عمل إضافي لمديرية الفرع وهي التي لم تداوم على الإطلاق ساعة عمل إضافية واحدة، ولا يوم سبت إلا نادراً جداً، حتى الدوام الرسمي لا تداوم إلا نادراً، ودليل ذلك الاثني الماضي والثلاثاء والأربعاء والخميس والسبت والأحد والاثنين ٢٠١٠/٨/٩ بسبب انشغالها بمراجعة الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل النيل من اللجنة النقابية وبأي ذريعة أو حجج».

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا: هل قرأت هذه المديرية قانون التنظيم النقابي؟ وهل يحق لها «تطنيش» اللجان النقابية؟ وأين هي لغة الحوار التي تتحدث عنها الإدارات المعنية؟.

وأضافت اللجنة في مذكرتها أنه وحرصاً منهم على المصلحة

خلل في الكهرباء.. أم خلل في الحكومة؟



نزار عادلة

لا توجد في المدى المنظور حلول لجميع القضايا الاقتصادية والصناعية والمعيشية، ولا توجد لدى الحكومة السورية أية خطة إستراتيجية تؤدي إلى حل أية مشكلة وإراحة المواطن من الأزمات ومن العذابات اليومية.

وما يجري في هذا الصيف اللاهب في قطاع الكهرباء يراه البعض أنه الأسوأ في تاريخ كهرباء سورية، وتسقط كل التصريحات التي تحدث عنها وزير الكهرباء الحالي والسابق عن حل المشكلة خلال أيام أو أشهر من خلال مشاركة القطاع الخاص، ومن خلال مشروعات الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، ومن خلال الرياح، ومن خلال الشمس، ومن خلال المحطات الكهروضوئية!. في الواقع لا شيء سوى الوعود والتصريحات أمام التقنين في عز الصيف اللاهب، والذي يمتد يومياً لساعات يتحمل المواطن هذا العذاب اليومي هذا بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها القطاع الصناعي وقد حدثني مدير شركة إستراتيجية هامة بأن كل رفة كهرباء تكب الشركة خسارة ٥٠/ مليون لـس الاستثمار وأصحاب المحلات من ذوي الدخل المحدودة.

ما هي أسباب الأزمة؟ لم تلحظ الحكومات المتعاقبة المستجدات الكهربائية والتي كان من المفروض أن تتماشى مع النمو السكاني والصناعي والزراعي، لم تشد عدداً كافياً من محطات التوليد ولم تؤسس شركات حديثة للنقل والتوزيع، وكان كل ما رددته الحكومة هو أن هذا يتطلب انفاقاً استثمارياً بالقطع الأجنبي، وتأمين الطاقة الكافية بالاعتماد على النفط كمصدر للتشغيل يصطدم بطاقة مصفاة حمص ومصفاة بانياس وهذه المصافي لا تستطيع تأمين أكثر من ٢/٣ مليون طن من الفيول سنوياً، وهذه الكمية تكفي لإنتاج حوالي ١٢٠٠٠/ مليون طن كيلو واط ساعي في السنة أما الباقي فكان يؤمن عبر الاستيراد!.

مصفاة حمص عمرها أكثر من ٦٠/ عاماً ولم تطور ولم يجر تحديثها. ويقول وزير النفط: يتطلب إعادة تأهيلها تكاليف كبيرة إضافة إلى أنها تشكل مشكلة بيئية.

ولم تفكر الجهات الحكومية بإقامة مصاف جديدة سوى منذ عامين فقط وبالتصريحات، علماً أن تكلفة المصفاة بالكامل قبل ٥/ أعوام تكلف ١٣٠/ مليون دولار. ولم تفكر الجهات الحكومية كذلك بتأمين الطاقة من مصادر بديلة كالحجر الزيتي والغاز الطبيعي والسدود المائية والواطات الضوئية والرياح المتوفرة في الطبيعة... وكان الأسهل استيراد الفيول واستيراد النفط المكرر. وهنا تكمن المشكلة الأساسية وهي لم تأت عفواً أو نتيجة أخطاء في التنمية وإنما كانت بفعل فاعل والأن تحصد النتائج!.

العجز في التوليد والعجز في التوزيع وعقد اجتماع وعلى أثره تم فصل المؤسسة إلى مؤسستين: مؤسسة توزيع ومؤسسة توليد، وكانت النتائج زيادة عدد المدراء وإنفاق وهدر.

انصبت الجهود في السنوات الماضية على التوليد وتتاست الجهات الوصائية التوزيع وازدادت الحاقة عن الحاجة بسبب العجز في محطات التحويل وشبكات التوزيع. أقيمت محطات تحويل وشبكات وتم إهمال التوليد وبدأت سلسلة مترافقة مع هذا الخلل العام عدم الصيانة الدورية لمحطات التوليد وكان العذر الدائم «الحصار القائم على سورية» على الرغم من أن المحطات والتي هي بحاجة إلى قطع تبديل ليس من البلدان التي كانت تقاطع سورية وهي محطات قديمة العهد وإنتاجها قليل وأكثرها خارج الخدمة.

تم توريد معدات إلى محطة بانياس منذ سنوات عديدة ولا تزال حبيسة المرهاً والمستودعات وشكلت لجان مشتركة وأعطيت تبريرات واهية، تم تناسي الطلب على الطاقة وأنصب الاهتمام على الترشيح لتقليل الاستهلاك ولاشك أن الترشيح ثقافة وضرورة ولكن بعد تأمين التوليد وقد بلغ العجز ٤٠٪/ في التوليد والأخطر الانكاسات الاقتصادية.

لم يتحدث النائب الاقتصادي عن عشرات المستثمرين الذين تقدموا لإقامة منشآت صناعية إنتاجية على مستوى كبير ولم تقم هذه المنشآت بسبب عدم تأمين الطاقة الكهربائية وتركت مشاريعهم وغادروا سورية.

وفي كل صيف تطلب رئاسة الوزراء من وزير الكهرباء دراسة أسباب الانقطاعات وخطط الوزارة لمعالجة الموضوع، وتقدم لرئيس الوزراء المذكرة التي رفعت منذ سنوات. ففي قطاع الكهرباء خلل إداري وشللية... حيث تم إبعاد الخبرات الإدارية والكوادر الفتية وتم الاعتماد على كوادر بلا خبرة ولكن تدين بالولاء المطلق للإدارات.

وكان الخلل بالتوليد وعين وزير من التوليد وكان عاجزاً وفاشلاً وعين وزير أكاديمي ولكن ينقصه القرار في ظل وجود هيكلي إداري فاسد وخلل في الهرم الإداري بأكمله.

الخلل ليس مستجداً ولكنه يتفاقم عاماً بعد عام، عام ٢٠٠٧ عقد في دمشق المؤتمر الرابع للطاقة المتجددة برعاية رئيس الوزراء وقد طرح هذا المؤتمر وعلى لسان رئيس الوزراء الطاقات التي لا تنضب في سورية. وبشرنا المؤتمر آنذاك بأنه يتعاون مع الوكالة اليابانية والمعهد العالي للتكنولوجيا لتأمين الطاقة، أما وزير الطاقة آنذاك فقد طالب بوضع حلول جذرية لمشكلة الطاقة في سورية وأن العمل جار لزرع محطات

توليد طاقة الرياح ونقل التكنولوجيا من الاتحاد الأوروبي إلى سورية. انتهى المؤتمر وبعد ثلاثة أعوام مازالت التصريحات تتوالى ومازالت الوعود تطلق وما زالت المؤتمرات تعقد دون جدوى. دون كهرباء

المواطن العادي صاحب الدخل المحدود اعتاد وعائلته وأطفاله أن يستكين في بيته أربع ساعات يومياً دون كهرباء في هذا الصيف اللاهب منتظراً إنجازات الخطة الخمسية العاشرة والخطة رقم ١١/، أصحاب المنشآت الصناعية رفعوا عشرات المذكرات الفردية وعن طريق غرفهم الصناعية إلى الجهات الوصائية يشكون من الخسائر الكبيرة التي لحقت وتلحق بمنشآتهم الصناعية من خلال انقطاع التيار ومن خلال الانخفاض في شدة التيار ويؤكدون بأن انقطاع التيار يضطر هؤلاء للإقلاع من جديد والإقلاع يستغرق ساعات وهذا يعني خسارات كبيرة بالإضافة إلى انخفاض الجودة في السلع المنتجة.

مدير الشركة الأسمدة السابق قال إن انقطاع التيار عن الشركة والتحويل إلى المولدات يعني خسارة ٥٠/ مليون لـس بسبب انخفاض الحرارة ولو درجة واحدة عن الخزانات صاحب شركة هبوط بوليستر يقول كل انقطاع يكلفنا خسارة ١٠٠/ ألف لـس

ويتساءل أصحاب المنشآت: هكذا تشجع الحكومة الاستثمارات، وبالمحصلة الحكومة تريدنا تجاراً لا مستثمرين!!

الغربة هنا أن وزير الكهرباء السابق والحالي يطلب من المواطن الترشيح دون أن يعلن العجز عن حل المشكلة. ووزير الصناعة أعلن أكثر من مرة عن أهمية القطاع العام وإصلاحه وقدم أكثر من مشروع ولم ينفذ ولم يعلن فشل وزارته في تنفيذ ما قدمه من مشاريع. أما وزير الإدارة المحلية فأعلن أكثر من مرة بأن الفساد يتفشى في البلديات ولم يتخذ قراراً.

النائب الاقتصادي أعلن قبل الخطة الخمسية العاشرة بأن الرفاه قادم وسوف تتضاعف الدخل وتحل المشكلات الاجتماعية ولم يعتذر النائب لما تحقق من نتائج كارثية على الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدودة. الأفضل للحكومة العتيدة التزام الصمت أمام ما يكتوي به المواطن!!!

■ ■

تجار الجنس: الشباب هدفنا

أحمد محمد العمر

تجارة جديدة بدأت تغزو السوق المحلية، تحمل بين طياتها مؤامرات جديدة منظمة لإفساد الشباب السوري، الذي بات عرضة وفريسة ناجحة للاستهلاك، نتيجة سوء ظروفه الاقتصادية القاسية التي أنهكت الكثير من شبابنا بعد أن رمتهم عظاماً مجردة ومكسورة، تتحكم بها ظروف الفاقة والعوز.

لقد أمسى الشباب أدوات مخبرية للتجارب التي يجريها كبار تجار الحقائب السوداء، ومروجي جرائم الاغتصاب من خلال الإباحية التي يصورونها أحلاماً وردية ولذة أبدية لمجريها، أطماعهم تحويل الأخلاق والشرف والكرامة إلى سلعة تباع وتشتري بالمال مهما كان الثمن، ولو على حساب تماسك المجتمع وتطوره وحضارته.

الطمع ومحاولة التخریب الفكري دفع الكثير من التجار أصحاب النفوس الفاسدة إلى البدء بتهريب ما يسمى بالأدوات والألعاب الجنسية بصورة هائلة ومكثفة، فالسوق العربية متعطشة لهذه الأنواع التي يسمونها بمولدة المتعة.. تجارة رابحة تلفت أنظار شريحة واسعة من مراهقينا، فهي مقتنيات نادرة وفردية للشباب العاجز عن مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحدياتها التي تجعل منه عازفاً عن ممارسة أبسط نشاطاته وتحمل مسؤولياتها.

هذه الأدوات والألعاب متواجدة على شكل دمی بلاستيكية ذكرية وأنثوية، ويوجد منها أيضاً معروضات على شكل ثياب داخلية تعمل بواسطة التحكم عن بعد ، وهي موجودة الآن في الكثير من المحال التجارية التي تتخصص بمجال بيع الألبسة الداخلية (اللانجوري)، وفي بعض محال ألعاب الأطفال، ولا يوجد أماكن بيع مخصصة لها بسبب الحظر القانوني عليها، لذلك فهي تباع بالقطعة عبر تجار الشنطة، ومن اللافت للنظر سرعة تطور هذه الظاهرة ونشاط أصحابها المستمر.

أما عن سعرها فهو أمر يستحق الوقوف عنده والتمحيص فيه، فهي باهظة الثمن، إذ تتراوح بين ٦/ آلاف في حدها الأدنى، و١٥/ ألف ليرة للقطعة الواحدة، وتتفاوت باختلاف المحال. وبالرغم من هذه الأسعار الجنونية يزداد الطلب عليها بكثرة، ولم يقف السعر حائلاً بوجه توجه شرائح واسعة من الشباب والبنات لاقتنائها .

هذا الأمر هو الشغل الشاغل للكثير من مروجي هذه الأدوات الفريدة، على أمل تحويل الإنسان لأداة رخيصة وتسلية، فكلما رخصت قيمة الإنسان زادت أرباح مروجيها وارتفعت قيمة الطلب عليها، ويعمل مروجو هذه الأدوات على تسويقها بين الشباب والإناث الذين يمرون بفترة المراهقة واكتشاف الذات، ومن ثم تسوق للشباب العاجز عن الزواج الذي يفضلها لأنها تبقى أقل بكثير من متطلبات الزواج.

والمفارقة العجيبة هنا أن القانون يمنع ترويج بيع هذه الأدوات، ومع ذلك نجدها تنتشر وتتسع رقعة بيعها، فأين عين القانون منها؟ وكيف يتم إدخالها إلى بلادنا؟ ومن المسؤول عن تهريبها؟ أسئلة كثيرة تقف أمام هذه الخطة الجهنمية التي تقترن بشياطين الحقائب السوء لإفساد شبابنا وتفكيك أواصر الأسر والمجتمع.

مخيم الوافدين ينتظر التفاتة من المسؤولين!



التي يمكن أن نقول عنها مجازاً بأنها مُعبدة حيث ينذر أن تجد في هذه المنطقة شارعاً واحداً معبداً صالحاً للاستخدام، فمعظم هذه الشوارع تعاني من انتشار الحفر والمستنقعات المملوءة بالطين، ما يجعلها غير صالحة للاستخدام خاصة في فصل الشتاء، فيضطر الأهالي إلى ارتداء أكياس البلاستيك فوق أحذيتهم حتى يخرجوا من المخيم، مع العلم أن هذه المنطقة يوجد فيها مجلس بلدية، لكنه منتهي الصلاحية، ولا يمتلك أية إمكانيات مادية ليقوم بأقل حد من واجباته، في ظل غياب اهتمام محافظة القنيطرة عن تجمعات النازحين التي تقع ضمن مسؤولياتها .

ولا تقتصر معاناة أهالي هذه المنطقة على مشكلة النظافة والشوارع غير المعبدة بل تتعدها إلى مشكلة شح مياه الشرب، فأهالي المنطقة يضطرون إلى الانتظار لعدة أيام أو أسابيع ليأتي دورهم الذي لا يتعدى ٤/ ٥٠ ساعات ليحصلوا على قدر قليل من الماء، لا يكفيهم أكثر من يوم واحد، ما يضيف على أعبائهم المعيشية، رغم فقرهم، عبئاً جديداً هو شراء الماء من الصهاريج، والتي تعتبر غير صالحة للاستخدام البشري، في ظل غياب اهتمام مسؤولينا عما تعانيه تجمعات النازحين من ضعف في الخدمات العامة وتردي الظروف المعيشية، فيزداد شعور أهالي هذه المناطق بالغربة داخل وطنهم. ونوجه السؤال هنا لمسؤولينا: ألا يحق لهذه الشريحة أن تشعر بأنها جزء من نسجج وطننا الحبيب، لها نفس الحقوق التي تتمتع بها معظم شرائح هذا الوطن؟ ألا يحق لهم أن تلقى مناطقهم الاهتمام والرعاية من مسؤولينا؟!

■ ■

ماهر عدنان فرج

تعاني معظم الضواحي المحيطة بمدينة دمشق من نقص في الخدمات العامة وعدم اهتمام مسؤولينا الذين كثيرأ ما يمتطون صهوات البث التلفزيوني والإذاعي ليتحدثوا عن آخر إنجازاتهم في مجال تطوير المرافق العامة والبنية التحتية في مدينة دمشق، متناسين أن مدينة دمشق هي جزء من وطن كبير يجب أن تلقى معظم ضواحيه اهتماماً مماثلاً حتى تكتمل الصورة.

ولا نبالغ إن قلنا إن أكثر الضواحي تجاهلاً من مسؤولينا هي مناطق تجمعات النازحين والوافدين من باقي المحافظات، الذين هجروا قسراً من أراضيههم، ويقطنون في ضواحي دمشق التي تفتقر لأقل مقومات الحياة الصحية والخدمات العامة، وخاصة منطقة مخيم الوافدين الذي تخطى عدد سكانه ٣٠/ ألف نسمة، فهذا المخيم يعاني من ضعف في البنية التحتية والمرافق العامة منذ أكثر من ٤٠ عاماً .

منطقة مخيم الوافدين يمكن أن تكون أشبه بمكب للنفايات أكثر منها مكاناً للسكن الأدمي.

حيث تجد الحاويات المخصصة للنفايات ممتلئة للآخر وتحيط بها القمامة لعدة أيام دون أن يتم تفريغها من قبل البلدية، مما يضطر الأهالي إلى رمي النفايات الجديدة خارج الحاويات وعلى محيط كبير. هذا المنظر يمكن أن تراه في كل شوارع مخيم الوافدين تقريباً.

إضافة إلى ما تعانيه معظم شوارع مخيم الوافدين

المراسيم التشريعية غائبة في البوكمال



هذه التجاوزات أجابنا إن هذه التصرفات غير قانونية وقال: «أنا شخصياً غير موافق وأبديت تحفظي فيما ذنب المستثمر الذي صرف مبالغ طائلة دون أن يدرك أن المكتب غير موافق؟ وكذلك الأمر بالنسبة لمستثمر المحل الواقع جانب مقهى البلدية والذي كان بالأساس مقهى وتقدم على المزايدة على هذا الأساس وخسر ما خسر وتبقى وعود رئيس البلدية له وللآخر حبراً على ورق لعدم مصادقة المكتب التنفيذي على هذه العقود لعدم قانونيتها».

نحن في قاسيون نطالب البلدية بتعويض كل ما خسره من غبنهم رئيس البلدية، وبإعادة الحديقة إلى وضعها السابق ووقف هذه المهزلة التي تتكرر باستمرار، فقد بلغ السيل الزبى جراء هذه الممارسات التي نضعها برسم محافظ دير الزور والجهات الوصائية الأخرى.

البوكمال - تحسين الجهجاه

عندما سألنا الأستاذ المحامي مأمون البرغش وعضو المكتب التنفيذي عن

عضو مجلس محافظة طرطوس رئيس بدور؛

لمصلحة من ما يجري بمؤسسة مياه طرطوس؟



من خلالها سيتم ضخ المياه إلى القدموس، كثير من إشارات الاستفسار تطرح وأحياناً بتهكم: ما الهدف من إنفاق ملايين الليرات على تنفيذ الخط قبل تنفيذ محطات الضخ والمصدر المائي؟ وما هو البرر لهذا الإنفاق المالي؟ هل القصد الإنفاق بحد ذاته أم إرواء القرى العطشى؟

لذا نتوجه إلى وزير الإسكان والتعمير والجهات الوصائية والرسمية في المحافظات للتدخل ووضع حد لهذا السلوك والأداء في هدر المال العام قبل فوات الأوان.

ومن جهة ثانية وهي درجة كبيرة في الخطورة أن طريق بانياس القدموس الذي نفذ من شركة الطرق قبل عشر سنوات يتضمن ردميات صخرية وتأسيسية متنوعة وعلى أعماق مختلفة، ويقوم المتعهد الذي أبرم عقد الحفر والتركيب معه بمخالفة واضحة للعيان، فهو ينفذ الحفر في الثلث الأول من طريق بانياس القدموس، وهو شريان حيوي واقتصادي وذو مواصفات عالية الجودة نفذ من شركة الطرق منذ عشر سنوات، أي أنه محفور ومردوم ببقايا مقالع وحجر مكسر، ومن خلال إطلاعنا على الكشف التقديري فإن المتعهد تعهد بحفر المتر الطولي بـ ٢٢٢ ليرة سورية إذاً هو فعلياً يستعمل نواتج الحفر ويقوم بتكسير جزء منها وإعادة ردمها، وبالتالي إهداء المتعهد ربحاً مالياً كبيراً، ومن خلال إطلاعنا على دفتر الشروط تسجل أيضاً الملاحظات أن هناك تلاعباً من قبل المتعهد بترحيل بقايا الحفر إلى مسافة ٥/ كم وإحضار ردميات مخالفة للشروط وتعديل في مواصفات الردميات بما يخدم المتعهد، التلاعب في عرض الحفر مما يوفر عليه ملايين الليرات، وكما جاء بمذكرة معاون المدير العام لمؤسسة المياه جرت محاولات جدية من المتعهد لإغراء المهندس المشرف والمراقب الفني بالمال ولكنهم رفضوا وأصرّوا على تطبيق الشروط الفنية فهددهم بالإبعاد والإقصاء وفعلاً تم إقصاؤهم وإبعادهم عن المشروع واستبدلوا بعناصر أخرى تستجيب لمطالب المتعهد والمدير العام، إن ماّ تقدم نضعه برسم وزير الإسكان والتعمير واللجان المعنية والوصائية في المحافظة.

والمستغرب في الأمر أيضاً كيف سمحت مؤسسة المواصلات الطرقية بتنفيذ مسار الحفر في جسم الطريق بناءً على محضر تنسيق مع مؤسسة المياه؟ ألا يؤدي هذا مستقبلاً إلى هبوط طبقة الزيت وخلخلة المواد التأسيسية؟ وسيترتب على ذلك صرف مبالغ كبيرة لإعادة تأهيل الطريق من جديد؟ لا بد من وجود حلول أخرى لتنفيذ مسار الخط خارج جسم الطريق، وكيف سيتم إصلاح أي عطل في المستقبل؟ حتماً سيتم تخريب الطريق من جديد! نضع المسألة برسم المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية والجهات المعنية والوصائية بالمحافظة.

هذا غيض من فيض لما يجري في مؤسسة المياه ومؤسسات الدولة الأخرى، والذي تناولناه على مدى السنوات المنصرمة في مجلس المحافظة، ولكن ليس هناك من يسمع.

■ ■

والملاحظ واللافت للنظر أن مدراء المؤسسات ولاسيما الخدمية منها «الخدمات الفنية ومؤسسة المياه والكهرباء» قد اتبعوا نهجاً نرجسياً بأنهم الأذكي والأقدر والقوة الخارقة، وجوهر تعاطيهم مع العاملين التصغير والتحقير والتغريم لخلق مبرر يتيح لهم استيراد عناصر من خارج ملاك المؤسسات بغية تحقيق مآربهم ونزواتهم الشخصية. وهذه المسألة أيضاً نضعها برسم وزير الإسكان والجهات الوصائية في المحافظة والتي حتى الآن تقف عاجزة مغلولة اليدين وغير مبالية، وكأن ما يحدث هو في كوكب آخر وليس في طرطوس.

أما فيما يتعلق بخط الجبر الثاني الداعم الذي يصل بانياس والقدموس بطول تقريبي ٢٢/ كم فقد تم شراء ١٤/ كم من بواري الفونت المرن نهاية عام ٢٠٠٥ بقيمة إجمالية ٤٩/ مليون ليرة سورية وخلال عام ٢٠٠٦ تم إعداد الدراسة الأولية للخط من مديرية الدراسات في المؤسسة وفي عام ٢٠٠٧ تم إلغاء الدراسة السابقة والتبرير أن هذه البواري غير صالحة للتركيب، ومن ثم تم الإعلان عن توريد بواري فونت لكامل الخط بطول ٢٢/ كم بالرغم وجود ١٤/ كم بواري في العراء على شاطئ البحر وبشروط تخزينية سيئة جداً، وفشلت المناقصة بسبب غلاء الأسعار. ومن بعدها تم الإعلان من جديد عن توريد بواري فونت مرن بطول ٨/كم استكمالاً للكمية الموردة عام ٢٠٠٥ وبقيمة تقديرية ٨٠/ مليون ليرة سورية، رفضت من قبل اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بسبب غلاء الأسعار، ومن ثم تم إبرام عقد بالتراضي عن طريق الاتصال المباشر بالعارضين، أي مع المتعهد نفسه الذي رفض عرضه المالي من اللجنة الاقتصادية بقيمة ٥/ ٥٨ مليون ليرة سورية علماً أن لجنة دراسة العقود في رئاسة مجلس الوزراء تحفظت على إبرام عقد بالتراضي للأسباب التالية:

إبرام عقد بالتراضي مخالف حيث كان يجب أن يتم الإعلان للمرة الثانية تطبيقاً لأحكام القانون ٥٠/ لعام ٢٠٠٤. ارتفاع أسعار مواد العقد قياساً بسعر الحديد في السنة ذاتها. تحميل المؤسسة المسؤولية الفنية والمالية والعقدية والقانونية لإبرام العقد بالتراضي.

والسؤال المطروح لماذا هذه السرعة في الإنفاق المالي لهذا العقد بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩، بالرغم من وجود مخالفات بالمواصفات الفنية لبعض البنود الأساسية؟ (نفاثات هواء مثلاً) ومن ناحية أخرى تأكيداً على رأي اللجنة الاقتصادية أن أسعار مواد العقد مرتفعة جداً مقارنة بعقد التوريد عام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمته آنذاك ٤٩/ مليون ليرة سورية لطول ١٤/ كم والعقد الحالي قيمته ٥/ ٥٨ مليون ليرة سورية لطول ٨/ كم مع الإكسسوار وسعر الحديد عام ٢٠٠٥ كان مرتفعاً وأكثر من سعره عام ٢٠٠٩. هذا من الناحية المالية والعقدية، أما من الناحية الفنية والتنفيذية فتم إبرام عقد حفر وتركيب قبل إعداد الدراسة الفنية للمصدر المائي وقبل الانتهاء من دراسة محطات الضخ وتنفيذها، والتي

أكثر المواضيع سخونة جرى بها نقاش واسع في مجلس محافظة طرطوس منذ سنوات طويلة هي قضية مياه الشرب وكيفية إيصالها إلى قرى جرد العنازة القدموس؟ فهذه المنطقة تعد من أفقر مناطق المحافظة لطبيعتها الجغرافية الوعرة وقلة الموارد وضيق المساحات الصالحة للزراعة وانحدارها الشديد، ويصعب عملياً مكنتة الزراعة، علماً أن أهالي المنطقة جادون ونشيطون ولا يوفرون جهداً في استصلاح واستثمار أية بقعة مهما كانت صغيرة، وما السلاسل الجبلية الضيقة المزروعة بالتفاح والزيتون إلا دليل واضح على بسالتهم وصلابتهم! وعلماً أنها منطقة سياحية من الدرجة الممتازة وتتوسط محافظتي اللاذقية وحماة، ولكنها تعاني من عدم اهتمام وإهمال المسؤولين باستثمارها سياحياً، وفيها أكبر هطولات مطرية في القطر تتجاوز ١٢٠٠/ مم سنوياً، والمفارقة أن هذه القرى تعاني صيفاً من العطش نتيجة عدم استثمار هذه الأمطار.

منذ مطلع عام ١٩٨٠ أولت الدولة اهتماماً لإيصال مياه الشرب لهذه القرى والتي عددها يزيد عن ٥٨/ قرية ومزرعة، حيث تمت المباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى من وزارة الإسكان والمرافق ببناء أربع محطات ضخ مع تجهيزاتها، وخط رئيسي بطول ٢٤/ كم من بانياس إلى القدموس وبكلفة تقديرية ١٦٨/ مليون ليرة سورية، ثم تم تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وبكلفة تقديرية ٢٠٠/ مليون ليرة، وبناء محطتي الضخ الخامسة والسادسة مع تجهيزاتها، بالإضافة إلى خطوط رئيسية وخزانات تروى حوالي ٤٠/ قرية ومزرعة.

أي حتى عام ٢٠٠٧ تم إيصال مياه الشرب إلى ٤٠/ قرية بكلفة تقديرية تتجاوز ٢٧٠/ مليون ليرة سورية، ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه تم إنفاق أكثر من ٤٥٠/ مليون ليرة سورية ولكن لم يتم إرواء إلا قريتين فقط هما شمسين وبدوفة، خلافاً لما أعلنه مدير عام مؤسسة المياه من خلال التقارير المقدمة لمجلس المحافظة بأنه تم تخديم ست قرى، بينما في الحقيقة هما قريتان فقط، وهذا تضليل واضح للجهات الرسمية والوصائية بالمحافظة، مع أن المحافظة تخصص سنوياً من موازنتها المستقلة لإرواء القرى العطشى بواسطة الصهاريج، وهذا العام خصصت ١٨/ مليون ليرة سورية لهذا الغرض.

إن الإنفاق المالي الهائل خلال السنوات الأربع على مشاريع إرواء قرى جرد العنازة والقدموس لم يحقق الغاية والذي هو إرواء القرى العطشى وكأن الإنفاق لأجل الإنفاق فقط، فنهج السرعة الكلية في الإعلان عن المناقصات دون وجود مبرر للسرعة الكلية واتباع نهج العقود بالتراضي يكبد المؤسسة خسائر كبيرة بسبب انعدام المنافسة، والمثال على ذلك تجهيزات جديدة الوادي حيث كان عدد العارضين اثنين فقط، وإن المناقصات وطلب استدراج عروض أسعار التجهيزات هو باب واسع للفساد وهدر المال العام، فالعارضون المتقدمون في المؤسسة هم خمسة أو ستة أشخاص بينهم صلة قرuby وفي الواقع تختصر الأعمال في ثلاثة. وفي معظم المناقصات يكون عدد العارضين اثنين: أي أنه عارض واحد + عارض مساعد، ولفرض هذا المنطق في إدارة عمل المؤسسة اتبع المدير العام لمؤسسة المياه أسلوب الترهيب بفرض عقوبات متنوعة وبأشكال مختلفة، وقد تجاوزت منذ عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه ٢٥٠٠ عقوبة، غالبيتها الحسم والتسريح والحرمان من الحوافز، إن هذه المسألة لخطورتها الاجتماعية والوطنية نضعها برسم السيد وزير الإسكان والتعمير والسلطة التنفيذية والسياسية والوصائية في المحافظة للتقصي والتدقيق في ملاسبات هذه العملية التخريبية التي تتم تحت عنوان محاسبة المقصرين والفسادين.

ومن المسائل التخريبية التي يعتمدها مدير عام مؤسسة المياه ومعظم مدراء مؤسساتنا هي إبعاد المهندسين وأصحاب الخبرة الذين اتبعوا دورات داخل الوطن وخارجه، وذلك بإقصائهم عن مراكزهم وتسفيههم والتشهير بهم والاستعاضة عنهم بعناصر من خارج المؤسسة لا تملك الخبرة والكفاءة وبعيدة كلياً عن بيئة عمل المؤسسة، ولاسيما الفنية منها، وهذا أدى إلى إنفاق ملايين الليرات على دراسة وتدقيق المشاريع العائدة للمؤسسة في مكاتب خاصة، بالرغم من وجود مديرية دراسات وتصاميم ومديرية تدقيق وتنفيذ كانتا تقومان بإعداد وتدقيق جميع الدراسات العائدة للمؤسسة.

صلاح معنا

من المعروف أن ظاهرة النصب والاحتيال والشعوذة موجودة وقديمة، ولكن أن تتحول هذه الظاهرة إلى وباء منتشر في كل مكان، فهذا ما يحتاج إلى تضافر جميع الجهود من القوى الشريفة والخبرة في المجتمع من أجل القضاء على هذا الجهل المستشري بشكل مثير للدهشة والاستغراب.

قبل عدة شهور نشرت الزميلة تشرين مقالاً عن أحد المشعوذين في مدينة حمص، تظهر بمظهر رجل دين، واعتدى على أكثر من ١٧٦/ فتاة وامرأة خلال أكثر من ١٣/ عاماً بعدما كان يسيطر على زواره بالتقويم المغناطيسي! قبل أن

برسم السيد وزير

الصحة: أهالي الحسكة

يستغيثون!!

محافظة الحسكة من المحافظات التي تفتخر بفسيفسانها وتوتوعها الجميل، وكانت دوماً مثال الحرص على الوحدة الوطنية والتراصف لمواجهة الأخطار الخارجية وخاصة التهديدات الأميركية والصهيونية. لكن هذه المحافظة تعاني من أمراض عدة كالسرطانات وأمراض القلب أكثر من المحافظات الأخرى لأسباب مجهولة. والمرضى الذين يراجعون المشافي بدمشق من أبناء هذه المحافظة يتساءلون عن أسباب انتشار هذه الأمراض بشكل غير طبيعي، وهذا يتطلب دراسة جدية للوضع الصحي للمحافظة، وتشكيل لجان مختصة لمعرفة أسباب انتشار هذه الأمراض. كما أنه من الضروري الإسراع في فتح قسم خاص بإحدى مشافي الحسكة أو القامشلي لجراحة أمراض القلب والقثطرة وتركيب الشبكات، وأيضاً لمعالجة أمراض السرطان، لأن الكثير من أبناء المحافظة يعانون الأمرين أثناء علاجهم في مدينة دمشق، عدا عن التكاليف الباهظة، كما أن هناك قسماً من أبناء المحافظة الأجانب وخاصة المكتومين، تُرفض طلباتهم للمعالجة في المشافي الحكومية، وهم في غالبيتهم من الشرائح الفقيرة غير القادرة على دفع تكاليف العلاج، ما يستدعي إعادة النظر في مسألة قبول هؤلاء للعلاج في المشافي الحكومية.

إن المستشفيات الحكومية الموجودة في المحافظة يمكن أن تقدم خدمات كبيرة لأبناء المحافظة، ونتمنى من مدير الصحة ومديري المشافي والطاقم الطبي أن يقوموا بالواجب في تقديم العلاج والخدمات الصحية، ولكن واقع هذه المشافي يتطلب مساعدة مركزية في تأمين الأجهزة الطبية المتطورة والأدوية اللازمة حتى تكون أكثر قدرة على خدمة المواطنين. أما حول المستشفيات الخاصة فالأسعار غير طبيعية مطلقاً، وهي مرتفعة جداً، ومن المفيد تحديد الأسعار ومعايقة الخالفين، وهذا يشمل أيضاً بعض العيادات الخاصة.

الحسكة ـ عبد العزيز حسين

حدث في انتخابات

مقاولي دير الزور

وصلتنا الرسالة التالية من مقاول من

دير الزور يبين فيها ما يلي:

«إلى من يهمه الأمر..

أنا الموقع أدناه المقاول حمادة العناد

من أهالي دير الزور.. أدلي لكم بما

يلي:

أثناء انتخابات مجلس نقابة

المقاولين بدير الزور التي جرت

بتاريخ ٦/٩/٢٠١٠ حدثت مخالفات

وانتهكات لقوانين العملية

الانتخابية، وذلك من خلال تزوير

بعض الأسماء دون أن يحضروا، نذكر

منهم «أحمد عطية خلف- أحمد

محمد الخلف- الحارث عصام

السيد»، ومخالفات ثانية، حيث أن

النظام الداخلي للنقابة ينص في

إحدى فقراته على أن يتم تسديد

الاشتراكات قبل ١٥ يوماً من تاريخ

الانتخابات، وتعلن الأسماء، ولا

يحق لأي عضو التسديد بعد هذه

الفترة، لكن الذي حصل هو تسديد

٤٥ عضواً لاشتراكاتهم متأخرين

ومارسوا العملية الانتخابية.. علماً

أنني مسؤول عن جميع تبعات نشر

هذا الموضوع..»

ريف طرطوس: محتال على هيئة طبيب يخدع العشرات ويستغل مرضهم

فئة الناس البسطاء والطبيين وفاقيدي الأمل من شفاء بعض الأمراض المستعصية.

يقول هؤلاء المواطنون: إننا نشكو أمرنا بعدما تعرضنا للاحتيال والنصب، ونتمنى أن يتم القبض على هذا المحتال بأسرع وقت من أجل ألا يقع الكثير من الضحايا تحت يديه، وعلى ما يبدو فإن هؤلاء المحتالين ومنتحلي الصفة قد وصلوا باحتيالهم إلى درجة الوقاحة مستفيدين من جهل وبساطة بعض المواطنين ومن تراخي المسؤولين في وزارة الصحة والداخلية في وضع حد لهذه الظواهر المرضية المنتشرة، والتي هي بالتأكيد إحدى مفرزات ثقافة الجهل والفساد، وكلنا أمل بتحرك سريع للجهات المسؤولة لوضع حد لمثل هؤلاء الأشخاص الذين يعيثون فساداً في البلاد.

■ ■

لتسديد قيمة الجرعات الدوائية التي وصل ثمنها إلى ١٢٦/ ألف ل.س. واشتكى إلى جريدة قاسيون أيضاً المواطن ياسين صالح في قرية الهيشة عندما عالجه المحتال ذاته مع زوجته وابنته، وتقاضى على ذلك أكثر من ٧٦/ ألف ل.س، واشتكى لقاسيون أيضاً المواطن وائل رحمون بعدما قبض منه أكثر من ٤٧/ ألف ل.س، وكذلك اشتكى المواطن شحادة عمران من قرية مجدلون البحر من المحتال نفسه بعد أن قبض منه سبعة آلاف ل.س، ووصلت إلى قاسيون شكاوى من مواطنين على المحتال نفسه أيضاً من قرى ميعار شاكر وشطة والمنطار، وكذلك من المواطن أحمد بلول من خربة المغزة بعدما قبض منه أكثر من ٢٤/ ألف ل.س. وعلى ما يبدو فإن هذا المحتال الذكي ينتقل بين القرى والأرياف بشكل سريع وخطير، مستغلاً

ينكشف أمره.. وفي طرطوس اشتكى المواطن محمد جمال بركات من بلدة يحمور من منتحل صفة ادعى أنه طبيب يعمل في منظمة الأونروا ومساعد لبروفسور ألماني في لبنان، واستطاع بمهارته شفاء ابنه الوحيد، والمريض مرأثي عادي، وقام هذا المحتال بوصف جرعات دوائية منتظمة للمريض ثمن كل جرعة عشرة آلاف ل.س، ادعى أنها من صنع البروفسور الألماني، والذي يستطيع شفاء أي مرض. وبعد سنة ونصف من الجلسات والجرعات اكتشف المواطن محمد جمال بركات أن هذه الجرعات هي صناعة وطنية وهي عبارة عن فيتامينات عادية يأخذها من أية صيدلية! وعندها اكتشف أمر هذا المحتال بالمصادفة عن طريق إحدى العبوات الفارغة التي تركها، فتواری عن الأنظار بعدما باع المواطن بركات بقرته

هل للمصارف الزراعية ثأر مع الفلاحين؟



جراء ما حصل للموسم الشتوي الحالي نتيجة العوامل الجوية والمرضية، وخصوصاً «الصدأ الأصفر» الذي أدى إلى تدني نسبة إنتاج الأقماح وتجاوز الفاقد نسبة ٦٠% مقارنة مع الإنتاج الفعلي المقدر قياساً على إنتاجية السنوات السابقة، وتنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس، وبناء على تصريح السيد محافظ الحسكة لجريدة تشرين الرسمية الصادرة بتاريخ ١٠\٧\٢٠١٠ حيث تلقى السيد المحافظ فاكساً من السيد وزير الزراعة رقم ٢١١م تاريخ١٧\٧\٢٠١٠ يطلب فيها دعوة اللجنة الفرعية الزراعية في المحافظة إلى تقدير الأضرار التي لحقت بالإحاصيل الشتوية على مستوى المحافظة خلال ثلاثة أيام وإحالتها إلى الإدارة العامة للمصرف الزراعي، اجتمعت اللجنة الفرعية واقرحت من جملة ما اقترحت:

جدولة القروض الممنوحة للموسم الشتوي لعام ٢٠٠٩\٢٠١٠ للزراعات البعلية والسقوية لمدة ثلاث سنوات.

تأجيل القسط المستحق بتاريخ ١\٩\٢٠١٠ من القروض المجدولة بموجب القانون ١١ لعام ٢٠٠٩ وذلك للمجدول لعشر سنوات وسبع سنوات إلى ما بعد القسط الأخير.

وتم رفع المقترحات إلى الإدارة العامة للمصرف بدمشق لإصدار القرار اللازم، وهذا ما ينسجم تماماً مع نظام عمليات المصرف الزراعي، سيما المادة ٨٥ منه والفقرة خ من المادة ٨٤ بالنسبة للديون المجدولة والمقسطة حول الأضرار العامة، وفي حال تكرار الضرر لأكثر من موسم، وهذا ما هو حاصل فعلاً بدليل صدور القانون ١١ لعام ٢٠٠٩، نتيجة الأضرار التي لحقت بالزراعة الشتوية للمواسم الماضية مما أدى إلى تقيسيط الديون السابقة بدعشر وسبع سنوات»، يحق لمجلس إدارة المصرف الزراعي دون إصدار أي مرسوم أو قانون بتقيسيط الدين لمدة ثلاث سنوات، وهذا ما طالبت به اللجنة الفرعية بالحسكة.

إلا إن إدارة المصرف الزراعي بدمشق ماطلت، وطلبت من فروعها موافاتها بالكشوف الإفرادية

متجاهلة مقترحات وتوصيات اللجنة الزراعية الفرعية التي جاءت تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس من خلال مطالبتهم من قبل وزير الزراعة طالبا الإجابة خلال ثلاثة أيام اعتبارا من ٧\٧\٢٠١٠ والتي أجابت مشكورة بالسرعة القصوى بمتابعة السيد المحافظ ورئيس اتحاد فلاحي المحافظة ومكتب الفلاحين الفرعي لحزب البعث، وأفرغت مقترحات وتوصيات اللجنة الزراعية الفرعية من مضمونها حيث أصدرت بعد عشرين يوماً من إرسال المقترحات القرار رقم ٤٧٩م\ تاريخ ٢٥/٧/٢٠١٠ ليقوم السيد وزير المالية بناء على قرار مجلس إدارة المصرف الزراعي رقم ٤٧٩م/ فيصدر القرار ١٧٩ المشؤوم، حيث أجّل قروض المصرف الزراعي للموسم الشتوي لمحافظة الحسكة ٢٠٠٩\٢٠١٠ لمدة عام واحد فقط.

ضمن أحجيات وحزازير ووضع معادلة في المادة السادسة من قرار وزير المالية، وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهرت البعير، حيث رضي الفلاحون مكربين بالتأجيل لسنة واحدة، وكانت الفقرة السادسة مخيبة لما بقي للفلاحين من أمل بتأجيل ديونهم لمدة سنة واحدة، وأصبح الفلاحون عرضة لابتزاز وحل المعادلة على

مزاج صغار العاملين بفروع المصرف الزراعي لتصل أرقام الرشاوى إلى مستويات خيالية بغية تأجيل أو عدم تأجيل دينهم.. ونذكر مع الشكر للسيد المحافظ ثانية عندما طلب من إدارة المصرف الزراعي إلغاء المادة السادسة بحيث لا يتم تطبيقها على محافظة الحسكة، فكان رد الإدارة العامة للمصرف الزراعي بكتابها الموجه إلى مصارف المحافظة بتنفيذ أحكام مواد القرار المذكور كافة، بل كحلّها بآخر فقرة من كتابها بعبارة «وعليه يكون التأجيل وفق مضمون هذه المادة أكثر إنصافاً وعدلاً».

فأي عدل وإنصاف يا إدارة المصرف؟! ألا يكفيكم تأخركم بتنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية مدة عشرين يوماً، وبعد ازدياد المطالبة نفذتم بشكل مبتور، وتركتم الفلاحين في المحافظة يلهثون وراء وعود التأجيل والتقيسيط وهم لا يستطيعون تأمين أثمان المحروقات لمحصلوهم الصيفي «القطن»، بل أصبحت فروع مصرفكم مفتوحة لصرف فواتير السماسرة والتجار، وملابن الليرات للفلاحين والمزارعين الحقيقيين مكدسة في أدراج موظفيكم بانتظار الفرج الذي جاء متأخراً وفق المقولة تمخض الجبل فأنجب فأراً؟! ■■

دمشق.. غيمة ضبابية من الدخان الأسود بلا علاج؟

محمد هاني الحمصي

لم يعد من المستغرب هذه الأيام القول إن تلوث الهواء أصبح من المشاكل المزمنة التي باتت تعاني منها مدينة دمشق بدرجات خيالية مخيفة تقضحها الأرقام، تفوق معايير ومعدلات الصحة العالمية، خصوصاً عندما نعلم أن نسبة تزايد الأمراض السرطانية في سورية ٢٠/٪ أي حوالي ١٧٠٠٠/ حالة جديدة كل عام، ناهيك عن أمراض الربو والتهاب القصبات والسعال وأمراض العين والتنحسس التي تنتشر بواسطة الهواء الملوث في كل مكان، الهواء الممتلئ بغازات أكسيد الآزوت وثاني أكسيد الكبريت وأحادي أكسيد الكربون وكلها مواد كيميائية تؤثر بشكل قاتل على حياة الإنسان، وتؤدي به إلى الموت البطيء، فالهواء الذي لا يستطيع أن يحيا من دونه الإنسان صار سبباً رئيسياً لأذيته في كل مكان وجد فيه، بعد أن أصبح الضباب الدخاني الأسود يشكل غيمة سوداء تغطي العاصمة دمشق إلى درجة تكاد تسد الأنفاس، ما جعلنا نطرح الأسئلة على سكان مدينة دمشق، الضحايا الأساسيين لهذا

باقون فينا

ذكرى رحيل سرهاد

تمر هذه الأيام الذكرى السنوية الثانية لرحيل الرفيق الشاب سرهاد نصر الدين عبيدي ابن قرية تل معروف في الجزيرة السورية، الذي أودى به حادث غرق أليم في البحر بينما كان يشارك في مخيم الشباب الديمقراطي في ١٠\٨\٢٠٠٨..

رحل سرهاد الذي لم يتجاوز السابعة عشرة وهو في أوج حماسه واندفاعه للعمل النضالي، كيف لا وهو من عائلة شيوعية، وعرف بتميزه بين أقرانه في النشاط والاندفاع..

إن ذكراك أيها الرفيق باقية في قلوبنا وعقولنا وضمائرنّا، وإن رفاق الدرب سيتابعون الطريق، طريق النضال من أجل كرامة الوطن وحقوق الشعبية السورية..

في أربعين الرفيقة «أم إيليا»..

شاركت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وطيف واسع من الشيوعيين من مناطق عديدة بالتعزية بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة المربية الفاضلة والرفيقة المخلصة سميرة طنوس عازار في قرية الكيمة..

لقد كانت الرفيقة «أم إيليا» مثالاً للتضحية والعطاء، حيث ربت ورعت أسرة مناضلة من الشيوعيين، الذين أصبحوا أعلاماً في منطقة وادي النضارة، لأنهم تميزوا بوعيمهم وانتمائهم الوطني وإخلاصهم للمبادئ النضالية السامية..

يذكر أن الفقيدة كانت قد كرمت بمناسبة الذكرى السبعين لميلاد الحزب تقديراً لنضالها وعطائها الكبير، وقد جمعت مناسبة رحيلها كل محب وصديق وقريب بشكل غير معهود، حيث ضاق المكان بالرفاق والأصدقاء، ولكن وسعتهم قلوب أسرة الفقيدة الغالية الحاضرة.. فتحول المآتم إلى ما يشبه تظاهرة عارمة للشيوعيين وأصدقائهم.

سيبقى ذكر الرفيقة سميرة حاضراً في أذهان



أهلها ومعبيها ورفاقها لأنها كانت مثلاً وقدوة لكل المناضلين..

فإلى الخلود آيتها الأم الفاضلة والرفيقة المناضلة..

مياه الشرب في دمشق أزمة موارد أم توزيع؟

نجوان عيسى

تعيش عديدٌ من أحياء الأطراف في العاصمة دمشق حرماناً مزمناً من مياه الشرب، من داريا إلى جرمانا إلى حرستا إلى غيرها من المناطق التي يقطنها مئات آلاف المواطنين. ويمكن القول إن العمل على تأمين مياه الشرب أصبح الشغل الشاغل لهذه الجموع، إذ لا تصلح المياه التي تصل إلى المنازل في هذه المناطق إلا للاستخدام العادي في التنظيف وسوى ذلك.

تتلخص الأسباب المعروفة والمعلنة لمشكلة مياه الشرب في دمشق في عدة عناصر متداخلة، تبدأ من تلوث المياه الجوفية لأسباب مختلفة، ونمر في تناقص المخزون المائي في البلاد بوجه عام المترافق مع زيادة الضغط السكاني على العاصمة، وتنتهي بسوء شبكات المياه، وما تسببه من فاقد كبير. وبعيداً عن هذه الأسباب، وعن تكرار الحديث عن عشرات المشاريع الممولة محلياً وأجنبياً لحل هذه المشكلة دون أية نتائج ملموسة، نجد أن أغلب المقاربات لهذا الأمر تتمثل في توجيه المواطنين لتخفيف هدر المياه، وفي محاولة التنصل من مسؤولية الجهات العامة عن هذه المشكلة فيما يخص مناطق السكن العشوائي المخالف، إضافة إلى تحميل الجفاف وتناقص المخزون المائي والتلوث المسؤولية عن هذه المشكلة.

وأول ما يقال في هذه المقاربات، إن مئات آلاف المواطنين يحصلون على مياه الشرب بوسائلهم الخاصة، وهذا يعني باستنتاج أولي أن ثمة مياهاً صالحةً للشرب فائضة في مكان ما، وأن الجهات الرسمية مقصرة في إيصالها إلى مستحقيها الذين يضطرون إلى تأمينها بأنفسهم مع ما يكلفهم ذلك من جهد ووقت ونفقات إضافية.

وإضافة إلى ذلك فإن للمواطنين الحق المطلق في تأمين مساكن لائقة لهم، وتجهيز البنية التحتية اللازمة لهذه المساكن من مياه شرب وكهرباء وصرف صحي. وهكذا فإن التذرع بأن مناطق السكن العشوائي لم تن بخطط منظمة من الجهات الرسمية، وبالتالي فإن الدولة لا تتحمل مسؤولية سوء الخدمات فيها يعد من قبيل تبرير التقصير بتقصير آخر، لأن سبب النمو الجنوني في مناطق العشوائيات يعود أصلاً إلى تقصير الجهات العامة في واجبها بتأمين مساكن لائقة للمواطنين.

إلا أن أشد ما يثير الاستغراب هو النقص الحاد في مياه الشرب، في مناطق منظمة بنيت المساكن فيها وفق تراخيص نظامية صادرة عن الجهات المعنية، لأن الترخيص بالبناء يعني أصلاً أن الجهات الرسمية يجب أن تكون قد أعدت البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك إيصال مياه الشرب إلى كل مسكن، أو وضعت خططاً واضحة على الأقل لتأمين هذه البنية التحتية في آجال زمنية محددة.

إن وصول مياه الشرب إلى البيوت من خلال شبكة المياه هو حق مكتسب لكل مواطن في سورية، ويقع على عاتق جهاز الدولة تأمينه بصرف النظر عن الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الغرض. ويشير هذا التقصير الهائل في أداء هذا الحق للمواطنين، إلى انعدام التخطيط والتنسيق بين الجهات العامة، وإلى استهتار حكومي واضح بحقوق المواطنين، ومع ذلك تستمر هذه المشكلة في التفاقم، ويستمر سكان عشرات المناطق في دمشق في معاناتهم اليومية هذه، والتي تضاف إلى سلة المشكلات الاجتماعية التي تضغط على شرائح واسعة من المجتمع السوري، دون أي محاسبة للمقصرين، ودون أي آفاق واضحة لإيجاد الحلول.

- تفاقم مشكلات الاختناقات المرورية.
- طبيعة مدينة دمشق متزايدة التصحر وغياب المساحات الخضراء
- بالإضافة إلى التخطيط العمراني العشوائي لمدينة دمشق.
- ما يجعل هواعها يتلوث بمختلف الملوثات التي يصعب كنسها، فشوارع مدينة دمشق تتميز بأنها ضيقة منعدمة المسطحات الخضراء والأشجار تقريباً، ولا تراعي مبدأ البعد المناسب عن المدن الصناعية، ويزيد على ذلك التركيز الصناعي الخاطئ والتجمع السكاني الخاطئ وعدم القدرة على ضبط وسائل النقل والباصات وكثرة السيارات ونوعية الوقود الرديء المستعملة. وبناء على ذلك لايد من وجود رقابة صارمة في تطبيق القوانين الناظمة لحماية البيئة، من الصناعة ووسائل النقل. ويجب العمل على وجود تشاركية واضحة بين وزارة الدولة لشؤون البيئة وجميع الجهات المعنية مع تفعيل دور المواطن من أجل الحصول على هواء نظيف نقي يتمتع به كل مواطن، فهذا أبسط حق لكل إنسان مثل حق الحياة!

الماء والغذاء وخصوصاً في مرحلة الطفولة حيث يستشيق الطفل في سنوات عمره الأولى حوالي ٢٥/ ليترأ من الهواء يومياً وهذا ما يجعله أكثر عرضة للأمراض البيئية والتنفسية والتي هي النتيجة الطبيعية لارتفاع نسب الملوثات المنتشرة في الهواء، وخصوصاً في مناطق الميدان والبرامكة والقابون والدباغات، ولعل الأمثلة هي خير دليل على ذلك حيث بلغ تركيز:

- أكسيد الآزوت في هواء دمشق ١٢٢/ ميكروغرام/م^٣، بينما المعايير المسموح بها في المنظمة العالمية هي ٤٠/ ميكروغرام/م^٣.

- تركيز غاز ثاني أكسيد الكبريت هو ٩٦/ ميكروغرام/م^٣، والمسوح به في المنظمة العالمية هو ٥٠/ ميكروغرام/م^٣.

- أما بالنسبة للغبار والعوالق في هواء دمشق ٤١٨/ ميكروغرام/م^٣، بينما المعايير المسموح بها في المنظمة العالمية هي ٩٠/ ميكروغرام/م^٣.

ومما يزيد من نسب التلوث والمنغصات البيئية في دمشق:

ارتفاع عدد أليات النقل.

رحيل الشيوعي العريق حكمت سعيد دولي



بسبب أخلاقه العالية وتواضعه وإخلاصه محبوباً من جميع رفاقه وأصدقائه. إن أسرة تحرير قاسيون تتقدم إلى أسرة الرفيق الراحل وأصدقائه ورفاقه بأحر التعازي متمنين لهم دوام الصحة والعمر المديد.

يبرود مدينة المخالفات والتواطؤات

تخريف في المخطط التنظيمي.. وتجاهل وتشجيع للتجاوزات



شكاوى للرقابة والتفتيش في محافظة ريف دمشق حُفِظت في الأدرج وأُخفيت». وعند سؤالنا عن سبب حفظها قال لنا الأهالي: «لأن هناك في الرقابة الداخلية في المحافظة موظف من يبرود متعاون مع رئيس البلدية ويغطي عليه».

مخالفات بالجملة على علم البلدية

..في المنطقة العقارية ١١/٨ تخفيض عرض الشارع المقرر في المخطط التنظيمي من عشرة أمتار إلى ثمانية أمتار، وضم المترين الباقيين إلى العقار ٢١٧ لتمكنه من الحصول على ترخيص بناء. -إغلاق حق الارتفاق بدخلة ستة أمتار على العقار ٢١٠ فجعلها ثلاثة أمتار فقط، وسد منافذ المدخل والنهوية، وضم الأمتار الثلاثة الباقية للعقار ٢٢٢/ ليكون ضمن المحال المسموح للترخيص. - أيضا ويعلم البلدية وتشجيعها العقار ٢٠٨/ ٢٠٨/ متجاوز بالوجبة الخلفية بمقدار ٤٠/ مترا والجانبية بمقدار ٢١/ مترا من الأملاك الخاصة للعقار ٢١٠/ والتي يوجد فيها خط الصرف الصحي للعقار، وقد تم قطعه بمؤازرة البلدية، ورأينا مياه الصرف للعقار ٢١٠/ تطوف فوق الطريق وفوق التراب.

- تم منح رخص كثيرة للواسطات والمحسوبيات والمتنفذين بشكل مخالف وتم استعمال الترخيص لغير الغرض المرخص له مثل حصول أحد المواطنين على ترخيص لبناء زريبة للحويانات خارج المخطط التنظيمي تم بموجب هذا الترخيص بناء فيلا وتصويئة جدار مرتفع على مجرى السيل في وادي حريا بعد أن ردم مجرى السيل وحين هطلت الأمطار الغزيرة بتاريخ ١٩/٦/٢٠١٠ تشكلت سيول كبيرة انحرفت عن مسار السيل الطبيعي الذي تم ردمه لتدمير مزرعة دواجن كانت قد أقيمت منذ ٢٢/ عاما واندفعت الوحول بقوة هائلة وبارتفاع مترين ونصف هدمت جدار المزرعة وأدت إلى نفوق كامل طيور الدجاج الموجودة في المدجنة ١٠٠٠٠/ طير/ وإتلاف مائتي مأكل ومائة مشرب ومائتي مبيضة إتلاف مائتي صحن من البيض المعد للبيع وإتلاف ٥/ طن من الأعلاف وقدرت خسائر مستمر المدجنة بملايين الليرات السورية، ثم انحدر السيل من المدجنة المذكورة ليواصل فتح مجرى جديد باتجاه الجمعيات السكنية والتي من المقرر حسب الدراسات الهندسية أنها تبعد ١٥٠/ مترا عن مجرى السيل ولم يكن ليصل إليها لولا وجود تلك المخالفة والتستر عليها .

قليل ما ذكرناه.. والباقي أعظم

كل ذلك كان جزءا صغيرا من مئات الشكاوى التي سمعناها، وحصلنا على صور مصدقة لشكاوى مكتوبة بالأرقام والتواريخ، ولكن كل ذلك لم يردع الفاسدين ولم يجدوا من يحاسبهم ويحيلهم إلى القضاء لإصلاح الأخطاء وإزالة المخالفات وتطبيق القوانين والنظم المتبعة. كما أن هناك صورا عن شكاوى كثيرة إلى الرقابة والتفتيش ومحافظ ريف دمشق ووزير الإدارة المحلية ورئيس مجلس الوزراء،

إلى متى ستبقى هذه التصرفات فوق القانون ومحمية من بعض المتنفذين والمسؤولين عن التفتيش والمحاسبة؟ إن للمواطنين حقوقا يجب أن يحصلوا عليها ويجب إعادة الأمور إلى نصابها القانوني الذي تحدده المخططات والأنظمة الصحيحة ففي ذلك فقط ضمان لكرامة الوطن وحق المواطن. ■■

وشكاوى من مواطن آخر قال: «تازلت من عقاري عن دخلة غير واردة في المخطط التنظيمي، ولكنها أقرت في البلدية فقط، وتازلت عن الأجزاء المقطعة ودفعت للشؤون الاجتماعية ولنقابة المهندسين وحصلت على الرخصة، وبعد صب السقف قال: «سأختم لك البناء بالشمع الأحمر» وتساءلت لماذا فادّعى أنني قمت بالصب قبل الحصول على الرخصة، علما أن الرخصة كانت بحوزتي، وصاروا يضايقونني يريدون رشاي، ولم يتم تنظيم ضبط حول ختمها بالشمع الأحمر وبقي مجرد تهديد، فقمنا بتنفيذ الكسوة للمنزل وسكنت أنا وأولادي المتزوجين منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠ فقام بعمل انتقامي وأحضر معه الشرطة، وأخرج أولادي وعائلاتهم من المنزل وختمه بالشمع الأحمر، بحجة أنه حصل على ضبط بأن البناء جديد، وقد ذكر الضبط (شرطي البلدية نفسه) أنه جاء منذ شهرين ولم يكن هناك بناء، علما أن البناء كما قلت مسكون منذ عام ٢٠٠٧ وبشهادة كل الجوار.

دخلت الشرطة إلى البيوت بهجوم عنيف وخلعوا الأبواب وأرعبوا العائلات، وحملوا النسوان ورموهن في الشارع، كل ذلك يأمر من رئيس البلدية. أحد عشر عنصرا مسلحا بالبنادق دخلوا على البيوت بناء على طلب رفعه رئيس البلدية للنيابة العامة كتب فيه كما يحلو له، وجاء الجواب من النيابة العامة «دخول المنزل أصولا وضمن القوانين المتبعة»، ولكنه تجاوز كل القوانين، وعيشونا بحالة رعب وضربوا ابني لمجرد سألهم لماذا هذا التصرف؟!

بعد ١٢/ يوما أقيمت دعوى في النيابة العامة بتصرفاتهم وأحضرت كتابا من النيابة العامة لمخفر يبرود كي ادّعي على البلدية كيف قاموا بهذه التصرفات، فأوقفتني مدير المنطقة بناء على تعليمات رئيس البلدية في عطلة نهاية الأسبوع الأربعاء مساء، وحين وصلت إلى قاضي الفرد العسكري يوم الأحد تعجب وقال: كيف أوقفوك؟ وبناء على ماذا؟ وأعادني إلى القضاء المدني في يبرود حتى يوم الاثنين، وأخلوا سبيلي لعدم وجود ما يوجب توقيفي، سبعة أيام بالسجون والعذاب والمرار بناء فقط على كتاب رئيس البلدية.

مواطن آخر قال: سيخرجني من بيتي الذي أسكنه من عشرين سنة، إذ قال إنه ساحة ويجب إخلاؤه، فقلت له: أعطني قرار الاستملاك وبدل سكن حتى أفرغ لك بيتي، فقال «غدا سوف أستصدر لك قرار استملاك». وجاري في العقار صار له ١٢/ سنة موقّف بناؤه يحاول الحصول على رخصة ولم يعطه رئيس البلدية بحجة أنه متجاوز على الطريق، فقال له عندي القطعة الأخرى من الأرض، وهي نظامية، أعطني رخصة. فرفض بحجة أن الشارع فيه خطأ فني، والخطأ الفني هذا من البلدية نفسها التي سمحت بإقامة بناء في عقار لأحد المتنفذين على حدود الطريق تماما، ثم عاد واقتص من الطريق وجبية عرضها أربعة أمتار على طول العقار، الأمر الذي أدى إلى انحراف الطريق باتجاه بيتي الذي قال سيعمله ساحة. فقلت له: كيف بيتي ساحة وتحرف الطريق عن مخططه علما أنه مخدّم بالماء والكهرباء والصرف الصحي؟ فقال: كل ذلك أزيله في ساعة واحدة بقرار مني».

مواطن آخر قال: «كل الأخطاء العقارية في يبرود هي نتيجة تصرفات شخص منحرف وفاسد في مديرية المساحة في يبرود كان قد خطط ورسم حسب الرشاوى التي قدمت له بالتعاون مع رئيس البلدية ورئيس المكتب الفني، وقد كتبت شكاوى بكل تصرفاتهم للسيد رئيس الجمهورية، ورفُعت

المهندسين في فرع ريف دمشق لنقابة المهندسين تفيد بتزوير التقرير الفني الذي تم الحصول على ترخيص الطابق القرميدي على أساسه، والخطر الناتج عن بنائه، وضرورة إزالة المخالفة (الطابق القرميدي) وتكليف صاحبه بتنفيذ أعمال التّدعيم للبناء وإعادة الوضع آمنا كما كان عليه سابقا (على نفقة صاحب الطابق القرميدي بشكل كامل).

كما وردت إلى قاسيون شكوى من المواطنين مالكي العقار ١٧٩/ من المنطقة العقارية يبرود ١١/١١ الذين يشكون من استيلاء وتسلبط بعض المتنفذين المدعومين من بلدية يبرود على عقارهم والبناء عليه بشكل مخالف وقد اشتكى مالكو العقار إلى البلدية بارتكاب المعتدين مخالفتين الأولى الاعتداء على عقارهم والثانية البناء عليه دون ترخيص ودون وجه حق. ثم كانت المفاجأة بإشادة بنائين آخرين على العقار ورئيس المجلس والعاملون فيه لم يحركوا ساكنا لإزالة المخالفة، وتقدم المتضررون بشكاوى أخرى برقم ٤٤٩٠/ تاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٩ وشكاوى ثالثة إلى ديوان المجلس البلدي برقم ٤٩٠٣/ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٩. كان مصيرها جميعا الإهمال والنوم في الأدرج، وجاء في الشكاوى المقدمة إلى «قاسيون» حرفيا: «وعندما بحثنا عن سبب الإهمال والتقصير علما أن صلة القرابة تجمع أصحاب المخالفات بالمدعو (أ.ط) في الرقابة الداخلية في محافظة ريف دمشق وهي العائق أمام تطبيق القانون».

زيارة ميدانية والمزيد من الشكاوى

.. وعند قيامنا بزيارة أهالي يبرود شكا لنا أحد المواطنين ابتزاز البلدية له قائلا: «تقدمت بطلب للحصول على رخصة في منطقة عقارية كانت خارج المخطط ودخلت المخطط حديثا، وفتحوا فيها شوارع جديدة وأقيمت فيها فيلات ومركز ثقافي وكل الخدمات البلدية، وعندما تقدمت لطلب الترخيص قالوا لي إن عندي تصويئة مخالفة كانت خارج المخطط وأصبحت بعد التنظيم داخله ويجب أن أتنازل عنها كي تزيلها البلدية، تازلت عنها في المحكمة ودفعت تأمين هدم وصّالحت عليها، وحصلت على رخصة وبنيت طابقا وبعد فترة أشهر قليلة تقدمت بطلب لتلتمة الرخصة والحصول على ما يسمح به الارتفاع الطابقي لتلك المنطقة لكي يسكن إخوتي معي في نفس المبنى، فأمسك رئيس البلدية الرخصة علي وقال إن عندي جدارا ضمن الطريق يجب أن أزيله على حسابي الخاص، علما أنه جدار استنادي لأن الأرض منخفضة عن الشارع، وهناك مجرى مياه وشجر جوز يزيد عمره عن ٥٠/ سنة. فقلت له إنني تازلت عنه في المحكمة كما طلبت، ودفعت تأمين الهدم، فقال: يجب أن أزيله على حسابي الخاص، فقلت له ليس بمقدوري المادي تنفيذ ذلك، فقال: إذن أجّل الموضوع قليلاً». وبعد فترة أرسل شرطي البلدية وطلب منا رشوة للسماح بالترخيص، فرفضنا وقلنا إن أمورنا نظامية وطلب الترخيص نظامي وسنتنظر حتى يصدر بشكل نظامي.

بعد شهرين تفاجأنا بأبنية جديدة وعديدة تقوم في قلب الشارع ومتجاوزة عليه وبدون رخص ويعلم البلدية وقد أقيمت في هذا الشارع المخطط أكثر من ٦٠/ مخالفة وكلها متعددة الطوابق، وأصبح من المستحيل أن يكون شارعا منظما، والذي بنى بناء جديدا بناء على حد الشارع ثم اقتص الوجبة من الشارع ويعلم البلدية فكيف يحق لهم السكوت عن تخريب التنظيم الجديد.»

يوسف البني

تقع مدينة يبرود على بعد ٨٠ كم شمال مدينة دمشق في أحضان جبال القلمون التي تحيط بها من كل جانب، والمتوجة قممها بالجروف الصخرية المنفردة الشكل والجمال. هذه المدينة التي اشتق اسمها من البرد حيث كانت تعتبر مكانا لاصطياف الملوك والأباطرة، انقلبت برودتها إلى نار حارقة طالت الكثير من سكانها الأمنين، فبدأوا يشكون من مخالفات وتجاوزات إدارية وبلدية وصلت حد الظلم، ونتيجة للإلحاح المتواصل والمتكرر، طلب أهلها المستعجل من صحيفتنا «قاسيون» للوقوف عن كتب على مشكلاتهم ونقلها بصدق إلى من يهمه الأمر، وكون «قاسيون» تهمها المطالبة بحقوق المواطنين وحل مشكلاتهم ونقل شكاواهم إلى مكانها الصحيح، فقد قامت بزيارة لمدينة يبرود واستمعت إلى مئات الشكاوى التي تُنقل منها مختصرا بسيطا، نعلها تلقى أذانا صاغية.

شكاوى خطية

في بداية الأمر تقدم سكان العقار ٦٤/٤ في المنطقة العقارية ١١/١٤ يبرود بشكاوى خطية إلى جريدة «قاسيون» جاء فيها: «نحن سكان البناء ٦٤/٤ من المنطقة العقارية ١٤/١١ يبرود نصرح بأن أحد تجار البناء (م.خ.ق) والمهندس (ف.ح.ض) اعتدوا على البناء الذي نملكه ونسكن فيه بإضافة طابق قرميدي على السطح بعد أن حصلوا على ترخيص ملفق مبني على بيانات مزورة، والبناء الأصلي مخصص لطابقين فقط ولا يحتمل ثقلاً إضافيا، وقد أقيم الطابق القرميدي على كامل مساحة السطح مخالفًا للترخيص المزور أصلاً وليس كما تم الترخيص له على جزء من المساحة الطابقية، وهناك تقارير للجنة الأمن والسلامة العامة تؤكد على إزالة المخالفة (الطابق القرميدي) لأنه خطر، وبدأ البناء بالتصدع وأصبح بحاجة إلى تدعيم منعاً للسقوط على ساكنيه.

وبدلا من إزالة المخالفة وهدم الطابق القرميدي الذي تم بناؤه تحت حماية عضو في مجلس المحافظة ورئيس البلدية الذي أوعز للشرطة بملاحقة سكان البناء وتهديدهم بالطرد والتجهير لمصلحة المحافظة تحت ذريعة أن البناء بحاجة إلى تدعيم وترميم. وهناك قضية منظورة في محكمة يبرود برقم ١٢/ لعام ٢٠١٠ ويتهرب تاجر البناء المدعى عليه من التبليغ في محاولة للإفلات من المحكمة ويعمل مع رئيس البلدية لاستصدار قرارات إدارية من المحافظة ضد سكان البناء، وعلى هذا فإننا نطالب بإزالة الطابق القرميدي وفقا للمرسوم التشريعي رقم ٥٩/ لعام ٢٠٠٨، وتوجيهات وزارة الإدارة المحلية، والمرخص تزويرا وعلى بيانات مزورة، وشكل خطرا على البناء الذي سينهار فوق رؤوسنا» ووقع على الشكاوى ستة من مالكي الشقق في البناء المذكور، علما أن هناك تقارير خبرة فنية ومحاضر للجنة السلامة العامة وأحكام قضائية صادرة عن مجلس تأديب

تحت نظر وعلم تواطؤ

البلدية، كثير من الأبنية

الحديثة في يبرود تم

بناؤها على حد الطريق

تماماً ثم عادت واقتصت

الوجائب من مخصص

الشوارع الأمر الذي خرب

المخطط التنظيمي وشوّه

الشوارع

تم منح رخص كثيرة

للواسطات والمحسوبيات

والمتنفذين بشكل مخالف،

وتم استعمال الترخيص

لغير الغرض المرخص له

ويعلم البلدية

مطبات

..ويمشون بجنازتها!

◀ عبد الرزاق دياب

يتهاوى الجسد التعليمي، وينفرد بضربه من استقفاو منه لسنوات، وتتفشى المخالفات علانية، وتُفضح مؤسسة عريقة كانت تخرج الأساتذة للعالم العربي، وحاضنة للطلبة الباحثين عن جامعات للعرب ويلغتهم، وينفس ما يدفعه ابن البلد من مآل ليدرس.. هنا لم يدفع العربي ثمنا باهظا للغربة، وهنا عاشوا كما لو أنهم في حضن أمهاتهم، تزوجوا، وطلقوا، وصار عندهم أبناء، وذكريات، حفظها البعض، وخانها من خان، لكنها الجدران الدافئة التي احتضنت هذا الجيش من الطلبة من هنا، ومن كل الأمكنة.

مؤسسة بحجم التعليم العالي كان من الممكن تجنبها هذا النوع من الفضائح، أساتذة يعترفون، يبيعون أسئلة الامتحان، والبعض تحت سيف التحقيق والتفتيش، وآخرون ينتظرون نتائج تحقيق معهم حول ابتزاز جسدي لطالبات.. مؤسسة لا تستحق ما تصير إليه.

أما آخر الانتهاكات بحقها، قيام مجهول كما تناقلت ذلك بعض وسائل الإعلام بإضرام النار في امتحانات قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة حلب، الأمر الذي ألحق أضرارا كبيرة في محتويات القسم من الدفاتر والسجلات الامتحانية، وأتى الحريق على محتويات غرفة امتحانات السنة الأولى من قسم اللغة العربية في الكلية التي تضم نحو ٢٢ ألف طالب وطالبة، وكان حريق قد اندلع في امتحانات كلية الهندسة التقنية التهم أوراقا ووثائق امتحانية، وأعقبه حريق آخر في كلية الحقوق.

هناك من يخطط لطمس حقائق عن جرائم نائمة في هذه الجامعات، ثمة من يريد أن تمحي النار نتائج من الممكن أن تصنع طبيبا، ومحاميا، ومهندسا، نتائج تقضي لأن يتسلم أحد الفاشلين مؤسسة تتعامل مع المواطن كمادة للتندر، أو يصيح مديرا لمشفى تفوح منه رائحة الموت، والدواء المهرب.

هناك من له مصلحة في أن تضيع على الوطن جهود أبناء يستحقون أن يكونوا حراسه وأمناءه، وبالحظة نفسها ليس لصا، أو مجهولا من ارتكب تلك الجريمة، وليس من خارج الملوثين بمد أيديهم إلى جيوب الطلبة، من إداريين، وأساتذة باعوا شرف مهنتهم، وعلمهم، وصولا إلى مستخدمين امتهنوا الفساد على طول الجامعة وعرضها، من بيع الشاي والقهوة، إلى المساعدة على تزوير نتيجة امتحان.

وكلما طورت المؤسسة التعليمية وسائلها طور هؤلاء بالمقابل وسائل غشهم وتلاعبيهم، فبعد أن صارت الأتمتة هي الشكل الامتحاني المعتمد، اعتمد المجرمون على بعض الفاسدين على أقسام الامتحانات، وبدؤوا يقرضون ما يشاؤون من علامات بإتباع تزوير تقني، ومتفق عليه مع من يريد الاستفادة، تطور من الجنس التقني نفسه.. لكن المأساة أن أوضاع الكثير من الوقت لطلبة مجتهدين، وأهدى الصدارة لمن يدفع.

تابعت الأجهزة المختصة هؤلاء، تم إلقاء القبض على شبكات عدة، وتم وصف إحداها (تعتبر الأوسع من نوعها في تاريخ الجامعة)، وتضم مدرس لغة إنكليزية، وعدة مراقبين، وطلاب وطالبات دفعوا عشرات الألوف ثمنا للنجاح في مادة واحدة.

الأدهى رغم حالة المتابعة الكبيرة إلا أنها لا توازي حركة الفساد في هذا الجسد التعليمي، ويسبق المشتغلون في حقل الفساد التعليمي غيرهم من الفاسدين بكثير من الأدوات، اعتمادهم على التقنية، وعلى أحدث وسائل التزوير والغش، كما وتعمل الحكومة على توسيع دعمها لهذا القطاع على اعتباره من مقومات التنمية التي تحتاجها البلد في المراحل القادمة التي سنكثر فيها التحديات الإقليمية والطبيعية.. فقبل عدة أيام يقول النائب الاقتصادي: الحكومة لن تتكلف المزيد من الخسائر على دعم المحرقات، سيكون من الأولى إنفاقها في المرحلة المقبلة على الاستثمار في قطاع التعليم، من حيث الجودة والبنية التحتية، حيث ستخصص ٩٥ مليار ليرة لإنهاء مشكلة الدوام الصيفي للمدارس، وهو ما يتطلب بناء ٥٥ ألف شعبة صفية. تفكر الحكومة في هذا القطاع أكثر من دفتنا وبردنا.. ومن أضرار أبنائنا المرتعشة يراكم فاسدو التعليم البيوت والسيارات، والأجيال المتلعثمة.

■■

الاقتصادات الكبرى تعزز «الحمايةية» وحكومتنا ترفضها

٤٤,٦. بالمئة، هذا بالإضافة إلى فرض رسوم مكافحة إغراق ما بين ٣,٦٠ ٢٥. بالمئة على الصادرات الروسية من الصلب أيضاً .
في شهر شباط من العام ٢٠١٠، أعلنت وزارة التجارة الصينية أنها ستفرض رسوماً جمركية لمكافحة الإغراق تتراوح من ١,٤٢ إلى ٤,١٠٥ بالمئة على منتجات الدواجن الأمريكية المصدرة إلى الصين، كما فرضت الصين رسوماً على سحابات الكربون الصلب المستوردة من الاتحاد الأوروبي، التي تستخدم في صنع السيارات والمعدات والآلات الالكترونية والكهربائية.

وفي خطوة سابقة، فرصت الصين في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩ رسوم مكافحة إغراق لخمس سنوات، تتراوح من ٥ إلى ٤,٣٥ بالمئة، على واردات حمض الألبنيك من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا .

كما أن للاتحاد الأوربي مجتمعا، ولكل واحدة من دوله على انفراد سياسة حمائية، والتي تكفل الحفاظ على منتجهما الوطني أيضاً، وهذه الدول وللتذكير فقط، هي صاحبة تاريخ صناعي يمتد لأكثر من ٢٠٠ عام، وليست ناشئة وبيدائية كحال أغلب صناعاتها الوطنية، ففي العام ٢٠٠٦، قرر الاتحاد الأوربي فرض رسوم إغراق لمدة عامين بنسبة ١٦,٥ بالمئة على الأحذية الجلدية الصينية، وكان الاتحاد الأوربي فرض رسوما على عدد من الصناعات الأمريكية مثل الورق والملابس والنسيج والأحذية بتكلفة تصل إلى ٢٨ مليون دولار، أما كندا فقد فرضت رسوماً بقيمة ١٤ مليون دولار على منتجات أمريكية مثل السجائر والمحار.

إصرار حكومي غير مبرر

إن هذه التجارب والشواهد التي تم سوفها من الاقتصادات العالمية ليست إلا جزءاً بسيطاً من السياسات والإجراءات الحمائية التي تتبعها هذه الدول، هذه الاقتصادات الكبرى التي خالفت بهذه الحماية المتبعة قواعد منظمة التجارة العالمية المنمية إليها منذ نشأتها، والمخالفة أيضاً لمجموعة كبيرة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية الموقعة مع عدد من الدول، أفلا يفترض بنا نحن أصحاب أصغر الاقتصادات على المستوى العالمي، اتخاذ هذا النوع من الإجراءات الحمائية بدلاً من القول القاطع بأن لا عودة إلى السياسات الحمائية، وهل سيسفيد الاقتصاد الوطني من هذه السياسات اللاحمايةية؟! أليس المنتج والاقتصاد الوطني هو الخاسر الأول من إلغاء الحماية الحالية؟ ولماذا الإصرار الحكومي ـ غير المبرر ـ على حرمان المنتج الوطني من حقه في الحماية!؟

■ ■

د. الجاعوني: الفساد أهم عائق في وجه التنمية البشرية..



قام د . فريد خليل الجاعوني من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق بأول دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري في الدول العربية، وأثر كل من تلك المؤشرات في مؤشر التنمية البشرية مستخلصاً عدداً من النتائج والتوصيات المدعمة بالأرقام التي تخص الدول العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص. وبين الجاعوني أن سورية قد جاءت في مرتبة متأخرة جداً على المؤشر العام لمكافحة الفساد، إذ حلت بالمرتبة ١٩ من أصل ٢٢ دولة عربية، ولم يتخلف عنها على هذا المؤشر سوى السودان والعراق والصومال.

وعن ترتيب الدول العربية، أكد د . الجاعوني أن الإمارات العربية المتحدة قد حلت في المرتبة الأولى بـ٤,٧٨٢ نقطة، تليها الكويت بـ٤,٦٩٤ نقطة ، ثم قطر بـ٤,٦٣٢ نقطة، وجاءت الصومال في المركز الثاني والعشرين والأخير بـ٢,٧٢١ نقطة، بينما جاءت سورية في المرتبة التاسعة عشرة بـ٢,٢٤٦ نقطة.

كما توصل د . الجاعوني إلى أن هناك ارتباطاً قوياً وطردياً بين مستوى فقر الدول العربية ومستوى الفساد فيها . وبينت الدراسة أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية بمقدار ٠,٢٧٥ درجة. أما تحسن مؤشر مدركات الفساد بمقدار درجة واحدة فسيؤدي إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار ٠,٧٩٣ درجة. كما خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الفساد هو أهم عائق في وجه التنمية البشرية وليس شح الموارد وقتلها . ويرى د . الجاعوني أن تدني الأجور الخاصة بالعاملين في أجهزة الدولة وخاصة في البلدان النامية هي دعوة للفساد، كما يرى أن تخفيف القيود البيروقراطية يقلل من الفساد واستلام الرشاوى من جانب الموظفين الحكوميين الذين يتسلحون بالقانون وبقدرتهم على تعطيل الأعمال، كما نصح بحرمان الشركات المحلية والإقليمية المعروف عنها بانخراطها في ممارسة الفساد من الدخول في المناقصات. وأوضح د الجاعوني للزميلة «الوطن» أنه قد اعتمد في بحثه على ١٠ مؤشرات كمية قاس من خلالها مدى انتشار الفساد الإداري في كل دولة من الدول العربية مع اعتماد التنمية البشرية كمؤشر متغير لدى تغير كل من المؤشرات العشرة، والتي اعتمد في كل منها على سلم قياس (من عشرة إلى صفر)، حيث تشير القيمة صفر إلى أعلى مستوى لانتشار الفساد في حين تشير القيمة عشرة إلى أدنى مستوى لانتشاره.

■ ■



وفق قانون «تعديل بايرد» الأمريكي الذي يحول الأموال الناتجة عن رسوم مكافحة الإغراق إلى شركات أمريكية متضررة اقتصاديا، هذا القانون المخالف أساسا لقواعد منظمة التجارة الدولية، ورغم ذلك فإنه ما يزال مطبقاً .

ومنذ العام١٩٧٩، تعمل الولايات المتحدة بقانون إدارة الصادرات الأمريكي الذي يقيّد مبيعات صادرات السلع التجارية فائقة التكنولوجيا للصين، والذي يوفر إجراءات حماية غير قانونية للبضائع الأمريكية.

كما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ٢٠١٠ قانوناً حمائياً، ألغى بموجبه المبادرة التي تسمح للشاحنات المكسيكية استخدام الطرق الأمريكية، مخالفة بذلك اتفاق التجارة الحرة في شمال أمريكا (نافتا) لعام ١٩٩٤ .

الصين.. الاتحاد الأوربي.. والحمايةية

كما أن الصين أيضاً، وهي صاحبة ثاني أو ثالث أكبر اقتصاد في العالم، والتي تغزو منتجاتها جميع الأسواق العالمية دون استثناء، كان لها نصيبها من الإجراءات الحمائية، والتي تجسدت بشكل أساسي بفرض الرسوم الجمركية، ففي شهر نيسان من العام ٢٠١٠، قامت الصين بفرض رسوم مكافحة الإغراق تتراوح ما بين ٨,٧ - ٨,٦٤ بالمئة على الواردات الأمريكية من الصلب الكهربائي، كما فرضت أيضاً رسوم مكافحة الدعم ما بين ٧,١١

للمنتجين الصينيين، وهذه الخطوة لم تكن قفزة في المجهول، بل استكمالاً لخطوات سابقة في حماية منتجاتها، حيث فرضت الولايات المتحدة رسوما بنسبة ١٠ ٪ على واردات الخشب الكندي الذي يعد من أهم الصادرات الكندية.

وفي شهر نيسان من العام ٢٠١٠، قررت الولايات المتحدة فرض رسوم مكافحة إغراق تتراوح بين ٥٣,٣٦ - ٩٩ بالمئة على واردات الأنابيب الفولاذية الصينية التي تستخدم في آبار النفط والغاز. وفي العام ٢٠٠٩، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية تصل إلى ٣٥ ٪ على إطارات السيارات الصينية الصنع. وفي الرابع من شهر آذار عام ٢٠٠٨، فرضت وزارة التجارة الأمريكية رسوم مكافحة إغراق أولية على واردات الطوب الكربوني القادمة من الصين، وهذه هي بعض الرسوم الجمركية التي فرضت خلال عام ونصف فقط من الولايات المتحدة على المنتجات المنافسة لمنتجاتها المحلية دون مراعاة الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية، أو الدولية الموقعة عليها .

مخالفة الاتفاقيات

إن الحماية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفرضها تخالف في كثير من الأحيان الاتفاقيات التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع عليها سواءً كانت على المستوى العالمي أو الإقليمي، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل

بعد خسارة الاقتصاد الوطني.. أين الحكمة في الاستمرار برفع الدعم؟



عن السياسات التي يريد توجيه الاقتصاد إليها، فالقول بأن الدعم على المحروقات «خسارة» يعني أن دعم المواطن السوري في معيشته وزراعته وصناعته بات يعد خسارة للاقتصاد الوطني، كما أنه يشكل استهانة من قبل النائب الاقتصادي لعموم الشعب السوري، لأن للدعم – الذي يقول عنه الدردري «خسارة» له مبرراته وأسبابه التي أوجدهت في الماضي، وتتطلب استمراره اليوم؟! هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني، وعلى الضفة الأخرى يستفيد هو أيضاً من هذا الدعم، فهل إغلاق آلاف المنشآت الصناعية، أو تراجع الإنتاج الزراعي، بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج – إذا ما اتخذ قرار كهذا مجدداً – يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني؟! ألن ينعكس هذا الإغلاق أو تراجع حجم الإنتاج الزراعي على المواطن السوري أيضاً، وذلك من خلال تدني مستويات معيشته وازدياد معدلات الفقر بالضرورة؟! فأين الحكمة الاقتصادية – الاجتماعية في اتخاذ هذا النوع من الإجراءات الآن؟!

كان يقال في الماضي ـ قبل رفع الدعم في نيسان ٢٠٠٨ ـ إن فاتورة المشتقات النفطية كبيرة، وإن إنتاجنا النفطي في تراجع دائم، وهذا – بحسب الحكومة – الدافع لرفع الدعم في الماضي، لكن هذه الخريطة ليست ذاتها اليوم، ففاتورة الدعم انخفضت بنسبة ٥٠ ٪ حكومياً، وهي أكثر من ذلك في الحقيقة عملياً، كما أن الإنتاج النفطي لهذا العام ارتفع بمقدار عشرة آلاف برميل يومياً، أي نحو ٢ مليون برميل سنوياً أو أكثر، أي أن المبررات التي تم سوفها في الماضي لتبرير اتخاذ قرار رفع الدعم ليست ذاتها اليوم، فما هي الأسباب التي دفعت الدردري للقول بضرورة رفع الدعم مجدداً؟! وهل هو محاولة لجس نبض الشارع السوري مجدداً؟

هل مشتقاتنا النفطية ما تزال مدعومة إلى درجة يجب معها تقليص حجم الدعم؟! وهل يتحمل الشعب السوري، والقطاع الصناعي والزراعي، والاقتصاد السوري، مزيداً من رفع الدعم عن المحروقات، وبالتالي مزيداً من الخسائر في هذه القطاعات الاقتصادية الأساسية؟! وما حال الصناعة السورية، العاجزة حالياً عن منافسة المنتجات «الغازية» لأسواقنا بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج؟ وهل سيكون المنتج الوطني عندها قادراً على منع إغراق المنتجات الأجنبية له على كثرتها؟ يبدو أن هذه الأسئلة الضرورية العديدة غابت في الماضي وتغيب مجدداً عن أذهان العديد من صانعي القرار الاقتصادي في سورية. والسبب بالتأكيد ليس عصياً عن الإجابة، لكن ما يهمننا ليس التكهّن بأسباب هذا التجاهل، وإنما البحث عن الضرورات الفعلية التي تقتضي اتخاذ إجراءات كهذه، والنتائج المترتبة عليها .

بخطوة هجومية جديدة على الدعم، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري أن الحكومة لن تتكلف المزيد من الخسائر على دعم المحروقات، ودعا إلى استثمار هذه الخسائر في قطاع التعليم، قائلاً «إن الحكومة لن تتكلف المزيد من الخسائر على دعم المحروقات الذي كلف الخزينة ١٣٥٠ مليارا هذا العام» مضيفاً «انه سيكون من الأولى إنفاقها في المرحلة المقبلة على الاستثمار في قطاع التعليم»، حسب صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم الاثنين ٩/٨/٢٠١٠.

إن لهجة النائب الاقتصادي وكعادتها تفتقر للكثير من الدقة اللغوية والاقتصادية، وقد يكون هذا الافتقار مقصوداً، بمعنى أن الطريقة التي يتكلم بها النائب الاقتصادي تعبر عن الفهم الفعلي له، وتعبّر بالضرورة

سماحة السيد أحمد الحسنى البغدادي؛

عدم الإفتاء بطرد المحتلين من أعظم المنافيات الإسلامية

◀ **حاوره: أبو طالب البوحية** ٦/ آب ٢٠١٠

إليكم فيما يلي مقتطفات من حوار أجراه آية الله، سماحة السيد المقاوم أحمد الحسنى البغدادي مع موقع «الزمان»، وهو منشور أيضاً في موقع السيد.. وقد تم أخذ الإذن بنشره من سماحته.. (قاسيون)

هو داعية الأمة للابتعاد عن الصراعات المذهبية والعرقية والإثنية، إنه الحفيد الأكبر للإمام المجاهد محمد الحسنى البغدادي المتوفى ١٩٧٢م، سماحة الأخ المرجع القائد آية الله العظمى أحمد الحسنى البغدادي.. الذي لا تؤمن أطروحاته الرسالية بالواقعية السياسية والتوفيقية، ولا بالعملية السياسية الجارية في العراق، بل تؤمن بالجهاد السياسي والفكري والمسلح..

● **سماحة السيد كيف تقيّم ما آل إليه الوضع في العراق بعد سبع سنوات من الاحتلال؟**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.. أنا حزين لسببين: السبب الأول: إني أرى بأم عيني العراق محترقاً على كل الصعد، فألى متى لا تحل معاناة أبنائه في الداخل، ومن المهجرين في البراري والدول الصديقة والدول الاستكبارية في الخارج، وإلى متى لا يعاد النظر بكل القرارات والتوصيات والقوانين، التي صدرت في هذه السنين السبع العجاف، وإلى متى يبقى ملف ضباط الجيش العراقي معلقاً من دون اتخاذ أي إجراء كرد اعتبار وطني لهم، وإلى متى لا يعزز القطاع الزراعي والصناعي العام، وإيقاف الاستثمار والخصخصة وسلع العولة، هذه كلها تشكل المساس بالأمن الوطني، والتلاعب بالاستقرار الاجتماعي، لأن القطاع الخاص لا يسعى إلا لتحقيق الربح والمنفعة الشخصية لأصحاب هذه الشركات الاحتكارية الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة المجتمع وتنميته، مما جعل هؤلاء يتخذون قراراتهم الثأرية الاستثمارية حينما جاءتهم الفرصة السانحة لإظهار حقدهم، والأخذ بثأرهم الثوراتي، بسبب الانفتاح والاحتلال وبسببه سنسمح بديمومة المياه الملوثة، والأوبئة المرحية كالسرطان، والإيدز، فتفك بأهلنا، بل وسنسمح بموت أطفالنا من أمراض قابلة للعلاج، بسبب شح الأدوية في المراكز والمستشفيات، وإلى متى يبقى الاضطراب الكبير بين الناس، وهيمنة الميليشيات المسلحة المتحالفة مع قوات الاحتلال، والتي

أشكنازي: فك الحصار يهدد أمن «إسرائيل»

اعتبر رئيس أركان جيش الاحتلال غابي اشكنازي أن فك الحصار البحري على غزة خطر يهدد أمن «دولة الاحتلال». وقال، في إفادته التي أدلى بها أمام ما تسمى «لجنة تيركل» الإسرائيلية لتقصي «حقائق» الاعتداء على سفينة ممرمة التركية، أن السماح للسفن بالدخول الى غزة سيساهم في تعزيز التسلح العسكري لحركة حماس، وأضاف يكفي الإشارة إلى سفينة «فرانكوف» التي ضبطت وهي في طريقها إلى غزة، فخطورة ما حملته من أسلحة ومعدات عسكرية في هذه الأثناء، تقدر بحوالي سبعين في المئة من الصواريخ التي أطلقت على «إسرائيل» خلال حرب لبنان الثانية. وقال أشكنازي إنه كمسؤول أول في الجيش يتحمل المسؤولية، مشيراً إلى أنه يرى بقرار استدعائه إلى اللجنة للاستماع لإفادته هو قرار في مكانه، كما أن عدم استدعاء ضباط أو جنود لتقديم إفادتهم هو قرار صائب.

وادعى أن جيش الاحتلال «يعمل بشفافية» ويمكنه التحقيق في أي قضية يرى أنها بحاجة لذلك. ■■

صواريخ روسية متطورة بأبخازيا



نشرت روسيا منظومة صواريخ أرض جو متطورة في جمهورية أبخازيا مما أثار قلق جورجيا التي اتهمتها بتعزيز «صورة البلد المحتل».

ونقلت وكالات الأنباء الروسية عن قائد سلاح الجو الجنرال ألكسندر زيلين قوله إن روسيا نشرت منظومة صواريخ إس ٢٠٠ في أبخازيا سيكون دورها تنفيذ مهام الدفاع الجوي في الإقليم وفي إقليم آخر أعلن انفصاله عن جورجيا أيضا هو أوسيتيا الجنوبية.

وقالت جورجيا على لسان تيمور ياكوبياشفيلي- نائب رئيس وزرائها- إن نشر هذه الصواريخ يجب أن يكون مصدر قلق ليس لها فحسب بل لحلف شمال الأطلسي، وهو حلف تحاول تبليسي الانضمام إليه، مما يغضب الكرملين.

من جهتها زعمت مستشارة مجلس الأمن القومي الجورجي إيكار تكشيلاشفيلي إن روسيا بنشرها منظومة الصواريخ هذه «تعزز صورة ودور البلد المحتل».

وتعتبر صواريخ إس ٢٠٠ جوهرة أنظمة الدفاع الجوي الروسي وقد أثارت صفة لببعتها إلى إيران- لم تكتمل بعد- «انتقادات» في الغرب، علماً بأن طهران أعلنت تسلمها لمنطومات من هذه الصواريخ من مصدرين (اثنين) آخرين.

واعترفت روسيا بالإقليمين دولتين مستقلتين بعد حرب سريعة مع جورجيا قبل نحو عامين. وحدث حولها نيكاراغوا وفنزويلا وجزيرة ناورو في المحيط الهادي.

شؤون عربية ودولية

لو زنى شيخ كبير في أمه بالكعبة المشرفة وهو محدودب الظهر رحله في قبره وهو يتحسس بآلام المستضعفين أفضل من«مرجع ديني» متصد لقيادة المسلمين لم يفت حتى الآن في وجوب طرد المحتلين الكافرين، لأن هذا السكوت المطبق من وجهة شرعية من أعظم المنافيات الإسلامية، وفيه المردودات السلبية الخطيرة على مبادئ الأمة ومثلها السامية من خلال تأكيدات القرآن والسنة الصحيحة.

● قرأت فتواك الشهيرة في مقابلة حوارية في جريدة «قاسيون» السورية، في كانون الثاني ٢٠٠٨م، والتي صرحت بها بعدم إحداد الشيوعيين المسلمين الذين يؤمنون بالتوحيد والرسالة بالقول لا بالتطبيق» وأسئفسر عن كلمة قالها ماركس بان «الدين أفيون الشعوب» هذا الاعتقاد أليس دليلاً على «الحادهم»؟

إن مقولة ماركس الشهيرة: (الدين أفيون الشعوب) حقيقة لامناص منها من وجهة نظره بوصفه لم يقرأ الدين المحمدي الأصيل الذي لا يرضى بالخنوع والذل والعبودية واستغلال الإنسان للإنسان، ولا يدعو إلى التخلف والضباع في متاهات الجهل والشعوذة، وإنما قرأ استغلال السياسة للدين المسيحي... من هنا استُغلت هذه المقولة من قبل الثورة الرجعية المضادة بأن الشيوعيين المسلمين بلا استثناء ملحدون.

وقد أجبت عن سؤال وجه لي في وقتها، وقلت إذا كان الانتماء سياسياً مع البقاء على عقائدهم الدينية بحيث لم ولن يظهروا وجودها، أو إنكار ضرورة من ضروريات أصول الدين فهم ليسوا ملحدين.

● الماركسية- اللينينية تعارض «الملكية الخاصة»، وتدعو لمحوها كونها مرحلة خاصة من الرأسمالية، بل هي مصدر الشر في العالم، بينما الإسلام يؤمن بـالملكية الفردية»، رأيكم هل يمكن أن تتفق مع التعاليم الماركسية اللينينية في هذا الطرح الذي يمكن يقضي على تسلب الملكيات المطلقة؟

يمكن أن نتفق فيما لو أجمعت الأمة كلها على إلغاء الملكية الخاصة، ويجوز ذلك عندي، لأن الملكية من منظور إسلامي من الأمور الاعتبارية، وهذا هو أحد العناصر الرئيسية التي تتفق فيها الماركسية مع «التخطيط الإلهي العام»، لأن الملكية الاحتكارية ليست قدراً ابدياً على الجماعات البشرية، بل هي لا محال صائرة إلى الزوال والفناء مع ما تحمل من استغلال واستعمار ودمار وأحزان ومتاهات مرعبة.

■ **اللقاء كاملاً منشور على موقع قاسيون**

الاستجداء.. التسول

الدولة الإسلامية، ثم الخلافة الإسلامية.

من جانب آخر فإنهم لا يرون وجود أي مشكلة لهم مع الولايات المتحدة الأمريكية سوى تأييدها للكيان الصهيوني. كما يغيب أي موقف لهم مناقض للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام أي المشروع الرأسمالي التابع المتوحش. ويتجاهلون أن اتباع هذه السياسات خصوصاً في ظل العولة الرأسمالية الأمريكية أساساً لابد أن تفضي بالضرورة لنشوء علاقات ومصالح متشابكة مع العدو الصهيوني.

الخلاصة:

رغم الإدراك المسبق من الجميع بأن الانتخابات المقبلة سوف تكون عملية تزوير لا مثال لها، أي ستكون عملية تعيين بغطاء لن يمكنه ستر عورتها، فإنها تصر على سلوك نهج الاستجداء والتسول، كل بطريقته، وقبول ما يوجد به النظام عليهم مقابل تمرير جمال مبارك رئيساً لمصر، وإضفاء شرعية زائفة على السلطة والانتخابات المزورة من ناحية، كما إضفاء الشرعية على تداعيات ونتائج ذلك، أي تمرير المشروع الصهيوي- أمريكي بغطاء وهمي لا يعبر عن ارادة الغالبية الساحقة من قوى الكادحين. تتحرك هذه القوى بطريقة عارمة، تعتد المؤتمرات واللقاءات والتصريحات الصحفية وهي كلها تهدف إلى ذر الرماد في العيون. فالضمانات التي يطالبون بها لن تحدث، وهذا لا يسبب لهم أي إزعاج. لقد تمت الصفقات وانتهى الأمر وربما- وعلى سبيل تغطية المواقف المشينة لهذه المعارضة- أن يخرج أحد القادة الكبار في الحزب الحاكم و (يقسم بالطلاق) أن الانتخابات سوف تكون حرة ونزيهة.

لا بد أن نعرف أن القوى السياسية التي تناضل من أجل تغيير جذري شامل لا تزال مبعثرة وضعيفة. وهو ما يتطلب توحيد الجهد، توحيد الموقف والعمل، التواصل مع بحر جماهير الكادحين بالغ الاتساع، لكشف هذه المسرحية الهزلية المسماة «انتخابات مجلس الشعب» وضرورة مقاطعتها، وطرح البديل لنهج التفریط والاستجداء والتسول، ألا وهو العصيان المدني السلمي كطريق لا بديل عنه لارساء سلطة وطنية منحازة للوطن وللكادحين.

ذلك ما يجب الوطن أحد خيارين كلاهما مر: الانفجار العفوي، أو الانهيار... ■■

كشوف قدمتها إلى مباحث أمن الدولة لتتقيقها. وبالتالي فلا تعتبر هذه عملية انتخابات وإنما عملية تعيين بالتزوير.

وجرى السيناريو نفسه فيما سمى بانتخابات مجلس الشورى، وتكرس أسلوب التزوير بالقانون وفي غياب أي رقابة فعالة، وكان دخول ممثلي الأحزاب عبرها هو عملية تعيين مشينة بالتزوير، استكملت بارضاء هذه الأحزاب عبر تعيين قادة بها في إطار نسبة الأعضاء المعينين التي ينص عليها قانون هذا المجلس.

مواقف نخبة التكيف (المعارضة) من انتخابات مجلس الشعب المقبلة:

● أحزاب المعارضة الأربعة التي تسمى رئيسية، وتعمل في إطار تنسيق سياسي، قررت ثلاثة منها هي الوفد- التجمع- الناصري دخول الانتخابات مع المطالبة بضمانات!! أما حزب الجبهة فيجري بداخله صراع بين تيارين متكافئين تقريباً، أحدهما يرى حتى الآن اتخاذ موقف المقاطعة وهو الجانب الذي يقف فيه رئيس الحزب د أسامة الغزالي حرب، والآخر يرى المشاركة مقابل ضمانات!!

● مجموعة من الأحزاب الصغيرة تؤيد دخول الانتخابات دون أي شروط!!

● الإصلاحيون، بمن فيهم جمعية البرادعي والإصلاحيون اليساريون لم يحددوا بشكل واضح موقفهم. إذ يطرح بعض رموزهم مواقف غامضة ومتأرجحة ومتناقضة توحى بتقسيم الأدوار وعدم الإفصاح الجمعي مؤقتاً عن الموقف، الذي سيكون على الأرجح المطالبة بضمانات.

● الإخوان المسلمون أكدوا صراحة على أنهم سيخوضون الانتخابات رغم إدراكهم لاستبعادهم أو إمكانية التمثيل بعدد قليل للغاية. ذلك الموقف هو استمرار لمواقفهم التاريخية، وسعيهم راهناً للوصول إلى مساومة مع النظام، مؤداها إعطاهم حق الوجود الشرعي بطريق مباشر أو غير مباشر مقابل تعهدهم بتأييد التوريث لفترتين رئاسيتين أي لمدة (١٢ عاماً). ويجري ذلك على خلفية تصوراتهم عن انجازات حققوها. إذ أعلن أحد كوادرهم على إحدى القنوات الفضائية (وهو عضو في مجلس الشعب الحالي) رداً على سؤال عن غياب برنامجهم السياسي رغم مرور ٨٢ عاماً على تأسيس الجماعة، بأنهم قد أنجزوا نصف البرنامج الذي وضعه مؤسس الجماعة. فقد حققوا وجود الفرد المسلم، والمجتمع المسلم، وأنهم يسعون لتحقيق النصف المتبقي في المستقبل، أي

الحزب يفسق تياراً إسلامياً، وذاك التيار يخون حزباً وطنياً، وهذه الطائفة تكفر تلك الطائفة..

● **كيف السبيل للخلاص من مفهوم «الفوضى الخلاقة» وتناقضاتها المربعة؟**

تقويض هذه المؤامرة لا يتم إلا في تحقيق وحدة الأوطان العربية والإسلامية، وإزالة الحدود المصطنعة، التي هي من مخالفات بقايا الاستعمار القديم، واتفاقية سايكس- بيكو.. هذا هو الحل الوحيد، وهذا هو المثل الأعلى بصرف النظر عن تعدديتها المذهبية والإثنية والعرقية..

● **بوصفكم من الخط المقاوم والرافض للاحتلال، كيف وجدتم هذا الخط؟ وهل لكم رؤية نقدية على مسيرته في العراق خلال الفترة الماضية؟**

قبل الغزوة (الأميركية- البريطانية) لبلاد وادي الرافدين، كان يتصور الغزاة أن العراقيين سوف ينثرون الورود والرياحين والدموع تنهمر من عيون المستقبلين على دباباتهم بسبب هيمنة الدكتاتورية والاستبداد، وإذ يفاجأ هؤلاء الغزاة بمواجهة عنيفة بطولية من المقاومة الوطنية والإسلامية بعد احتلال بغداد مباشرة، فكانت صدمة موجعة لم تكن بالحسبان، وبادرت قوى الاحتلال مباشرة بالتصريح بأن «المثلث السني» هو الذي يقاوم حيث حاولوا أن يدخلوا في ذهنية الرأي العام العالمي بأن الشيعة مع المشروع الأمريكي.. ليس هناك «مربع شيعي» أو «مثلث سني»، وإنما كل العراقيين الأماجد يعارضون ويقاومون هذا الاحتلال... وقد أصبحت هذه المقاومة تتخذ الأسلوب الأمثل ضد هؤلاء الغزاة من خلال التنظيمات المجهرية، وليس من خلال التنظيمات الخيطية والخلوية التي اخترقت جدارها المخابرات المحلية أو الإقليمية أو العالمية، لذا أفضلت هذه المقاومة المشروع الأمريكي في العراق وفي المنطقة، ونسفت ما سمي بالفوضى الخلاقة، ولولا المقاومة العراقية وصمودها لتحقيق المشروع الصهيوني في سبيل تحويل المنطقة إلى دويلات وكانتونات.. وإن ما يتعرض المقاومة من تهमيش متعمد نتيجة الضغوط الكبيرة التي تمارسها الحكومة على الإعلام.

● **نشرت وسائل الإعلام تصريحاً لمساحتكم مفاده: إذا خرجت عاهرات العراق في تظاهرة استنكارية المناهضة للاحتلال الأمريكي أنا أول من يشارك معهن في هذه التظاهرة، وإذا كان هذا التصريح حقيقة واقعة، إذاً من حقنا أن نستفسر ـ كمؤمنين ـ أيجوز شرعاً وعرفاً التظاهر مع الساقطات، وما الدليل على ذلك؟**

◀ **إبراهيم البدراوي - القاهرة**

افتريت انتخابات مجلس الشعب التي ستجري أواخر هذا العام. انهمك جانب من نخبة التكيف وهي المجموعات المسماة أحزاب وقوى المعارضة في التحضير لهذه الانتخابات في تجاهل كامل لأمر عدة.

تجاهل المخاطر الإقليمية الهائلة الماثلة، أي شن حرب عدوانية صهيوي- أمريكية على لبنان وغزة وإيران، وقد تمتد إلى سورية، وهو ما سيسفر عن اشتعال الاقليم كله.

تجاهل ما جرى ويجري من سياسات عمقت تبعية مصر، على طريق ترتيب أوضاع الاقليم لتكريس السيادة والهيمنة الصهيوي- أمريكية.

تجاهل التجربة القريبة منذ عام ٢٠٠٥ المتمثلة في بزوغ اسم جمال مبارك كوريث للسلطة وما تبع ذلك من إجراءات تعزيز هذا الأمر، وأهمها التعديلات الدستورية التي كنست بالكامل كل ما تبقى للكادحين من حقوق.

قراءة هذه التطورات وغيرها بعناية تبين أن عام ٢٠٠٥ كان بداية لمرحلة جديدة من التعضن الكامل للنظام وتعميق عدائه للكادحين، وعززت التعديلات الدستورية هذا الأمر لحدء الأقصى. ولأسف الشديد فقد كان مطلب تعديل الدستور على رأس مطالب نخبة التكيف المعارضة. وتبين أن ذلك كان في جوهره (أيأ كانت النوايا) مجرد إلهاء وتزييف لوعي جماهير الكادحين، وأنتجت هذه التعديلات إضفاء شرعية دستورية على التبعية والنهب وسلب ما تبقى من حقوق الكادحين وتأييد سلطة الطبقة الحاكمة وتميرير توريث السلطة بشرعية دستورية. وحذرنا من أن ميزان القوى لن يسمح بتعديلات إيجابية. لكن سلوك هذه المعارضة المنتمية لنخبة التكيف قد أسهم في صياغة وإنتاج ميزان القوى المختل لمصلحة الطبقة الحاكمة وساداتها الامبرياليين والصهاينة باعتماد أسلوب الاستجداء والتسول ونبد اللجوء لجماهير الكادحين لتكون هي الطرف الأصيل في الصراع، لأن ذلك الطريق يتأقض مع مصالح هذه النخبة. ولأنه يفضي إلى إرساء سلطة طبقية أخرى منتمية ومنحازة لمصالح الغالبية الساحقة من القوى الشعبية الكادحة.

في ظل هذا المناخ تمت انتخابات المجالس المحلية التي عقدت فيها هذه الأحزاب اتفاقات اذعان مع السلطة للحصول على بعض المقاعد القليلة وفق

الثروات على الأجندات

انفصال جنوب السودان إلى الواجهة مجدداً



بالتزامن مع خروج تظاهرة حاشدة في جنوب السودان للمطالبة بانفصاله، وسط تحذيرات جنوبية من أي تأخير للاستفتاء بالجنوب مع اقتراب موعد إجرائه لحسم مصيره بين الانفصال أو الوحدة الاستفتاء، بدأت أجهزة الإعلام الغربية على وجه الخصوص تبدي اهتماماً متعاضداً بالشأن السوداني وانحيازها دون مواربة مع خيار الانفصال.

وحسب «الجزيرة نت» تبرز في هذا الجانب التغطية الصحفية التي يوليها موقع «تقرير واشنطن» الإلكتروني للحدث المنتظر، الذي استهل ملفه عن علاقات أمريكا بجنوب السودان، قاطعاً بانفصال الأخير وميلاد دولة جديدة ذات سيادة.

و«تقرير واشنطن» هو خدمة خيرية أسبوعية يقدمها معهد الأمن الدولي من العاصمة الأميركية. وجاء في الملف أن الدولة الجديدة سيكون لها علمها الخاص وجيشها الخاص وعملتها الخاصة وسفارات بالخارج، إضافة إلى اسم جديد يتم التباحث حوله الآن.

ورغم أن واشنطن لا تهتم كثيرا بالتاريخ، فإن حالات حدوث انقسام دولة لتصبح دولتين على أرضصراعات مسلحة موجودة، وما تجارب دول مثل باكستان والهند، وإثيوبيا وإريتريا وشرطي شبه الجزيرة الكورية إلا بعض أدلة على ذلك.

وينقل «تقرير واشنطن» عن خبير الهويات الوطنية سيمون أنهولت توقعه أن يختار الجنوبيون في الأغلب اسما من بين «جمهورية جنوب السودان» أو «جمهورية السودان الجديد» لدولتهم المتوقعة.

غير أن هناك على ما يبدو معارضة كبيرة لتضمنين لفظة «السودان» في اسم الدولة الجديدة، إذ إن السودان مرتبط في الذاكرة السياسية العالمية بصورة مشوهة وغير جيدة، على حد تعبير التقرير.

ويرى أنهولت أن شمال السودان لن

يغير اسم دولته من «السودان» إلى «شمال السودان»، لذا من الأفضل أن يختفي اسم السودان من مسمى دولة الجنوب الجديدة...

في الوقت نفسه، اقترح البعض أن تسمى الدولة الجديدة نفسها باسم «دولة النيل»، غير أن المخاوف من رد فعل مصر قد تعيق هذا الطرح. ونسب «تقرير واشنطن» إلى مصادر صحفية أميركية القول إن إدارة الرئيس باراك أوباما، شأنها شأن إدارة الرئيس السابق جورج بوش، تقدم دعماً مالياً كبيراً لجنوب السودان، ضمن جهودها المكثفة الرامية إلى مساعدة الجنوب على الانفصال عن السودان.

وأكد إنيكيل لول جاتكوث، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن، أن الولايات المتحدة تضخ هذه الأموال للجنوب السوداني بهدف مساعدته على الانفصال عن الشمال. واعتبر جاتكوث أن السنة القادمة ستكون حاسمة بشأن مستقبل البلاد، وأضاف أنه «في العام ٢٠١٠ إما أن ننعمرها أو أن نخربها»، مشيراً إلى أن الانتخابات قد تقود إلى الحرب إذا شعر المرء بما سماه الغش والخيانة.

أما عن الغايات التي تتشدها الإستراتيجية الأميركية تجاه السودان فقد أوجزها المبعوث الخاص للسودان الجنرال سكوت غريشن-

في شهادة أدلى بها مؤخراً أمام لجنة أفريقيا الفرعية المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأميركي- في ثلاثة أهداف رئيسية. وتتلخص تلك الأهداف حسب غريشن في إنقاذ الأرواح وضمان سلام دائم، وتطبيق اتفاق سلام طويل الأمد، ومنع السودان من أن يصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين...

وبجانب الموقف الرسمي الأمريكي، تؤثر قوى عديدة في عملية صنع القرار الأمريكي بخصوص جنوب السودان. وهناك مصالح شركات الطاقة والتعدين أملا في الحصول واغتنام فرص في دولة يعج باطن أرضها بثروات كثيرة.

ويحتفظ جنوب السودان بأكبر احتياطيّات غير مستغلة من النفط في أفريقيا، والولايات المتحدة تهدف إلى إحكام السيطرة على تلك الموارد الهائلة دون منازع إن أمكن، رغم علمها أن الصين هي الأخرى تركز الكثير من جهودها هناك.

ويصطدم الطموح الأمريكي بالتغلغل الصيني هناك، غير أن باقان أموم- الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان- أكد أنه حصل على تأكيدات من الصين وروسيا بدعم جنوب السودان حال انفصاله عن الشمال عقب الاستفتاء المقرر مطلع العام المقبل. وهناك أهداف دينية تدافع عنها كنائس ومنظمات

تبشيرية وأعضاء محافظون بالكونغرس، حيث يختم «تقرير واشنطن» ملفه بالقول إن زعماء تيار المحافظين الجدد المتدينين لا يخفون خططهم «لإعادة بناء مئات الكنائس التي دمرتها الحكومة السودانية والمليشيات الموالية لها في جنوب السودان».

وبدا شمال وجنوب السودان منتصف الأسبوع الماضي محادثات طال تأجيلها بشأن كيفية اقتسام الثروة والسلطة وترسيم الحدود بينهما قبل خمسة أشهر من الاستفتاء المقرر. وينبغي لوفدي المؤتمر الوطني والشعبية أن يحسما القضايا الحساسة ومنها ترسيم الحدود، وتعريف المواطنة، واقتسام النفط ومياه النيل، سواء تمخض استفتاء التاسع من كانون الثاني المقبل عن الانفصال أو الوحدة.

ويتوج الاستفتاء اتفاق سلام أبرم عام ٢٠٠٥ وأنهى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. ولكن هناك فترة انتقالية مدتها ستة أشهر بعد الاستفتاء للسماح بتنفيذ نتيجة التصويت التي يعتقد محللون أنها ستكون الانفصال، ويعتقد أن أغلب ثروة السودان النفطية توجد على طول الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب ولا يزال ترسيمها عالقاً منذ سنوات.

■ ■



مختلف عن الحبر المعتمد استخدامه. والفحص النظري لأجزاء الطوربيد يظهر أنه بقي في الماء لمدة تزيد عن ستة أشهر». أي قبل فترة طويلة من غرق شيونان. «وبالتالي لا يمكننا استنتاج أن هذا الطوربيد قد قُذِف وضرب السفينة شيونان». قد تكون كوريا الديمقراطية على صواب عندما تعلن أن لا علاقة لها بغرق شيونان. لكن من ذا الذي يحتاج إلى حقيقة دامغة عندما يجب تحقيق أهداف جيوسياسية؟

إذ تتوي الحكومة الأمريكية وإدارة الخزينة العامة توسيع لأئحة الشركات والمنظمات الخاضعة للعقوبات، وتجميد حسابات مصرفية، العمل مع مجموعة من الحكومات لإيقاف عدد من شركات كوريا الشمالية التجارية عن العمل، وفرض القيود على السفر، وغير ذلك من إجراءات.

ونتيجة لوضع أفراد ومنظمات كورية ديمقراطية على اللائحة السوداء، تشير مصادر دبلوماسية إلى أن الولايات المتحدة ستوقف التعامل مع أي بنك يتعامل مع تلك المنظمات. مع العلم أن العقوبات المطبقة على بيونغ يانغ حتى الآن تسببت بنقص في المواد الأولية، أدى بدوره إلى انخفاض الإنتاج،

■ ■

انتصار تموز والمواجهة القادمة..

◀ حمزة منذر



بعيداً عن كل ما قيل وسيقال من خصوم المقاومة حول المؤتمر الصحفي للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، لابد من العودة إلى الأشهر التي سبقت اغتيال رفيق الحريري والتي شهدت صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، والذي جاء كخطوة عدوانية- تصعيدية ضد سورية والمقاومة في لبنان وفلسطين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعد رفض سورية لقائمة المطالب الأمريكية التي حملها كولن باول وزير الخارجية آنذاك.

وقد توهّم- في حينه- التحالف الإمبريالي- الصهيوني أنه باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري يمكن توجيه ضربة قاصمة لسورية والمقاومة اللبنانية عبر تنفيذ الشق

الأهم في القرار ١٥٥٩، أي خروج الجيش السوري من لبنان ولاحقاً نزع سلاح المقاومة، وهذا ما حاولت العمل بموجبه سياسياً وشعبياً بعض القوى اللبنانية التابعة والمربطة بواشنطن وتل أبيب ومعظم عواصم دول الاحتلال العربي عبر استخدام كل أشكال التجيش والتزوير والعداء لسورية والمقاومة لدرجة وصلت ببعض تلك القوى اعتبار الكيان الصهيوني (بلداً جاراً للبنان) ولا مصلحة له باغتيال الحريري!!

.. ولأن خروج الجيش السوري من لبنان لم يضعف سورية، وزاد من قوة المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، وانعكس كل ذلك سلباً على المشروع الأمريكي برمته في المنطقة، جاءت طلبية حرب تموز ٢٠٠٦ بقرار أمريكي. وهذا ما عبر عنه كوندوليسا رايس وجون بولتون صراحةً منذ بداية الحرب.

.. ولأن «حساب القرايا لم ينطبق مع حساب السرايا» و«انتصرت المقاومة وانقسمت القوى في المنطقة إلى خندقين متضامين بالمعنى السياسي: خط الالتزام بخيار المقاومة والممانعة؛ وخط المساومة والمقامرة مع التحالف الإمبريالي- الصهيوني، غير هذا الأخير من تكتيكه فيما بعد نحو تخفيف العزلة عن سورية وتكثيف الجهود ضد حزب الله عبر بوابة «المحكمة الدولية»، بنسختها «البلمارية المنقحة ٢٠١٠»، تحت تأثير الأوهام القائلة بإمكانية الفصل بين سورية والمقاومة وصولاً إلى «تنفيذ» الشق الآخر من القرار ١٥٥٩، ألا وهو نزع سلاح المقاومة، الشيء الذي عجز عنه جيش الاحتلال في ساحة المواجهة عام ٢٠٠٦.

من هنا جاء القصف الإعلامي- التمهيدي لمجلة ديرشبيغل، وصحيفتي الفيجارو والليموند، وبعض الصحافة العربية التابعة، ضد حزب الله عبر سيناريوهات مفبركة مشابهة «للساهد الملك زهير الصديق»، ولكن هذه المرة ليس ضد سورية مباشرة، بل يجري فيها اتهام المقاومة باغتيال الحريري مع الاستمرار بثبوت الكيان الصهيوني حتى من مجرد الشبهة بارتكاب تلك الجريمة التي لا تخدم إلا مخططات تل أبيب وواشنطن!

وإذا كان مسلسل اكتشاف شبكات التجسس الإسرائيلية في لبنان، والذي بلغ مجموع أفرادها- لأن- أكثر من مئة عميل موصوف، لم يردع بقايا فريق ١٤ آذار من المكابرة والاستمرار في نهج التبعية للأجنبي ودفع لبنان نحو الهاوية، فإن من حق حزب الله وكل القوى الوطنية اللبنانية محاسبة الفريق الآخر وفتح المعركة استباقاً لما هو آت من مواجهات كبرى مع العدو الصهيوني- الإمبريالي سواء على مستوى الساحة اللبنانية أم على مستوى المنطقة.

إن ما جاء على لسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في إطلالاته المتكررة والمحسوبة جيداً يتعدى التذكير بما قام به العدو الصهيوني من جرائم كبرى بحق الشعب اللبناني منذ أواخر الستينيات وحتى الآن، وهي جرائم معروفة لكل من تعز عليه الكرامة الوطنية ودماء آلاف الشهداء وكذلك لم يكن المقصود بالكلام حماية حزب الله مما قد يتضمنه قرار «المحكمة الدولية» من اتهامات لا تستقيم أبداً مع ما قدمه هذا الحزب من آلاف الشهداء لتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني. بل الأهم من هذا كله إعادة الاعتبار إلى ملف المواجهة الشاملة مع الكيان الصهيوني وخاصة على مستوى الجبهات الداخلية اجتماعياً وشعبياً وتحديد المنوع والسُموح في الصراع مع هذا العدو . فمن حق وواجب الجماهير المؤيدة للمقاومة في كل المنطقة أن تستمع لما يقوله السيد حسن نصر الله عن ضرورة سحق العملاء والجواسيس دون رحمة، لأن من يعتبر أن «الخيانة وجهة نظر» هو عدو بين ظهرائنا، وبوابة عبور للعدوان الخارجي.

المسموح والمطلوب في الصراع مع العدو الصهيوني هو التزام خيار المقاومة الشاملة حتى تحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية كاملةً غير منقوصة كما فعل أسلافنا العظام.

بعد انتصار المقاومة في تموز لم يعد مسموحاً التهويل بخصوص أي خلل في «ميزان القوى»، بل المطلوب الآن الاستعداد الجدي وعلى كل المستويات للانتصار الأكيد في المواجهة القادمة، دون أي خوف مما قد تصدره «محكمة بلمار» المسيطر عليها من واشنطن!

كاسترو يجدد تحذيراته من حرب مدمرة

يتعيّن عليه أن يعطي الأوامر بشن الهجوم الذي طبل وزمر وروج له، وفقاً لقوانين الإمبراطورية الجبارة. ولكن، في تلك اللحظة التي يعطي فيها أوامره، وهي أيضاً الأوامر الوحيدة التي يمكنه أن يعطيها نظراً لجبروت وسرعة ولا نهاية للصواريخ النووية المتراكمة في منافسة لا عقلانية بين القوى العظمى، إنما يكون يوعز بالموت الفوري ليس فقط لمئات الملايين من الأشخاص، ومن بينهم عدد لا يحصى من مواطني بلده نفسه، وإنما كذلك بالموت الفوري لملاحي كل سفن الأسطول الأمريكي المتواجدة في المياه المحيطة بإيران. بالتزامن مع ذلك، من شأن الحرب أن تتدلع في الشرقين الأدنى والأقصى، وفي أواراسيا كلها».

غير أنه فيدل أكد أن من شأن قادة أقوى بلدان العالم، حلفاء كانوا أم خصوماً، باستثناء «إسرائيل»، أن يدعونه إلى عدم فعل ذلك.

وأضاف أن النظام الحالي القائم على وجه الكرة الأرضية لن يستطيع الديمومة، وسينهار على الفور حتماً. وما تسمّى عملات صعبة ستفقد قيمتها كأداة للنظام الذي يفرض على الشعوب ضريبة من الثروات والعرق والتضحيات.

أشكال جديدة لتوزيع السلع والخدمات والتعليم وإدارة العمليات الاجتماعية ستنشأ بصورة سلمية، ولكن إذا ما اندلعت الحرب فإن النظام الاجتماعي السائد سيندثر على حين غرة وسيكون الثمن أكبر بكثير.

■ ■

بعد ظهوره التلفزيوني النادر منذ أربع سنوات تقريباً قبل أسبوعين تقريباً أطل الزعيم الكوبي فيدل كاسترو مرة أخرى يوم السبت الماضي في إحدى جلسات الجمعية الوطنية الكوبية (البرلمان) وتلا رسالته الموجهة للأعضاء، والتي جاء فيها أنه قبل ثمانية أسابيع من ذلك التاريخ، «ظننت بأن لا حل ممكن للخطر الوشيك بوقوع حرب. بلغ الوضع الذي وجدته أمامي مبلغاً من المأساوية، درجة أنني لم أعرش على مخرج آخر غير البقاء، غير المؤكد أيضاً، في هذا النصف من العالم، حيث ليس هناك ما يجعل هذا الجزء هدفاً لهجوم مباشر، وكذلك الأمر في بعض المناطق المعزولة من الكوكب الأرضي».

وتابع «لحسن الحظ أنني لم أتأخر كثيراً في التتبه إلى أن هناك أملاً، وهو أمل عميق في الواقع. ولكن، إذا كان للفرصة أن تضيع، فإن من شأن الكارثة أن تحصد أسوأ النتائج، فحينها لن يكون أمام الكائن البشري فرصة ممكنة للخلاص (..) هناك رجل عليه أن يتخذ القرار بمفرده: إنه رئيس الولايات المتحدة. بكل تأكيد، ونظراً لمشاغله العديدة، لم يتبّنه للأمر بعد، ولكن مستشاريه قد بدأوا بإدراكه».

■ ■

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد ب(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

حول المرجعية الفكرية للموضوعات البرنامجية

لينين، ترتدي أهمية خاصة من واقع انهيار المعسكر الاشتراكي، حيث وضع هذا الانهيار في خانة انتصار الرأسمالية وواقعتها من الناحية التاريخية، وجمود وعدم صلاحية النظرية العلمية، علماً أن أزمات الرأسمالية المتتاسلة، وآخرها الأزمة الاقتصادية الحالية غير المسبوقة، أكدت على أهمية وحيوية النظرية العلمية، وصلاحية هذه النظرية الاستثنائية في تفسير وقراءة الكثير من الظواهر، وفشل الرؤية الرأسمالية بالقيام بهذا الدور.

لكن انهيار المعسكر الاشتراكي وتحول دوله إلى الرأسمالية، ساهم في إضعاف القوى السياسية، وبالتالي العمل الفكري، لتطوير مفاهيم النظرية العلمية لتحيط بالتطورات الهائلة التي شهدها المجتمع والطبيعة في القرن الماضي، ولتفسير أسباب انهيار المعسكر الاشتراكي، وصياغة مفاهيم فكرية علمية جديدة قادرة على استخلاص الدروس في تجارب الماضي، وتطوير المسلمات النظرية لتواكب الاكتشافات الجديدة في حقلَي المجتمع والطبيعة.

لا شك أن إعادة إحياء مسيرة اليسار في الدول العربية، وعلى مستوى العالم، مرتبط بالنهوض بهذه المهمة التي ترتدي الأولوية على غيرها من المهام الأخرى، ويديهي أنه لا يكفي بعد الآن إعلان التمسك بالماركسية- اللينينية في مواجهة الردة الرأسمالية، بل إن فعالية الماركسية- اللينينية كمرجعية فكرية مرتبطة بالدرجة الأولى بتطوير محتوى الماركسية- اللينينية ليكون مواكباً للتحولات الكبرى، ولأسيما تلك المرتبطة بانهيار المعسكر الاشتراكي، وفي هذا السياق فإنه من الملح أن تناقش هذه المسألة بعمق الآن وفي المستقبل من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

الماركسية التي استندت إلى نتائج العلوم في القرنين الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وهذه الثورة تجاوزت كثيراً ما تحقق عند صياغة ماركس- أنجلز لكثير من مسلمات نظريتهما العلمية، ولكن أيضاً لم يبذل جهد كبير، ويمكن القول إن الإضافات التي مثلتها ثورة أكتوبر في روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق في ظل قيادة لينين، تركزت على المجال السياسي بالدرجة الأولى، فضلاً عن أنه في ظل حياة لينين لم يكن هناك تراكم كبير للاكتشافات والتطورات التي شهدها المجتمع والعلوم الطبيعية، ولم يكن لينين معنياً بالقيام بمراجعة واسعة لتطوير النظرية العلمية، بل إن هذه الاكتشافات والتطورات حصلت لاحقاً ولم تبذل جهود واسعة ومتناسبة مع حجم التطورات الحاصلة من قبل الذين تعاقبوا على قيادة الأحزاب الاشتراكية، سواء في المعسكر الاشتراكي أو خارجه، ولعل ذلك لعب دوراً كبيراً في تدهور النظرية العلمية، وفقدانها لكثير من رياديتها وبريقها على عكس ما هو عليه حال صياغات ماركس وأنجلز في جميع الحقول التي لا تزال حتى يومنا هذا تحوز على تقدير علمي كبير، ولأسيما في مجال الاقتصاد السياسي، حتى لدى منظرين رأسماليين، لكنهم يميزون بحصافة الفكر، ولا توجههم الأفكار المسبقة ضد النظرية العلمية ومؤسسها كارل ماركس. وبرز سطوع نظرية ماركس من جديد في ضوء عودة الكثير من المحللين الاقتصاديين إلى كتاب رأس المال الذي صاغه ماركس لفهم بعض ظواهر الأزمة الاقتصادية الراهنة.

إن إعادة النظر بكثير من مفاهيم النظرية العلمية التي صاغها كارل ماركس، وطورها في المجال السياسي فلااديمير إيلتيش

في كتابهما المشترك «لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية»، أكد كل من ماركس وأنجلز أن نظريتهما العلمية لتحليل المجتمع والتاريخ، والطبيعة، كي تكون علمية حقاً، ولتحوّل دون تحولها إلى أيديولوجية شأنها شأن بقية الإيديولوجيات، عليها بعد كل اكتشافات هامة في التاريخ والمجتمع، أو على مستوى العلوم الطبيعية، إعادة النظر ببعض الخلاصات والمسلمات التي توصلت إليها ضمن معطيات سابقة، وقد ألحا على هذه المسألة كثيراً، وطبقا هذا النهج في حياتهما، ومن يراجع تاريخ الاشتراكية العلمية، يجد أن هذه الرؤية العلمية والأسس التي استندت إليها شهدت إعادة صياغات بصورة دائمة، بدءاً من مخطوطات عام (١٨٤٤)، مروراً بالبيان الشيوعي، وانتهاءً بوثيقة «نقد برنامج غوتا» التي شكلت أهم وآخر وأكمل صياغة للرؤية الاشتراكية العلمية.

ويمكن الاستنتاج بأن الجمود أحاط بالنظرية العلمية التي يسميها البعض بالماركسية- اللينينية، سببه عدم الوقوف أمام هذه المقولة العلمية والعمل بمقتضاها. إذ من المعروف أن المجتمع البشري شهد في العقود التي أعقبت رحيل ماركس وأنجلز مؤسسي النظرية العلمية، تطورات هائلة وكبيرة، كانت تفرض على مريديهم وأتباعهم مراجعة مسلمات هذه النظرية للتعرف على ما شاخ منها، وما ترسخ علمياً، ولكن عملية التطوير هذه لم تحدث، ولم يكن هناك جهد فكري خلاق لتطوير النظرية العلمية لتواكب ما شهده المجتمع من تحولات، كما شهدت العلوم الطبيعية ثورة هائلة، وقفزات نوعية تحتم مواكبة صياغة المسلمات في النظرية العلمية

وحدة الشيوعيين

الموضوعة ٢٨ تقول: (إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع وخاصة الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم..وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات، ما يتطلب إنجاز عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت لفوق).

أوافق الموضوعة في دقة صياغتها حين تقول «أمر صعب التحقيق....»، أي أنه ليس مستحيل التحقيق في حال لم تستجب الفصائل لعملية الوحدة. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت إلى فوق لن تلغي بالضرورة الوجود الشكلي للحالة الفصائلية، وإنما ستلغي الوجود العملي والحقيقي للحالة الفصائلية، فما أعتقد أنه أكثرنا تفاقؤاً لا ينتظر من قيادات الفصائل الشيوعية في الجبهة أن تترك امتيازاتها لتلتحق بالركب، ولذا يجب التركيز على كون العمل من أجل الوحدة هو خطوة نحو تحقيق الدور الوظيفي. وفي الوقت الذي تتعطل فيه إمكانات إلغاء الحالة الفصائلية شكلياً يجب أن نكون جاهزين لمتابعة عملنا على أساس مهماتنا شاء من شاء وأبى من أبى.. ولذا أقترح أن يضاف إلى الموضوعة ٢٨: «أخذين بعين الاعتبار أن انتهاء الحالة الفصائلية لا يعني إغلاق المكاتب والجرائد الشيوعية لمصلحة بقاء مكتب واحد وجريدة واحدة، وإنما يعني اعتراف المجتمع وخاصة الطبقة العاملة، بحزب شيوعي واحد (وهو ليس بالضرورة وحيداً) يمثل مصالحها».

ملاحظة أخيرة

حول رد الرفيق «سليم راجح» على مقالة «الموضوعي والذاتي في الأزمة» في مادته (ملاحظات حول النقاش)، فمن المؤسف لجوؤه إلى الدفاع عن شخص الرفيق ماهر حجار والهجوم بالمقابل على شخص كاتب مقالة الرد، مستخدماً الطرح الفكري عباءة للشتم والتهمك. وما أسف له أكثر هو تكرار الأخطاء التي وقع فيها الرفيق ماهر حجار، وتحديدأ القول بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية هي التي تخلق الحزب الشيوعي، وهذه هي الجبرية وتعويم العامل الذاتي ولا شيء آخر. وكذلك فإن العتب الذي وجهه الرفيق سليم راجح لمادة الرفيق ماهر حجار وتمثل في (افتقار الموضوعات إلى أية رؤية جدية للقضية الفلسطينية...، فالموضوعات...تولي كل اعتبار للشرعية الدولية ولحدود سايكس-بيكو ...الخ.) هي خطأ إضافي ما كان لكاتب المقال إلا أن يخطأه، فكيف نتحدث الموضوعات عن إمكانية زوال دولة إسرائيل ولا تملك رؤية جدية للقضية الفلسطينية. وكيف تتمسك بحدود سايكس – بيكو وتهاجمها من خلال طرح اتحاد شعوب الشرق العظيم. وفي النهاية فإن علينا تفعيل الحوار الرفاقي الهادف وليس السجال الصحفي الذاتي... وشكراً على أجر الاجتهاد.

مهام الشيوعيين..

التنظيم الهرمي ووحدة الشيوعيين

مهند دليقان

التنظيم الهرمي

قدرة الشيوعيين على تنفيذ مهامهم مرتبطة ارتباطاً ديكالكتيكياً بقدرتهم على بناء حزبهم، فبناء الحزب وتنفيذ المهام، هما في الجوهر عملية واحدة، أي أننا لن ننتظر تدشين «مؤسسة الحزب الشيوعي السوري» لنبدأ بالعمل، بل سنبنئ حزبنا بتنفيذنا للمهام التي يطالبنا بها التاريخ، وفي الوقت نفسه فإننا لن نطلق من الفراغ لمواجهة مهماتنا، وإنما سنستفيد كل الاستفادة من الهياكل التنظيمية الموجودة حالياً، مع إبقاء الباب مفتوحاً لتغيرات واسعة ونوعية في الهياكل الحزبية تزيد من غناه وتنوعه وانضباطه ومرونته. في هذا السياق ومن أجل صياغة رؤية عامة حول آلية بناء الحزب ذي الدور الوظيفي وإضافة إلى الموضوعات في البند السادس (مهام الشيوعيين) التي أسجل اتفاقي معها، أقترح إضافة موضوعة صياغتها: (البناء الهرمي للتنظيم اللينيني يكتسب فاعليته حين يبنى على أساس أن كل هيئة قاعدية وكل رفيق قاعدي هو رأس لهرم اجتماعي، أي حيث ينتهي الهرم التنظيمي يبدأ الهرم الاجتماعي).

وبذلك علينا أن ننفي هرمية مرحلة التراجع؛ تلك الهرمية المعزولة عن الجماهير، والتي تتحول التراتيبات فيها إلى مناصب، وتتحول القواعد التنظيمية إلى قاعدة جماهيرية تسجل حضورها في الاجتماعات والاحتفالات والنشاطات، وكفى الله المؤمنين شر العمل التنظيمي!. وبالمقابل فإن غزارة المهام والتوجه نحو الشارع في مرحلة الصعود لا يستطيع وحده أن ينظم الحياة الداخلية للحزب، وإن كان محركها الأساسي ومظهرها الأساسي، فالحياة الداخلية للتنظيم يجب أن تدار بوعي عال وبذهنية منفتحة تسعى فيها كل هيئة قيادية لخلق بدائها من الهيئات الأدنى، وتحقيق هذه الخطوة هو فقط للوصول إلى نمو صفري، أي لتعويض الاهتلاكات، وبمتابعة خلق البدائل يرتفع النمو ويكسب إشارة موجبة.

تكتسب الموضوعة المقترحة فاعلية خاصة من وجهة نظر العمل ضمن مجتمع بدأت تتفكك فيه الروابط الأسرية والعشائرية بشكل واضح، وتتجه نحو مزيد من التفكك، ففي مراحل سابقة كان وجود الأشخاص الجماهيريين أمراً طبيعياً وغير مستهجن نتيجة لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة (وهي فلاحية بمعظمها)، وكان الحزب يستفيد من هذه الحالة بتوظيف المفاضل الاجتماعية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. أما الآن فتمعق الفردية والعزلة التي تسم كل المجتمعات «المتطورة» رأسمالياً يجعل من البحث عن وجود شخص جماهيري وقيادي بشكل عفوي ضرباً من الصوفية، (وهؤلاء الأشخاص مازالوا موجودين، ولكن ندرتهم هي التي تجعل الاكتفاء بالبحث عنهم صوفية). لذا يجب تصنيع وخلق الأشخاص الجماهيريين وذلك بتتمية الكوادر فكرياً وسياسياً وتنظيمياً ورفع الحس النقدي لديهم.

حول مشروع الموضوعات البرنامجية..

عمر حصني

بعد نحو عقد من انطلاقة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وصياغة رؤيتها وتشكيل بنيتها بعملية معقدة تعقيد الطرف السياسي وتعقيد تاريخ الحركة الشيوعية في سورية وتعقيد بنية المجتمع السوري أطلقت اللجنة الوطنية مشروع برنامجها تحت عنوان «مشروع الموضوعات البرنامجية» وجاءت بنيتها من حيث الشكل مشابهة لبرنامج الحزب الشيوعي تاريخيا في فترات:

١ – المرجعية الفكرية.

٢ – الاشتراكية وأزمة الرأسمالية والتي كان يعبر عنها ب«تحديد سمة العصر»

٣ – الوضع السياسي الإقليمي الدولي.

٤ – التحديات الوطنية الكبرى والتي كانت توضع تحت عنوان «الوضع الداخلي».

ثم طرحت الموضوعات القضية الاقتصادية- الاجتماعية في بند مستقل (٥)، وهنا كان الجديد «النموذج الاقتصادي البديل»، والذي يعتبر خطوة متقدمة وغير مسبوقة في تاريخ

شيوعيو حماة يقيمون ندوة لمناقشة «الموضوعات البرنامجية»



بدعوة من لجنة محافظة حماة لوحدة الشيوعيين السوريين، وبحضور المئات من الشيوعيين وأصدقائهم من الطيف الوطني، أقيمت ندوة سياسية في مدينة السقيلبية يوم الجمعة ٢٠١٠/٨/٦ تحت عنوان «الموضوعات البرنامجية ورؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في اللحظة الراهنة».. شهدت الندوة تقديم الرفيق د. قدرى جميل عرضاً مطولاً للأزمة الرأسمالية العالمية، وأبرز التطورات السياسية إقليمياً ودولياً، وتوقف عند الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في سورية، وأهم تحديات المرحلة بالنسبة للشيوعيين..

حيث حجم الأزمة وارتداداتها وتزمينها وتداعيات ذلك على الوضع السياسي والجماهيري في سورية، هو تماماً في صلب دور ومهام الشيوعيين، «العنوان الأخير في الموضوعات».

حول وحدة الشيوعيين: يثبّت الواقع، وعلى مرأى ومسمع الجمهور، أن الفصائل غير قادرة ليس فقط على حل مشاكل الحاضر، بل وحتى الدفاع عن تاريخ الحركة وتاريخ قياداتها نفسها.

إن مصلحة الحركة اليوم تقتضي العمل الجريء والدؤوب لإيجاد قيادات جديدة لا تشكل عائقاً أمام قواعد الشيوعيين في الفصائل ولا تكون عائقاً أمام تطور الحركة.

وكما أن الاقتصاد السوري بحاجة لنموذج بديل، نحن أيضاً بحاجة لنموذج جديد بديل لنوعية القيادات والكوادر الشيوعية، من حيث وزنها العلمي والمعرفي، ومن حيث وزنها الاجتماعي والجماهيري، إضافة لما سمته الموضوعات «إعادة الاعتبار لمنظومة الأخلاق الشيوعية»، وابتكار كل ما هو ضروري لجذب هذه النوعية من الكادر، والانتباه لنمو مجموعات بشرية حيوية في المجتمع يمكن أن تكون الشكل الأكثر تطوراً للطبقة العاملة،

ربما..!

الدراما وأهلها

الاكيد أن ندوات الدراما أسوأ من الدراما نفسها، هذا ما تعلمنا إياه الندوات التي ما انفكت تقام في المراكز الثقافية ومحطات التلفزة والإذاعة، والآن ونحن نعيش موسم «دراما ٢٠١٠» أحذرکم من الاهتمام بهذه الندوات أينما وجدت، وكيفما كانت، لأنکم موعودون بالصداع وعذاب الضمير، فاهل الدراما بعيدون عنا بعد السماء عن الأرض.

كتاب الدراما غادروا الواقع، لا بل إنهم غدروا به، فهذا الكاتب الذي لم يكن يجد قوت يومه يتحوّل بعد مسلسل أو اثنين، سيكولوجياً، إلى شخص يريد دخول عالم رجل الأعمال، فلا تراه يهتم إلا بالشهرة وحسابه في البنك، ناسياً أمر الجودة الفنية والطرح الفكري، وإذا ما جاء يقيم هذا العمل أو ذاك فالتقييم يتم على أساس انه (ضرب) أو لم، والكارثة الكبيرة أنه، على الأرجح، يكتب بناء على هذا الأساس..

«حكي جرايد»

صحافيون وراء صحافيين وراء صحافيين.. البلد كله صحافيون مع انه بلا صحافة.. لا تلتقي بأحد إلا ويكون صحافياً أو سيكون في أقرب فرصة (هذا ما قالته إحداهن).. وفي هذا الزحام العرمرم لا تعرف من هم هؤلاء، ولا ماذا يكتبون!! الأسوأ أنك تجدهم بلا موقف، يكتبون عن فيلم أو مسرحية، عن مسلسل أو ممثل.. ولا تعرف ما هو الراي في ما يُكتب، ربما لأنه مكتوب للتخلص من عبء حجم العمل!!

بالأكيد أن الصحافة بحاجة إلى ميدانيين يرفدونها بالأخبار والمواكبات الميدانية، لكن المأسويّ حقاً أن هؤلاء جميعهم من هذه الفئة، فيعزّ أن تجد قلماً حقيقياً.. كلام فقط.. حبر وورق.. ما يوكد تلك الفكرة القديمة، أعني الشتمية، «حكي جرايد».

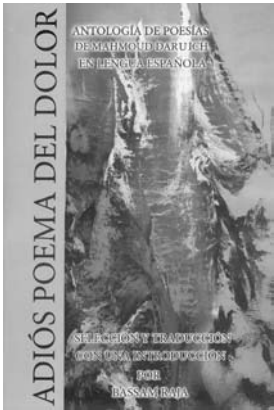
المكافأة الكبرى لمن سمارة

بعد مشروعه الصحفي غير المسبوق «بسطة كتابة» الذي كان ينشر على حلقات في جريدة الأيام الفلسطينية، حيث عمل على تخصيص مساحة كبيرة للأصوات الأدبية الفلسطينية الشابة، في مختلف مجالات الكتابة من شعر ونثر، وبعد أن أصبح موعد البسطة موعداً لنفاذ الجريدة من الاكتشاف، وبعد الضجة الإعلامية الهائلة التي رافقت «بسطة كتابة» لأسباب عديدة من بينها هناك أن بسطة سمارة قد استطاعت لمّ شمل عقد الكتابة الفلسطينية المنفرطة، مثل انفراط الفلسطينيين أنفسهم، بين أماكن وخرائط متباعدة.. وتقديمها أسماء تعد بالكثير إبداعياً، وتمثّل رؤية أخرى لفلسطين، فلسطين الانسان التي لا تنحصر في قطاع غزة والضفة الغربية كما تريد «ثقافة أوسلو»، بل فلسطين الحرية والعدالة والحق.. بعد كل ذلك لم يكن من إدارة الجريدة إلا أن طردت الصحفي الذي بضّعت وقته في الاهتمام بهذه الأمور التافهة!!

raedwahash@gmail.com

«وداعاً لشعر الألم»

مختارات من شعر درويش بالإسبانية



بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لرحيل الشاعر العربي الكبير محمود درويش قام المترجم بسام رجا بإصدار مختارات من اشعار صاحب «لماذا تركت الحصان وحيداً» باللغة الإسبانية، وقد صدرت المختارات التي حملت عنوان «وداعاً لشعر الألم» عن داركنعان بدمشق.

يقول المترجم: «لم يعثر أحد من المثقفين عن الروح الفلسطينية وتطلعاتها مثلما عبر عنها درويش خلال مسيرته المليئة بكل تحولات القضية الفلسطينية من إنجازات وإخفاقات، كما ان هناك اجماعاً فريداً من النقاد والقراء على أن هذا الشاعر الفذ قد هضم التجارب الأدبية العربية والعالمية ليطلع من خلالها بصوته الخاص الذي لا يشبه صوتاً آخر في تاريخ الشعر العربي». وقد اضاف المترجم «قاسيون»: «أن الهدف من هذه الترجمة هو إبراز شخصية الإنسان العربي على حقيقتها بعيداً عن التشويه الاعلامي، من خلال قامة أدبية رفيعة عبرت خير تعبير عن هذه الشخصية الساعية الى الحرية والمحبة».

«وداعاً لشعر الألم» عنوان المجموعة مأخوذ من قصيدة درويش عن (دوارد سعيد، حيث يطيل الشاعر التامل في الموت، يقول: «وقال: إذا متُّ قبلك / أوصيك بالمستحيل / سألتُ: هل المستحيل بعيد؟ / فقال: على بعد جيل.. / سألتُ: وإن متُّ قبلك؟ / قال: أعزّي جبال الجليل.. / نسر يودع قمته عالياً، عالياً / فالأقامة فوق الأولب / وفوق القمم / تثير السام / وداعاً.. وداعاً لشعر الألم».

في الذكرى السنوية الثانية لرحيله:

محمود درويش لا تعتذر إلا لأملك

تمام هندي

من جديد نكتب عن محمود درويش كغائب وهو الحاضر قسراً في لا وعينا، ومن جديد يضع الجميع على المحك كما كان يفعل في كل قصيدة يكتبها أو نثرية يكتبها أو ديوان يصدره.

يعود درويش ليوكد أن موته هو القصيدة الأكثر إحراجاً من كل حياته ربما؟ انها الطلسم الذي يصعب ايضاح معالمه، والرمز الذي يُعجز الكثيرين، والحقيقة الوحيدة في احتفالات الزيف التي نعيش..

فهل كان هذا القرار قرارك؟!

لا بد انه كذلك لأن أية قدرة ما كانت لتقتلك سابقاً وقبل ملحمة حوارك الجريء والمتكافئ مع الموت حتى تفعلها بعد ذلك.

كنا وبعد كل خسارة وفي كل سنوية لموت ننتظر درويش لنسمع الرثاء الذي يعطي الأشياء توصيفها الحقيقية ويمنح الموت جلالة أكبر من جلاله، فمن يستطيع اليوم رثاء الرجل الذي اعتقد انه لم يعد يجد على أرضه ما يستحق الحياة فمات؟!

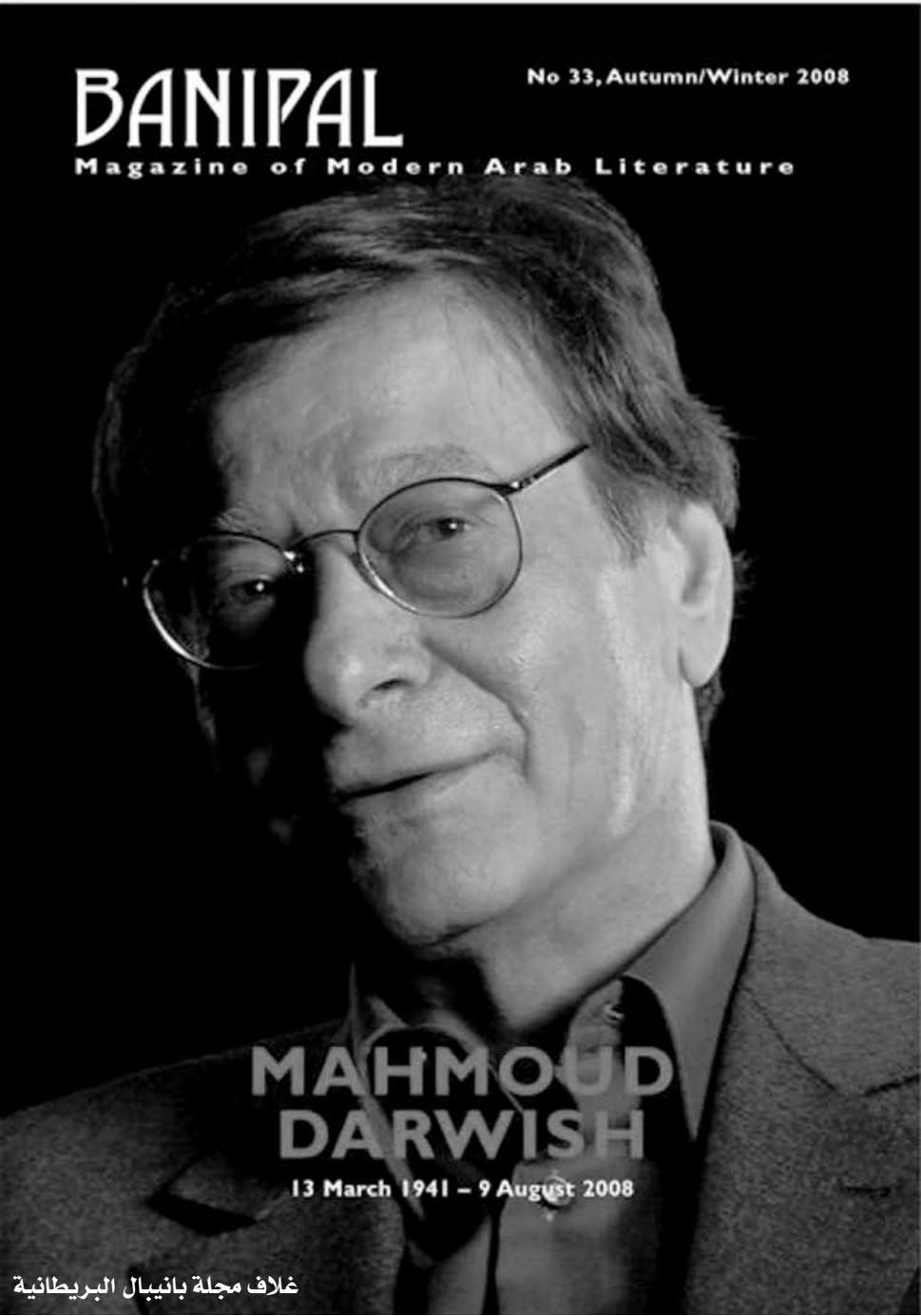
أقول ان درويش وضع الجميع على المحك.. وأول من وضع فعلا على المحك هو الشارع الفلسطيني الذي لم يكن يترك درويش ينتبه الى أثر الفراشة الا متأخراً، ولم يمنحه الهدوء ليصف زهر اللوز الا متأخراً، وما كان منه الا أن يزجه في اقتتالات كان الرجل يحاول أن يجد السكينة الشعرية بعيداً عن صخبها الدموي.. هذا الشارع الذي تأخر على درويش في كل شيء.. بكر عليه في موته.

ففي الزمن الذي يصبح مكانٌ دافع عنه كل حياته، ودافع عن ديمقراطيته كل حياته، ودافع عن إنسانيته كل حياته، في زمن يصبح هذا المكان معقلاً للدم المجاني وأرضاً خصبة للتناحر على سفاح القربى، ومكاناً لتجلى الأشلاء في الشوارع بثمان بخص.. لا بد أن ينسحب الشعراء الى ما وراء المعرفة بل أكثر من ذلك وأعلى.. ولا بد أن لا يجد الشعر مكاناً له في زواياه الضيقة.

ترجل محمود درويش عن كواكبه الاحدى عشرة تاركا الحصان الشعري وحيداً، ليصعد الى اعالي صليبيه العاري فيرى ما يريد ويمدح الظلال العالية لأشجار الزيتون ويضع ورداً اقل على الجرح الفلسطيني فيخلف حزناً ليس عادياً، فعلها عله بقدر أن يصف من عل الغيوم وزهر اللوز مبقياً جداريته على حالها حالة مثله لا تتكرر في الشعر.

محمود درويش الذي عاش مريضاً بالقيمة والاستثناء والتجربة والجمال والدهشة والحيرة والفضول والحب أولاً وأخيراً... مات مريضاً بنا جميعاً وأين؟ في أمريكا انها سخرية القدر! عليه نستطيع أن نفهم اليوم حالة الفقر التي يعيشها المشهد الشعري، المشهد الذي يتسمر أمام نوافذ قلبه ليبرى مطراً قادماً من سفوح قصيدة محمود درويش فيغتسل ويسقي جرحه ونخره، ويومئ للغائبين أن انتظروه فقد جاءكم كاملاً كما عهدتموه، وجرأ كما عهدتموه.. اتاكم دون أن يترجل عن اقاصيه حاملاً كل بلاغته وشاعريته واحساسه منقطع النظر بحب الاكتشاف فخذوه واعتوا به وحافظوا عليه.

رحل هذا الرجل تاركا للعواصم أن تصف نفسها بنفسها، أن تبكي على نفسها بلا كلام يغذي شعورها بالأنوثة والمدى... من منا يقدر اليوم أن يصف ما فعل هذا الشاعر لمجرد انه شاعر



غلاف مجلة بانيبال البريطانية

أن نعزيها كانت حورية الأم التي استحققت أن تكون أما له ولنا جميعاً غير أن أمومتها أبت الا أن تلحقها بالفلذة الناقصة.. محمود درويش لا تعتذر إلا لأملك..!!!!

بكل هذي الجموع وبكل هذه الحجارة الناشزة؟ من منا يقدر ان يتقبل العزاء بهذا الفقد؟ من يقول انه كان يعرف تماماً هذا الغائب اليوم في زمان مضى؟ لا اظن والوحيدة التي كان يمكن

سيرة الخداع

طارق الشرع

حدث أن ركضت بوعي شخصي في مناسبات متعددة نحو البحث في اتجاهات مختلفة طلباً للخداع والمراوغة لدرجة أنها باتت تشكل المقياس الشخصي لتحديد مستوى الأعمال التي تشغلني، فالنشاط الذي يخلو من الخداع بات عندي أشبه باللوحة التي تعانق الطبيعة وتخلو من الألوان، الخداع ارتبط في حياتي بالإبداع حتى أنني أكاد أجزم بأنه صار يمثل في حد ذاته شغفي للاهتمام بكل شيء: القراءة.. الكتابة.. المشاهدة.. الاستماع.. الأكل.

سيرة الخداع هي بالضبط سيرة المفارقة التي تقودنا لنبد كل مفردة غير أخلاقية وتحثنا في ذات الوقت لإيجاد قيمة كل ما هو أخلاقي بين صفحات الكتب، سيرة الخداع تعني بامتياز التاريخ الحقيقي لاية لعبة متمعة خاطبت حلولها ابتساماً لطفل واستمتع بالعجز حيالها موظف شركة الألعاب، سيرة الخداع هي خادم المصباح الذي رصع بذلة المشاهير بالنجوم.

المشاهد يستمتع بأي عمل مخادع ليكون أكثر ايجابية، الخداع يستقطب الجميع وينال استحسانهم، يدفعهم داخل اللعب لكشف أسرار اللعبة يستفز قدراتهم، يجرحهم للتحدي، يتيح امامهم فرص التفوق في لعبة لا تكون قواعد التفوق فيها دائماً من أجل حل اللغز.. فاحياناً يكتفي الفائز فيها بفضح طرق بناء اللعبة.

في العطلات الرسمية يرتاد الكثيرون مساح الخدع البصرية طلباً من ممثل العرض خدعاً جديدة، الحاضر يغمض عينيه عن كواليس المسرح، فالفضول يكون محله البيت أو الحي أما هنا فوجوده لهدف بعينه، طلباً للخدعة لأنه يستمتع بذلك بعد أن ترك مجال تصديقه لها من عدمه امام قاعة العرض، المعارض يتقن في إخفاء حيله وتقنياتها ليقتنع المشاهد بوجود الخدعة، المشاهد لا يعيا بكشف الحقيقة لذا فليستن المعارض بكل حيل الفيزياء أو حتى استقطاب الجان لمشاركته كرفال الخدع الأمر المهم أن يخرج المشاهد مخدوعاً.

يعتقد البعض وربما الكثير من صفوة القراء أن الرواية البوليسية تقع في المستويات الأدنى من الادب (على المستوى الأدبي)، وعند البعض لا ترتبط بعلاقة بكل ما هو أدبي رغم أن الكتابة الروائية (غير بوليسية) وفي ظل ارتباطها بضرورة التجديد والتغيير عجزت عن استبدال أهم التقنيات في بناء الرواية البوليسية حيث يتعين على القارئ فك شفرة الرواية لمعرفة القاتل الحقيقي،



دان براون

بين قوسين

المنقبات..
والمنقبون!

◀ جهاد أسعد محمد

ثمة منقّبون من شتى الاختصاصات والأنواع والانتماءات والمناصب والمنابر... تملأ أطيافهم الشبحية البلاد، ويقفون في الظلّ يرعون تناهيها جهاراً نهاراً، ويعيقون تطوّرهما، ويفكرون أبناءها ويجهلونهم، ويضيّقون عليهم من النواحي كافة، ويخنقون آمالهم وتطلعاتهم وحقوقهم، ويجردونهم من مكاسبهم البسيطة التي حققوها بالعرق والدم والصبر، ويسطون على دخولهم المتناقصة، ولم نسمع أو نقرأ حتى الآن عن محاولة جدية واحدة لكشف لثامهم، ولا عن أي «إجراء إداري» بحقهم.. وليس هناك ما يشير إلى احتمال حدوث ذلك قريباً..

ثمة منقبون يعرفون إصدار القوانين المأمولة التي لا يمكن للبلاد أن تسير خطوة واحدة إلى الأمام دونها، ويبدلون ما بوسعهم للإبقاء على المكروهة البالية التي أنهكت الناس وشرعنّت للاستخفاف بكراماتهم وحقوقهم، ويستصدرون الجديدة المنحازة كلياً للأثرياء الجدد الذين أطلت ملياراتهم بأعناقها فجأة بعد انتهاء زمان الشعارات الطنانة، ويحاولون بين الحين والآخر جس نبض الشارع عبر تسريب مشاريع قوانين رجعية لوسائل الإعلام لقياس مدى حدة رفضها أو قبولها..

ثمة منقبون في التخطيط، ما فتئت البلاد نتيجة خططهم وبرامجهم تن وتضرب وتتلوث وتخسر ثرواتها الحيوية وقيمها الإنسانية، وتسير إلى الخلف في مختلف المجالات، وتزداد غربة أبنائها عن معاني المواطنة والانتماء..

ثمة منقبون في الإعلام يتيحون كل الفرص والمنابر لقارئ الطالع ومعلمي الطبخ والنفخ والتجميل والتحفيف والتغريب والتسطيح والتطويل، ولمنتجي ومروجي الأغاني والأفكار و«الأداب» الهابطة، وللمنظرين العضويين للتخلف والعدمية ومعاداة المرأة، ولخالقي وموسعي فوالق الانتماءات الضيقة ما قبل الوطنية.. ولا يسمعون لصوت مثقف واحد أن يصرخ: حذار.. حذار.. إننا نمضي إلى الهاوية!

ثمة منقبون «تاريخيون» في الإدارة المحلية، قامت كل العشوائيات المخنوقة والأبنية المتصدعة والملاحق المخالفة في قيم بنايات العاصمة والمدن الكبرى تحت رعايتهم، واعتمدت الخططات التنظيمية المشبوهة، وقطعت أشجار الفوطية، وحرقت غابات الساحل، وأتلفت واحات ومحميات البادية، وشيّدت القصور والمرايع الليلية الفارهة بفضل سطوتهم ونفوذهم، والحبل على الجرار..

ثمة منقبون في قطاع التعليم ما انفكوا يزيّدون مناهجه وكوادره قصوراً وتخلّفاً ورجعيّة، وقد استطاعوا في السنوات الأخيرة أن يجعلوا الحصول على مقعد في كلية حلما بعيد المنال بالنسبة للغالبية الكبرى من أبناء الفقراء، الذين يتزايدون يوماً بعد يوم، وينحدرون باطراد إلى حضيز الإدقاع والإملاق..

ثمة منقبون في قطاعات الطاقة و«الهواء» والتجارة، يملؤون خزائهم العابرة للحدود والقارات كل يوم بشتى ألوان العملات، ولا يتركون للناس ما يدفعهم أو ينبت زرعهم أو ينير دروب أطفالهم، ولا يقدمون لهم ما يجعلهم يشعرون بأنهم مواطنون وليسوا قطعاً..

ثمة منقبون متنوعو المرجعيات ينتشرون في شوارع أحياء القرى والمناطق والمدن، يعيشون يومياً بالوحدة الوطنية من خلال التشبيح أو الانغلاق أو التزمّت أو اختلاق الاختلافات أو تعزيزها، وتشويه صورة المواطن الآخر واستنزازه..

يمكن ببسر شديد رصد حركة جميع المنقبات في طول البلاد وعرضها، ومتابعة نشاطهن ومعرفة كل تفاصيل حركاتهن وسكناتهن، فهن ببساطة متناهية، يسفرن عن أنفسهن من خلال نقابهن، ويسفرن بالتالي عن عقيدتهن وانتمائتهن وطموحاتهن، هن وأولياء أمورهن «الشرعيون» العلنيون والمجازيون من الدعاة.. وبغض النظر عن أسباب وخفايا ومعاني وأسلوب وتوقيت وجدوى «الإجراءات الإدارية» التي صدرت بحقهن، إلا أن أيّا من «الإداريين» المنقبين بدورهم، لم يسأل كيف تمت إعادة إنتاج وتفعيل ظاهرة «المنقبات» بنسختها «المعاصرة»، ما هي الظروف والمناخات والسياسات التي أدت وتؤدي إلى ولادتها واستمرار تكاثرها؟ من المسؤول عن تعاطلها؟ ما دور كل ما سبق من آثام منقبة في دفع فئات من المجتمع نحوها؟

المنقبون في بلادنا كثروا، أقلهم خطراً أولئك الذين نراهم بالعين المجردة..

mjihad@kassioun.org

انتهى مؤخراً من كتابة مسلسل حياة الراحل محمود درويش

حسن م يوسف: لم أركب على كلمتي ولم أحلبها



حوار: رائد وحش

الكاتب المتعدد حسن م يوسف معروف لدى الجمهور الثقافي السوري نظراً لتعدد اهتماماته، فهو قاص وصحافي ومسرّحي وسيناريست.. فمن لم يقرأ مجموعاته القصصية لا بد وأنه يقرأ زواياه الصحفية، ومن لم يفعل فلا بد أنه شاهد من مسلسلاته الكثيرة..

من أعماله القصصية: «العريف غضبان»، «قيامه عبد القهار عبد السميع»، «الآنسة صباحا».. في الدراما التلفزيونية له: «نهاية رجل شجاع»، «إخوة التراب» (جزآن)، المادة المعاصرة في مسلسل «البحث عن صلاح الدين»، «سقف العالم».

❖ لماذا توقفت عن كتابة القصة القصيرة؟

لم أتوقف عن كتابة القصة القصيرة أبداً. أنا في الأساس كاتب مقل في هذا الجنس الأدبي، ذلك لأنني أخضع القصة قبل كتابتها لامتحان الزمن، فعندما تخطر لي قصة لا أكتبها مباشرة، بل أتركها لبعض الوقت، فإن نسيبتها كانت جديرة بالنسيان، أما إذا ظلت تنمو في داخلي، تلتقط تفاصيلها من حياتي وحياة الآخرين من حولي، فستتحول تدريجياً إلى هاجس داخلي ممض، وعندها أتخلص منها بالكتابة.

❖ برزت مع «العريف غضبان» وقد ارتبط اسمك به، إلى أي حد ترى أن هناك كتباً تصبح لعنة على مؤلفيها؟

من حسن حظ تلك المجموعة القصصية أنها نشرت في وقت كانت فيه القصة القصيرة مازال موضع اهتمام النقاد الجادين والمؤسسات الإعلامية الرسمية، والفضل في ذلك يرجع لعدد من المثقفين الوطنيين في المنابر الثقافية يأتي على رأسهم الشاعر الكبير محمد عمران في «الثورة» والمترجم القدير عدنان بغجاتي في «البعث». فقد فازت قصة «العريف غضبان» بالجائزة الأولى في مسابقة «الثورة» وكتبت عنها عشرات المقالات التي ولو جمعت لشكلت كتاباً ضخماً. كما فازت قصة «سالانيميا عظمى» بالجائزة الأولى في مسابقة جريدة «البعث» أيضاً، واحتقني بها إلى حد بعيد، لكن الاهتمام بالقصة تراجع بسرعة قياسية بعد غياب المثقفين الكبار عن مراكز قرار النشر، حتى وصلنا إلى الوضع الراهن الذي يعادي الإبداع ويحكم على فن القصة القصيرة الرائع بالإعدام. أعتقد أن الكتاب الأول يصبح لعنة على صاحبه عندما لا يتمكن كاتبه من تجاوزه، وأنا على ثقة أن مجموعتي «العريف غضبان» ليست لعنة بالنسبة لي، فقد تجاوزتها مراراً على صعيد التقنية والأسلوب وحتى الموضوعات، لكن المجموعات التالية لم تحط بالضجة نفسها التي حظي بها الكتاب الأول للأسباب آنفة الذكر.

❖ في كتابتك هناك نوع من الحكمة الحداثة تبتعد عنه ما قولك؟

أهم شيء بالنسبة لي هو أنني لا أقسر الكلمات على خدمة أهوائي بل أأتمنها على ضوء روعي. لست أجد نفسي حكيماً كما تقول، لكنني معني بخير الآخر - القارئ، كما أنا حريص على احترام عقله ووقته، ولا يقلقني مزاج خالتي الحداثة سواء ابتعدت عني أم اقتربت مني، رغم أنني أول صحفي يذيل مقالاته ببريد إلكتروني في تاريخ سورية.

❖ أنت من القلة الذين كتبوا زاوية يومية، «عقل في الكف» في «تشرين» ما الذي أعطتك إياه هذه التجربة؟

عندما يكون الامتحان مستمراً يكف عن كونه امتحاناً ويصبح أسلوب حياة، وقد أعطتني الصحافة اليومية شرفاً أطل من خلالها على الحياة وتفاعل معها، أهم ما أعطتني إياه هذه التجربة هو الفرصة لمحاربة الظلم وخدمة المواطن المجهول الذي لا ظهر له. وأنا فخور بأنني لم أقبل هدية أو دعوة لا قبل ولا أثناء ولا بعد الكتابة، أي أنني لم أركب على كلمتي ولم أحلبها، بل كنت ولا أزال أحملها على كتفي، واعتبرها أمانة لذوي الحاجات عندي.

❖ انتهيت مؤخراً من كتابة سيناريو مسلسل يتناول حياة الشاعر الراحل محمود درويش، وقد رافقت خبر التحضير للمسلسل حملة شعواء تطالب بالتوقف عن المشروع لماذا استمرت به؟ وهل تعتقد أن حياة درويش تصلح للدراما خصوصاً وأنها غير معروفة؟

لو لم تكن حياة الشاعر الكبير محمود درويش تصلح للدراما لما كنت قد أقدمت على كتابة مسلسل «شوكة في القلب» عنه.

لقد عاش محمود درويش حياته في كل مراحلها كإنسان، وكان يعتبر الإنسان قيمة عليا، بل إنه حرص حتى على أنسنة العدو، فقد قال رداً على انتقاد بعض القراء لقصيدته «جندي يحلم بزنايق بيضاء» التي كتبها مباشرة بعد حرب ٦٧: «سأواصل أنسنة الجميع حتى العدو.. كان الأستاذ الأول الذي علمني العبرية يهودياً، كان الحب الأول في حياتي مع فتاة يهودية، كان القاضي الأول الذي زج بي في السجن امرأة يهودية، ولذا فإنني منذ البداية، لم أر اليهود أما شياطين أو ملائكة بل كائنات إنسانية».

عاش درويش كإنسان ومات كإنسان، وحارب التعصب بكل قواه حتى آخر نفس، رغم ذلك يؤسفني أن بعض المتعصبين له يحاولون تجريده من إنسانيته وتحويله إلى صنم يعبد! وهؤلاء المتعصبون لمحمود درويش يلتقون مع المتعصبين ضده بحيث يدمر كل طرف مالم يستطع الآخر تدميره!

صحيح أن الشاعر الكبير درويش كان شديد التكتّم بشأن حياته الشخصية، لكنني، من خلال حبي له ولإبداعه، استطعت أن أحلّ شعره وأن أقاطعه مع كتاباته ولقاءاته وكتابات أصدقائه عنه وعن تجربته الإبداعية، فحصلت بالنتيجة على كم هائل من التفاصيل..

❖ تناولت سابقاً شخصية صلاح الدين الأيوبي بأسلوب جديد على الدراما السورية وبمحاولة اختلاف لم تحقق جماهيرية كبيرة، هل ستنتقل في نقاشك لدرويش من فن حداثه الطرح؟؟

كان الشاعر الكبير درويش يعتقد أن الحداثة في الوطن العربي لم تتحقق إلا في مجال الشعر وفي عمل أجهزة الأمن، وباعتبار محمود درويش من أبرز رجال الحداثة الشعرية إن لم يكن أبرزهم، فمن الطبيعي أن تكون صيغة المسلسل المستلهم من حياته أقرب إلى الحداثة، لست أريد الحديث عن تفاصيل المسلسل، لكنني أعد المشاهد العربي بعمل مليء بالمعلومات الموثقة ضمن صيغ درامية تحاول أن ترتقي بالدراما التلفزيونية إلى مستوى الفن السينمائي العظيم!

❖ هل ترى الكادر القائم من ممثل ومخرج ومنتج لنص عن درويش مناسباً؟ -حتى هذه اللحظة لم تتخذ قرارات نهائية بشأن الكادر الفني لمسلسل «شوكة في القلب».

❖ هذا التنوع الذي تحقّقه بين القصة والمقال والدراما هل تجعبه رسالة واحدة ما رسالة حسن م يوسف من خلال كل هذا؟

-سبق لي عندما كتبت شارة مسلسل «نهاية رجل شجاع» أن عبرت عن رسالتي. قلت: «الحب هو السر، والعمر تذكّار»، وما أزال عند كلمتي.



بعد المسافة ١٥/ كم بين دمشق ومدينة المعارض وارتفاع الحرارة الشديد في هذه الفترة جعل الإقبال ضعيفاً مقارنة مع سنوات ماضية، إلا أن حب الفسحة والخروج من المنزل للمواطن كان عنوانه في جميع المعارض، بحيث أن الهدف لدى الكثيرين ليس الكتاب فكم من زائر يخرج بيده خاوية، فأكثر الأماكن امتلاءً في المعرض هي الشوارع المليئة بباة البوشار والعرائيس والصاج والمشروبات الباردة التي تعطي سهولة وحيوية في الاستهلاك أكثر من الكثير من عناوين الكتب، فهذا الخلاف الكبير بين المواطن والثقافة لن يحل من خلال استعراض آلاف العناوين أو محاولة الترويج لمعرض كتاب ما، فالقضية لم تعد مجرد معرض إنها مشكلة تعاطي مع الثقافة بشكل عام، فماداً يقدم المعرض للمواطن العادي، مادامت ١٥ كيلو متراً تشكل عائقاً أمام التلقي الثقافي حيث فقدان ثقافة السعي نحو الثقافة لن يجعل من معرض الكتاب في دورته السادسة والعشرين مميزاً، ولن يخلق حركة في الركود الثقافي بشكل عام، ولن يجعل المثقف الذي يسعى لشراء الكتاب نخبة مجتمعية مؤثرة.

عنوان يطرحها المعرض، ولكن يمكن القول ويشكل قطعي: ليس هنالك من الجديد ما يجعل عنواناً ما مثار جدل، أو بضاعة مستهلكة بشكل كثيف يومي في دار ما، خلافاً لكل معارض الكتب عبر خارطة العالم، فالهوء واللاجديد واللاصخب واللاحوية هي العنوان الأمثل للكتب التي تغمر المهرجان بكثافة، بحيث نفتقد تماماً ذلك العنوان الذي تتناوله الصحافة دون غيره، رغم أن الإدارة دأبت محاولة طرح عناوانات جديدة دون جدوى على أرض الواقع. ثم إن الخلاف الثقافي بين القارئ والمؤسسة الرسمية يظهر جلياً من خلال الخواء الذي تعاني منه صالة المؤسسات الرسمية، مقابل صالات دور النشر الخاصة، التي غالباً ما تحتوي على أضعاف حضور الصالة أ، فالعناوين التي تطرحها وزارات الثقافة العربية وهيئات الكتب استهلك ما فيه الكفاية عبر الإعلام العربي الرسمي، وبات القارئ في خلاف معها، باستثناء تلك الكتب التوثيقية التي من الضروري وجودها في المكتبة مع العلم أنها قد تبقى حبيسة الرف عشرين عاماً دون أن يفتح دفتها قارئ. ثم إن

دمشق. قاسيون

على مدى عشرة أيام استمرت ٢٨٩ دار نشر بالأصالة وبالوكالة من ٢٠ بلد عربي وأجنبي بعرض زبدة إنتاجها في اثنتي عشرة صالة مجهزة بعشرات الأجنحة، مع ميزات تفرّد فيها المعرض إلى حد ما خلال هذا الدورة، في محاولة لكسر الرتابة وكسب ملاحظات الصحفيين في الجانب الإيجابي، حيث خصصت صالة كاملة لكتب الأطفال، وصالة للمؤسسات الرسمية، وأخرى مخصصة للجامعات والمعاهد، في توجّه من المعرض للاعتراف بالتخصص الذي تتّجو نحوه الكثير من دور النشر، وأيضاً تماشياً مع الخصخصة في التعليم الجامعي التي باتت شأنًا عاماً معترفاً به على جميع المستويات.

وحاولت إدارة المعرض في هذا العام تسهيل تجول الزائر بشتى السبل، سواء من خلال الخارطة المطبوعة، أو من خلال قسم الاستعلامات أو المكتب الإعلامي أو مكتب مكتبة الأسد في المعرض، بحيث قدمت كل ما من شأنه أن يظهر المعرض بشكل لائق ويخفف من معضلة البعد الجغرافي عن المدينة، والأسعار الفلكية للكتب، وخاصة في الدور الموثوق بمنشوراتها.

وبعيداً عن كل جديد في المستوى التنظيمي يبقى الأهم هو الكتاب، ما الجديد فيه؟ وهل الجرة التي باتت تتناول موضوعات اجتماعية كالنقاب وسواه انسحبت على الكتب بحيث نجد عناوانات جديدة الطرح؟

في الحقيقة لا يمكن الإحاطة بحوالي ٥٠ ألف

أفلام وثائقية

عن هوايات استحوذت

على أصحابها

تجري الآن عمليات تصوير سلسلة أفلام وثائقية تحت عنوان «شغف». السلسلة التي تتضمن (١٣) فيلماً جميعها من إعداد الكاتب الفلسطيني علي الكردي، وسيقوم بإخراجها مجموعة من المخرجين منهم: الفوز طننجور، هشام زعوقي، مهند ماهر..

الفكرة العامة للأفلام هي الإحاطة بشخص تستحوذ عليه هواية غير تقليدية وتصبح مشروع حياته كصيد الحيوانات وتحنيطها، أو جمع الطوايح (أفشيات) الأفلام.. إلخ.

كل فيلم من السلسلة يحتوي شخصيتين من بلدين مختلفين، تتقاطع الشخصيتان في الهواية نفسها. الجميل أن الشخصيتين لن تكونا على معرفة ببعضهما، وهذا ما سيمتج الفيلم بعداً آخر يجعله يشبه لعبة المرايا المتقابلة. يذكر أن السلسلة التي تنفذها شركة «الليث» بإشراف من ماهر جاموس ستكون لصالح قناة «الجزيرة الوثائقية».